مجلة علمية دورية

مختصة في دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة علمية نصف سنوية

تصدر عن مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث وجمعية إنكي العلمية

رئيس التحرير

الدكتور

ايهاب البديوي

مدير التحرير

الدكتور

ذكاء طالب الربيعي

العدد (11) / كانون الأول 2025

إنكي ENKI

مجلة علمية نصف سنوية

الإيميل: inky.publishing@gmail.com

الموقع الالكتروني: www.enki.press

رقم الموبايل: ٠٠٩٦٤٧٧٢٧٢٠٠٢٠٠

الرقم المعياري الدولي: ISBN:978-9922-91-468- 8

© جميع الحقوق محفوظة

لدار إنكي للنشر والتوزيع

لا يسمح بإعادة إصدار هذه المجلة، أو أي جزء منها، أو تخزينها في نطاق استعادة المعلومات، أو نقلها بأي شكل من الأشكال من دون إذن خطيّ مسبق من جهة الإصدار.

تستند هذه المجلة إلى ميثاق علمي وأخلاقي ومهني في ما تنشره من بحوث، وتعتمد تقويم اللجنة العلمية الاستشارية المشكلة من داخل العراق وخارجه، والمجلة غير مسؤولة عن الأفكار والآراء والمتبنيات الواردة في البحوث المنشورة في أعدادها.

هيأة التحرير:

أ.د. حسن عباس - أستاذ العلاقات الدولية في جامعة الدفاع الأميركية.

أ.د. قاسم محمد عبد علي - جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية/ قسم السياسة الدولية.

أ.د. أوليفر شاربروت – كلية الدراسات الشرقية والأفريقية/ جامعة لندن.

أ.د. سجاد رضوي – أستاذ تاريخ الفكر الإسلامي في معهد الدراسات العربية والإسلامية ومدير دراسات المناطق والعولمة، بكلية العلوم الإنسانية، والفنون والعلوم الاجتماعية، جامعة إكستر، المملكة المتحدة.

أ.د. فراس عبد الكريم محمد علي - جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية/ قسم النظم السياسية والسياسات العامة.

أ.د. سهاد اسماعيل خليل – جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية / قسم الاستراتيجية.

أ.د. منتصر مجيد حميد – جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية / فرع النظم السياسية.

أ.د. عباس كاظم - رئيس برنامج العراق في المجلس الأطلسي في واشنطن

أ.د. صابرين زغلول السيد شحات - جامعة عين شمس / كلية البنات / مصر.

أ.د. ثريا بن مسمية / جامعة الزيتونة

أ.م.د. مصدق عادل طالب – جامعة بغداد / كلية القانون / فرع القانون العام.

أ.م.د عادل بديوي - عميد كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد.

أ.م.د حسن أحمديان - جامعة طهران/ زميل برنامج التشيع والشؤون العلمية في جامعة هارفارد

م.د. علي عيسى اليعقوبي – جامعة النهرين / كلية الحقوق / فرع القانون العام.

مدير الإدارة:

كوثر حميد لطيف الغرابي

المشرف الإداري والمالي:

محمد سلطان القريشي

وسام علي

الإخراج الفني: جاسم جبار

تصميم الغلاف: ممتاز الحسن

مجلة (إنكي) للعلوم الإنسانية والاجتماعية

حرصا منا على مواكبة التطور في مجال النشر العلمي، ورغبة في توفير نافذة رصينة للنشر الأكاديمي، تسعى نحو العالمية، نعلن انطلاق المجلة العلمية (إنكي) المتخصصة بنشر البحوث الأكاديمية في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية على وفق الضوابط والمعايير المعتمدة عربيا ودوليا.

تسعى المجلة إلى توفير نافذة نشر رصينة للباحثين الأكاديميين، وإتاحة الفرصة لهم لنشر بحوثهم مع مراعاة الالتزام بقواعد التفكير العلمي منهجا ولغة في عرض الأفكار وتقديمها أو تحليلها وصولاً إلى إدراج المجلة ضمن قواعد البيانات العالمية للمجلات ذات معامل التأثير (Impact Factor).

رؤيتنا:

التغيير يبدأ من الإنسان، وينطلق من رؤية علمية واقعية قادرة على تصحيح المسارات وبناء قاعدة رصينة توصل إلى الأهداف وتحقق الطموحات.

رسالتنا:

تقديم محتوى يجعل المجلة مرجعا علميا أصيلا للباحثين، ومنهلا ثرًا لأبناء المجتمع.

أهدافنا:

استقطاب الباحثين المتميزين للنشر في المجلة، وتقديم نتاجاتهم العلمية، وما توصلوا إليه من نتائج تطور الرؤية العلمية وتلبي حاجات الباحثين على المستويات الوطنية والعربية والعالمية في مجال بحوث العلوم الإنسانية والاجتماعية.

- المشاركة في بناء مجتمع المعرفة من خلال نشر البحوث العلمية لمتخصصين رفيعي المستوى.
- توطيد العلاقة بين الأكاديميين وأبناء المجتمع، والإفادة من مخرجات البحث الأكاديمي في تطوير رؤية المجتمع وبنيته الفكرية.
- ترسيخ الثقافات المجتمعية التي تتواءم مع مخرجات البحوث الأكاديمية، وتعزيز وجودها في المجتمع.

أخلاقيات النشر

١-مبدأ السرية والموضوعية: تعتمد المجلة على مبادئ السرية والموضوعية في جميع مراحل عملية التحكيم. يتم الحفاظ على سرية الهوية لكل من الباحث والمحكّمين، ويُحال كل بحث قابل للتحكيم إلى اثنين من المحكّمين المعتمدين وذوي الخبرة في المجال المحدد للبحث، لتقييمه بناءً على معايير دقيقة. وفي حال تعارضت تقييمات المحكّمين، يتم إحالة البحث إلى قارئ مرجّح آخر للبت في الأمر.

٢-اختيار المحكّمين: تحرص المجلة على اختيار محكّمين موثوقين ذوي خبرة وتجربة في مجالاتهم، مع متابعة أحدث المستجدات في تخصصاتهم.

٣-تنظيم العمل الداخلي: تعتمد المجلات تنظيمًا داخليًا دقيقًا يشمل توزيع واضح للمهام والمسؤوليات بين أعضاء هيئة التحرير.

٤-مبدأ السرية: يُمنع على المحرّرين والمحكّمين، باستثناء رئيس التحرير أو من ينوب عنه في عملية التحرير، مناقشة البحث مع أي شخص آخر بما في ذلك المؤلف. إذ ينبغي عليه الحفاظ على سرية أي معلومات أو آراء تم الحصول عليها أثناء عملية التحكيم، ويُمنع استخدامها لأغراض شخصية.

٥-دعم الباحثين: بناءً على تقارير المحكّمين، تقدّم المجلة للباحثين دعمًا فنيًا ومنهجيًا ومعلوماتيًا لتحسين جودة أبحاثهم.

٦-إعلام الباحث بنتيجة التحكيم: تلتزم المجلة بإبلاغ الباحث بنتيجة التحكيم سواء كانت الموافقة على نشر البحث كما هو أو مع تعديلات معينة وفقًا لتوجيهات المحكّمين، أو الاعتذار عن نشره مع توضيح الأسباب.

٧-جودة الخدمات: تلتزم المجلات بتقديم خدمات تدقيقية، تحريرية، طباعية

وإلكترونية عالية الجودة لضمان دقة البحث وجودته في النسخة النهائية.

٨-عدم التمييز: يتم تقييم الأبحاث بناءً على محتواها الفكري فقط، مع احترام مبدأ عدم التمييز لأي سبب كان، سواء كان عرقيًا أو اجتماعيًا أو دينيًا أو سياسيًا.

٩-عدم تضارب المصالح: يجب على المحرّرين والمحكّمين تجنب أي تضارب مصالح مع الباحثين، سواء كان ذلك بسبب علاقة تنافسية أو تعاونية أو أي نوع آخر من الروابط مع المؤلف أو أي جهة ذات صلة بالبحث.

١٠-استخدام المواد غير المنشورة: يحظر على أعضاء هيئة التحرير أو المحرّرين استخدام أي معلومات غير منشورة من الأبحاث المحالة إلى المجلة في أبحاثهم الخاصة.

١١-النسخة النهائية للبحث: يتم إرسال النسخة شبه النهائية من البحث إلى الباحث بصيغةPDF قبل النشر. في هذه المرحلة، لا تُقبل أي تعديلات جوهرية أو إضافات إلا ما كان من تصحيحات أو تعديلات طفيفة، وذلك ضمن إطار زمني قصير يُحدد في رسالة المجلة إلى الباحث.

١٢-حقوق الملكية الفكرية: تملك مجلة إنكي للدراسات الإنسانية والاجتماعية حقوق الملكية الفكرية لجميع البحوث والأوراق البحثية والمقالات المنشورة في مجلتها. ولا يجوز إعادة نشر- أي ممّا ذُكر كليًا أو جزئيًا، سواء باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أخرى، إلا بتصريح خطي من المجلة.

قواعد النشر

تعتمد مجلة "إنكي للدراسات الإنسانية والاجتماعية" معايير نشر دقيقة تتماشى مع المواصفات الدولية للمجلات العلمية المحكّمة، وفقًا لما يلي:

١- أصالة البحث: يجب أن يكون البحث أصيلًا، ومعدًّا خصيصًا للنشر في المجلة. كما يجب ألا يكون قد نُشر جزئيًا أو كليًا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية أخرى، أو قد تم تقديمه في مؤتمرات علمية غير تلك التي تنظمها مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث، أو لأي جهة أخرى.

٢-محتويات البحث: يجب أن يتضمن البحث العناصر التالية:

- عنوان البحث: باللغتين العربية والإنجليزية.
- تعريف بالباحث: يشمل تعريفًا موجزًا للباحث والمؤسسة التي ينتمي إليها، فضلاً عن آخر إصداراته العلمية باللغتين العربية والإنجليزية إن توفّرت.
- الملخص التنفيذي: يُقدّم الملخص بكل من اللغتين العربية والإنجليزية، ويجب أن يكون بين ١٠٠-١٢٥ كلمة لكل لغة. وينبغي أن يتضمّن الملخص عرضًا دقيقًا لإشكالية البحث، والطرق البحثية المتبعة، والنتائج التي توصل إليها الباحث.
- الكلمات المفتاحية: يجب أن يتم تقديم الكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخص.
- محتوى البحث: يشمل تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة، أهميتها، وتوضيح فرضية البحث، والمنهجية المتبعة، فضلاً عن التحليل والنتائج والاستنتاجات.
- المراجع: يجب أن يختتم البحث بقائمة ببليوغرافية تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث. يجب أن تذكر المراجع بلغاتها الأصلية في حال كان البحث يعتمد على مصادر بلغات متعددة.

٣-التوثيق: يتعين على الباحث الالتزام بمواصفات التوثيق وفقًا للنظام الذي تعتمده المجلة.

٤-المستخلصات والبحوث الأكاديمية: تنشر المجلة مستخلصات أو فصولًا من رسائل جامعية معتمدة بشرط أن يُعيد الباحث إعدادها وتطويرها وفقاً لأسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع في المجلة. مجال البحث: يجب أن يتماشى البحث مع أهداف المجلة واهتماماتها البحثية.

٥-مراجعات الكتب: تهتم المجلة بنشر مراجعات نقدية للكتب الحديثة في مجالات التخصص، شريطة ألا يكون قد مر على صدور الكتاب أكثر من ثلاث سنوات. يتراوح حجم المراجعة بين ٤٥٠٠-٥٠٠٠ كلمة.

٦- عدد كلمات البحث: يتراوح عدد كلمات البحث بين ٦٠٠٠-٨٠٠٠ كلمة، مع احتساب المراجع في الهوامش الإيضاحية، والقائمة البيبليوغرافية، وكلمات الجداول (إن وجدت)، والملحقات (إن وجدت). كما يجوز للمجلة - استثنائيًا - نشر بعض الدراسات التي تتجاوز هذا العدد.

٧- التعامل مع الجداول والمخططات: في حال وجود مخططات أو جداول أو رسوم بيانية أو معادلات، يجب إرسالها بالصيغ الأصلية المتوافقة مع برامج مثل Excel أو .Word ولا تقبل المجلة الأشكال أو الجداول التي تُرسل على شكل صور.

٨- التحكيم: يخضع كل بحث لتحكيم سري من قبل محكّمين متخصصين في مجال البحث ولديهم خبرة علمية في الموضوع. في حالة تباين تقارير المحكمين، يُحال البحث إلى محكم ثالث. تلتزم المجلة بإبلاغ الباحث بقرارها النهائي خلال شهرين من استلام البحث، سواء كان النشر أو النشر بعد تعديلات أو الاعتذار عن النشر.

٨- الميثاق الأخلاقي: تلتزم المجلة بميثاق أخلاقي يشمل احترام الخصوصية والسرية والموضوعية. يمنع على المحرّرين والمراجعين وأعضاء هيئة التحرير إفشاء أي معلومات تخص البحث إلا للباحث والمحكّمين وفريق التحرير المعني.

٩- الجودة التحريرية والتدقيقية: تلتزم المجلة بتقديم خدمات تدقيقية وتحليلية لتحسين جودة الأبحاث المقدمة.

١٠- ترتيب نشر الأبحاث: يتم ترتيب نشر البحوث وفقًا للألقاب العلمية للباحثين، مع إمكانية تقديم بعض البحوث المهمة على البحوث الأخرى دون النظر لاعتبارات اللقب العلمي.

ملحق: أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع

١.الكتب

- يتم توثيق الكتاب بالترتيب الآتي:
  - اسم المؤلف، عنوان الكتاب، اسم المترجم أو المحرر (إن وُجد)، الطبعة (مكان النشر: الناشر، سنة النشر)، رقم الصفحة.
- في حالة الاستشهاد اللاحق بالكتاب، يتم اختصار اسم المؤلف وعنوان الكتاب عند الاقتباس:
  - اسم المؤلف، عنوان الكتاب، ص ٢٢٤.
- عند الاقتباس من مؤلفين متعددين في الكتاب، يتم ذكر اسم المؤلف الرئيسي فقط مع عبارة "وآخرون" في الهوامش. مثال:
  - فلان وآخرون، عنوان الكتاب، ط ٤ (مكان النشر: دار النشر، الشنة)، ص ١١.
- في قائمة المراجع يتم عرض الكتاب بالطريقة الآتية:
  - اسم الكاتب. عنوان الكتاب. ترجمة فلان. مكان النشر: دار النشر، السنة.

٢.الدوريات

- يتم توثيق المقالات في الدوريات على النحو الآتي:
  - اسم المؤلف، "عنوان المقالة"، اسم المجلة، المجلد أو العدد، سنة النشر، رقم الصفحة.
- في قائمة المراجع يتم عرض المقالة كالآتي:
  - الإسم. "البحث." اسم المجلة. المجلد ١، العدد ١ (السنة)، ص ١٥.

٣.مقالات الصحف

- يجب أن تُذكر المقالات الصحفية في الهوامش فقط، دون تضمينها في قائمة المراجع، ويُكتب الاقتباس بهذا الشكل:
  - الكاتب، "عنوان المقال"، الصحيفة، ٣/ ١/ ٢٠٢٣.

٤.المصادر الإلكترونية

- عند الاقتباس من مواد منشورة على الإنترنت، يجب توثيقها وفقًا للترتيب التالي: اسم المؤلف (إن وُجد)، "عنوان المقال أو التقرير"، اسم السلسلة (إن وُجد)، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (إن وُجد)، شوهد في (تاريخ التصفح)، في الرابط الإلكتروني.

الفهرس

بحوث العدد

الافتتاحية _____ 15

التأصيل الدستوري لمدونة الاحكام الشرعية الجعفرية في العراق _____17

أ.د. مصدق عادل

الذكاء الاصطناعي: دراسة في مفهوم الإيجابيات والسلبيات _____ 36

د. علي سعدي عبدالزهرة

معوقات اللامركزية الإدارية في العراق: المعوق الرقابي أنموذجاً _____ 68

د. عمار صالح البهادلي د. وليد غالب الموسوي

افاق الصراع الفلسطيني _الاسرائيلي بعد عملية طوفان الاقصى _____ 90

م.د ايمان جواد عبد الكاظم

ملامح النظام الاقتصادي في مستعمرات العالم الجديد حتى عام 1783_____ 111

م. علي وليد ناصر

عدم الاستقرار السياسي في السودان وتداعياته على الأمن المجتمعي_____ 128

م.م رعد خضير صليبي

التسرب المدرسي: الأسباب الاقتصادية السياسية وتداعياتها والحلول الوطنية __ 143

م.م زمن محمد جبار

الذكاء الاصطناعي في الحملات الانتخابية: من التأثير الناعم الى التوجيه السلوكي ____ 160

م.م. بنين سعد صافي

مقال العدد

إلغاء تفويض استخدام القوة العسكرية ضد العراق(1991-2002) قرار رمزي وفرص مشروطة _____ 178

أ.د علي فارس حميد

قراءة في كتاب

إشكالية السلطة في الفكر السياسي الإسلامي الشيعي المعاصر _____ 182

طالبان من كهوف قندهار الى عرش الامارة _____ 185

جائزة الحكيم الدولية 2025: الرؤية المعرفية، الأهداف الاستراتيجية، وأثرها في بناء الدولة _____187

الافتتاحية

في عددها الحادي عشر، تواصل مجلة إنكي للعلوم الإنسانية والاجتماعية مشروعها المعرفي الهادف إلى مقاربة قضايا الإنسان والمجتمع والدولة من زوايا علمية رصينة، تجمع بين العمق النظري والاشتباك الواعي مع التحولات الراهنة. يأتي هذا العدد في لحظة إقليمية ودولية تتقاطع فيها الأسئلة الدستورية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية، بما يفرض على البحث الأكاديمي دورًا متقدمًا في التفكيك والتحليل والاستشراف.

ينفتح هذا العدد على نقاشات فكرية تتصل بإشكاليات البناء الدستوري والتشريعي، وطبيعة العلاقة بين المرجعيات القانونية والدينية، فضلًا عن قضايا الحكم الرشيد وإدارة الدولة، وما يعتريها من تحديات بنيوية تعيق تحقيق اللامركزية الفاعلة والاستقرار المؤسسي. كما يحضر البعد التكنولوجي بقوة من خلال مقاربات متعددة لتأثيرات الذكاء الاصطناعي في الحياة العامة، سواء على مستوى التحولات المعرفية أو في إعادة تشكيل السلوك السياسي والانتخابي، بما يثير تساؤلات أخلاقية وقانونية تتجاوز الإطار التقني الضيق.

ويولي العدد اهتمامًا بالسياقات التاريخية والاقتصادية التي أسهمت في تشكل النظم الحديثة، في محاولة لقراءة الحاضر من خلال فهم جذوره، إلى جانب معالجات لقضايا عدم الاستقرار السياسي وانعكاساته على الأمن المجتمعي في بعض دول المنطقة، وما يفرزه من أزمات مركبة تمس الدولة والمجتمع معًا. وفي السياق الاجتماعي، تتناول بحوث هذا العدد إشكاليات التعليم بوصفه أحد أهم مؤشرات التنمية، مركزة على ظواهر التراجع التعليمي وأسبابها البنيوية، وتداعياتها بعيدة المدى على الاستقرار الاجتماعي وبناء رأس المال البشري.

وفي مقال العدد، تُطرح قراءة تحليلية لقرار إلغاء تفويض استخدام القوة العسكرية ضد العراق (١٩٩١–٢٠٠٢)، بوصفه قرارًا يحمل فرصًا مشروطة، ويفتح باب النقاش حول الذاكرة

السياسية، والسيادة، ومستقبل العلاقات الدولية المرتبطة بالعراق.

كما يتضمن العدد قراءة في كتابين تسهم في إثراء الحوار الفكري، إلى جانب استعراض موجز عن جائزة الحكيم الدولية ٢٠٢٥، من حيث رؤيتها المعرفية، وأهدافها الاستراتيجية، وأثرها في ترسيخ ثقافة المعرفة ودعم مسارات بناء الدولة.

إن هيئة تحرير مجلة إنكي، وهي تقدم هذا العدد لقرائها والباحثين، تؤكد التزامها بالبحث الجاد، وإتاحة مساحة علمية للحوار والبحث، إيمانًا بأن العلوم الإنسانية والاجتماعية تظل حجر الأساس في فهم الأزمات وصياغة البدائل، وبناء مستقبل أكثر توازنًا وعدالة.

هيأة التحرير

التأصيل الدستوري لمدونة الاحكام الشرعية الجعفرية في العراق

أ.د. مصدق عادل كلية القانون – جامعة بغداد

Constitutional Grounding of The Jaafari legal Code in Iraq

Prof.dr.Musadaq Adel Talib college of law- University of Baghdad

المستخلص

تعد مدونة الاحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية وفق المذهب الشيعي الجعفري بالقرار رقم (١٠) لسنة ٢٠٢٥ من اهم التشريعات التي صوت عليها مجلس النواب بعد صياغتها من المجلس العلمي في ديوان الوقف الشيعي، حيث أنَّ الشروع ببدء تنفيذ نصوص وأحكام المدونة شكل تحولاً دستورياً وقانونياً وشرعياً في تطبيق حرية العراقي في اختيار أحوال الشخصية وفق الدين أو المذهب أو الاختيار وفقاً لما رسمته المادة (٤١) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، ولهذا جاءت دراستنا لتحليل الأسس الدستورية المباشرة وغير المباشرة التي تم الاستناد إليها في تشريع المدونة الشرعية وتطبيقها، مع معالجة الإشكاليات التي اثارها البعض بشأن عدم دستوريتها وفقاً للقرارات الصادرة من المحكمة الاتحادية العليا ومحكمة التمييز الاتحادية.

Abstract

The Code of Sharia Rulings on Personal Status Matters according to the Jaafari Shiite School of Thought, issued by Resolution No. (10) of 2025, is one of the most important pieces of legislation voted on by the House of Representatives after it was drafted by the Scientific Council in the Shiite Endowment Office. The commencement of the implementation of the texts and rulings of the Code constituted a constitutional, legal, and Sharia

transformation in the application of the freedom of the Iraqi to choose his personal status according to religion, sect, or choice, in accordance with what was outlined in Article (41) of the Constitution of the Republic of Iraq of 2005. Therefore, our study came to analyze the direct and indirect constitutional foundations that were relied upon in legislating and applying the Sharia code, while addressing the problems raised by some regarding its unconstitutionality according to the decisions issued by the Federal Supreme Court and the Federal Court of Cassation.

المقدمة

تعد تدوين الاحكام الشرعية الخاصة في مسائل الأحوال الشخصية من المسائل التي استقرت عليها العديد من الدول، وبالأخص في الدول التي تتسم بالتنوع الديني والمكوناتي بالشكل الذي يحافظ على الهوية الفرعية لهذه الجماعات أو المكونات الدينية.

وللتدليل على أهمية هذا التنظيم الدستوري والقانوني نجد أنَّ الدستور العراقي الأول المسمى (القانون الأساس لعام ١٩٢٥) قد افرد العديد من نصوصه لمعالجة المجالس والمحاكم الروحية والمحاكم الدينية التي تختص بتطبيق الأحكام الشرعية لأتباع الأديان والمذاهب في العراق، ولم يقتصر الامر عند هذا الحد فحسب، بل تعداه الامر الى تشريع العديد من القوانين واللوائح والمراسيم ذات العلاقة بتنظيم تطبيق الاحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية في العراق.

وعلى الرغم من تشريع قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ واجراء العديد من التعديلات عليه نتيجة مخالفة بعض نصوصه لأحكام الشريعة الإسلامية، ونتيجة المطالبات الجماهيرية المطالبة بتطبيق الاحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية في العراق واتساع هذه المطالبات بعد نفاذ دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، فقد بادر مجلس النواب الى الطلب من المحكمة الاتحادية العليا بتفسير نص المادة (٤١) من الدستور، ومن ثم شرع مجلس النواب قانون الأحوال الشخصية الجعفري رقم (١) لسنة ٢٠٢٥، والذي اوجب على المجلس العلمي في ديوان

الوقف الشيعي وضع مدونة الاحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية على وفق المذهب الشيعي الجعفري وبالتنسيق مع مجلس القضاء ومجلس الدول وأساتذة الجامعات، وبعد انقضاء المدة المحددة في القانون صوت مجلس النواب على هذه المدونة، وارسلت لرئيس الجمهورية لغرض المصادقة عليها، وبالفعل صدر القرار رقم (١٠) لسنة ٢٠٢٥ الخاص بالتصديق على مدونة الأحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية وفق المذهب الشيعي الجعفري، والتي تعد ملحقاً للقانون رقم (١) لسنة ٢٠٢٥ قانون تعديل قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩، وتسري باثر رجعي من تاريخ نفاذ القانون في ١٧/ ٢/ ٢٠٢٥[1].

وعلى الرغم من اعتبار مدونة الاحكام الشرعية الجعفرية جزءاً لا يتجزء من التشريع العراقي، غير أنه أثيرت العديد من الإشكاليات الدستورية بشأنها سواء فيما يتعلق بالسند الدستوري لتشريعها أو موافقة مجلس النواب عليها أو مساسها بمبدأ المساواة أمام القانون.

ومن اجل الوقوف على هذه الأحكام لذا سنتناول ذلك في مبحثين، نخصص المبحث الأول منه، للاساس الدستوري لمدون الاحكام الشرعية الجعفرية، فيما نخصص المبحث الثاني لموقف القضاء الدستوري والعادي من مدونة الاحكام الشرعية الجعفرية.

المبحث الأول

الأساس الدستوري والقانوني لمدونة الاحكام الشرعية الجعفرية

تعددت الأسس التشريعية لمدونة الاحكام الشرعية الجعفرية في العراق، حيث توجد العديد من النصوص الدستورية والقانونية التي تم الاستناد اليها في تشريع المدونة، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومن اجل الوقوف عليها سنتناول ذلك في المطلبين الاتيين:

---

(١) نُشر قرار رقم (١٠) لسنة ٢٠٢٥ الخاص بالتصديق على مدونة الأحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية وفق المذهب الشيعي الجعفري في الوقائع العراقية بالعدد ٤٨٤٣ في ٦/ ١٠/ ٢٠٢٥، وتُعدّ ملحقاً للقانون رقم (١) لسنة ٢٠٢٥ (قانون تعديل قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩).

المطلب الأول

الأسس الدستورية لمدونة الاحكام الشرعية الجعفرية في العراق لسنة ٢٠٢٥

بالرجوع إلى دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ نجد تنوع الأسس الدستورية التي يمكن الاستناد إليها في وضع وتشريع مدونة الأحكام الشرعية الجعفرية، حيث تتمثل أول هذه الأسس بما نصت عليه المادة (٤١) من الدستور بأنَّ " العراقيون أحرارٌ في الالتزام بأحوالهم الشخصية، حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم، ويُنظم ذلك بقانون".

يتضح من النص أن الأساس الدستوري الأول هو حرية اختيار الأحوال الشخصية وفق الدين أو المذهب أو المعتقد المكرسة بموجب المادة أعلاه، حيث يمكن اعتبار المادة اعلاه الأساس الدستوري غير المباشر في وضع وتشريع مدونة الأحكام الشرعية.

فيما تتمثل ثاني الأسس الدستورية غير المباشرة لوضع مدونة الأحكام الشرعية بما نصت عليه المادة (٤٢) من الدستور "لكل فرد حرية الفكر والضمير والعقيدة".

ونرى أنَّ تطبيق حرية الفكر والعقيدة يمكن تجسيدها من خلال الأحكام التي ستتضمنها أحكام مدونة الأحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية.

أما الأساس الدستوري الثالث غير المباشر لمدونة الأحكام الشرعية فيتمثل بنص المادة (٤٣) من الدستور التي تنص "أولاً: اتباع كل دينٍ أو مذهبٍ أحرارٌ في: أ- ممارسة الشعائر الدينية".

ونرى من جانبنا أنَّ مسائل الحل والحرمة وغيرها من المعتقدات ذات العلاقة بمسائل قانون الأحوال الشخصية يمكن تصنيفها ضمن الشعائر الدينية، ومثال ذلك عقد الزواج فإنَّ الأعراف والتقاليد السائدة في العراق أنه في حالة عدم إبرام هذا العقد المقدس وفق طقوس وشعائر دينية معينة فإنه لا ينتج الآثار الشرعية، بل يصف البعض العقد الرسمي أمام المحكمة بانه يفتقد إلى الشرعية الدينية في حالة عدم سبق إبرام عقد الزواج على يد سيد أو شيخ أو القيام بذلك قبل الدخول.

وفي هذا الاتجاه ذهبت المادة (١٥) من لائحة الأحوال الشخصية للاقباط الأرثوذكس في مصر لسنة ١٩٣٨ التي تنص "الزواج سر مقدس يثبت بعقد يرتبط به رجل وامرأة ارتباطاً علنياً طبقاً لطقوس الكنيسة القبطية الارثوذكسية بقصد تكوين اسرة جدية للتعاون على شؤون الحياة".

وهو ما أكدته محكمة النقض المصرية في أحد قراراتها الذي جاء فيه " إنَّ الزواج في شريعة الاقباط الأرثوذكس نظام ديني لا يكفي لانعقاده توافر الشروط الموضوعية من حيث الأهلية والرضا وانتفاء الموانع دائماً، وانما يلزم أنْ يتم الزواج علناً وفقاً للطقوس الدينية المرسومة وبعد صلاة الاكليل اعتباراً بأنَّ الصلاة هي التي تحل النساء للرجال والرجال للنساء وإلا كان الزواج باطلاً"[1].

فيما يتمثل الأساس الدستوري الآخر لمدونة الأحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية وفق المذهب الشيعي الجعفري لسنة ٢٠٢٥ بما نصت عليه المادة (٣٧) من الدستور " ثانياً: تكفل الدولة حماية الفرد من الإكراه الفكري والسياسي والديني".

يتضح من المادة أعلاه أنَّ منع الإكراه الفكري والديني يشكل أساساً دستورياً غير مباشر لتشريع مدونة الأحكام الشرعية في العراق وبالأخص في ظل استمرار اجبار المواطن العراقي على تطبيق الأحكام القانونية المنصوص عليها في قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ على الرغم من تضمنه العديد من المخالفات للأحكام الشرعية بالنسبة إلى اتباع المذهب الجعفري أو الحنفي على حد سواء، حيث أنَّ المبدأ الدستوري العام يوجب عدم إكراه المواطن على تطبيق أحكام شرعية في مسائل الزواج والطلاق خارج نطاق المعتقد الديني الذي يؤمن به.

فيما يتمثل الأساس الدستوري المباشر لمدونة الأحكام الشرعية وفق المذهب الشيعي الجعفري لسنة ٢٠٢٥ في المادة (٢) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ التي تنص " أولاً:

---

(١) ينظر قرار محكمة النقض في الطعن رقم (٨٩٨) لسنة ٧٣ قضائية، جلسة ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٦.منشور في قوانين الأحوال الشخصية للمسلمين والاقباط ولائحة الاقباط الأرثوذكس معلقاً على النصوص بأحكام محكمة النقض والدستورية العليا، مكتبة نمريم للإصدارات القانونية،٢٠٢٤، ص ١١٢-١١٣.

الإسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدرٌ أساس للتشريع: أ- لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام.

ثانياً: يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي، كما ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية، كالمسيحيين والايزديين، والصابئة المندائين"[1].

فضلا عن إمكانية اعتبار التنوع المكوناتي في العراق سنداً دستورياً غير مباشر لتشريع مدونة الأحكام الشرعية، حيث تنص المادة (٣) من الدستور" العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب".

كما يمكن اعتبار المادة (٤٦) من الدستور سنداً دستورياً غير مباشر لتشريع مدونة الأحكام الشرعية لعام ٢٠٢٥، والتي يتوجب معها مراعاة القيود الواردة في المدونة طالما اختص مجلس النواب وفقاً لقانون الأحوال الشخصية رقم (١) لسنة ٢٠٢٥ بإقرار المدونة والموافقة عليها، حيث تنص المادة (٤٦) من الدستور" لا يكون تقييد ممارسة أي من الحقوق والحريات الواردة في هذا الدستور أو تحديدها إلا بقانون أو بناءً عليه، على أنْ لا يمس ذلك التحديد والتقييد جوهر الحق أو الحرية".

ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد فحسب، بل نجد أنَّ ديباجة الدستور يمكن اعتبارها سنداً دستورياً غير مباشر لمدونة الأحكام الشرعية، ومما جاء فيها " عِرفاناً منَّا بحقِ الله علينا، وتلبيةً لنداءِ وَطَنِنا وَمُواطِنينا، وَاسْتِجَابَةً لدعوةِ قِياداتِنَا الدِينيةِ وَقِوانَا الوَطَنِيةِ وَإِصْرَارِ مَراجِعنا العظام"، وكذلك "نحنُ شَعْب العراقِ الذي إلى على نَفْسهِ بكلِ مُكَونِاتهِ وأطْيَافِهِ...أنْ يَسُنَّ من مِنْظُومَةِ القيمِ والمُثُلِ العليا لِرِسَالاتِ السَماءِ ومِنْ مسْتَجداتِ عِلْمِ وحَضَارةِ الإنْسَانِ هذا الدُسْتورَ الدائمَ".

وبهذا يمكن القول إنَّ الإشارة لمصدر السلطة واستناده لمنظومة القيم والمثل العليا لرسالات

(١) تم استبدال كلمة (يضمن) محل كلمة (يتضمن) المنصوص عليها في المادة (٤/ ثانياً) من الدستور وذلك بموجب البند (٤) من بيان التصحيح المنشور في الوقائع العراقية بالعدد ٤٠١٧ في ٢١/ ٢/ ٢٠٠٦.

السماء في ديباجة دستور العراق لسنة ٢٠٠٥، فضلاً عن الإشارة الصريحة للمرجعيات الدينية العظمى كلها يمكن اعتبارها سنداً دستورياً غير مباشر لتشريع مدونة الأحكام الشرعية في العراق.

نخلص مما تقدم إلى تنوع وتعدد الأسس الدستورية المباشرة وغير المباشرة لوضع مدونة الأحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية وفق المذهب الشيعي الجعفري لسنة ٢٠٢٥، حيث يمكن القول أنَّ المادتين (٤١) و(٢) من الدستور تشكل الأساس المباشر للمدونة، فيما تشكل المواد (٣) و(٣٧/ ثانياً) و(٤٢) و(٤٦) من الدستور الأساس غير المباشر لتشريع مدونة الأحكام الشرعية.

المطلب الثاني

الأسس القانونية لمدونة الأحكام الشرعية الجعفرية في العراق

أصدر مجلس النواب العراقي قانون الأحوال الشخصية الجعفري رقم (١) لسنة ٢٠٢٥ والذي عالج مدونة الأحكام الشرعية في العديد من نصوصه، وهو الأمر الذي يمكن معه القول أنَّ هذا القانون يعتبر الأساس القانوني المباشر لوضع وتشريع مدونة الأحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية، فضلاً عن وجود العديد من الأسس القانونية التي يتوجب الإشارة إليها، وهو ما سنتناوله في الفروع الآتية:

الفرع الأول

الأساس القانوني المباشر لمدونة الأحكام الشرعية الجعفرية في القانون رقم (١) لسنة ٢٠٢٥

يتمثل السند القانوني الأول لوضع مدونة الأحكام الشرعية الجعفرية لسنة ٢٠٢٥ بما نصت عليه المادة (١/ ٣) من قانون الأحوال الشخصية الجعفري رقم (١) لسنة ٢٠٢٥ "جـ ـــ تلتزم المحكمة المختصة بالنسبة للأشخاص الوارد ذكرهم في الفقرتين (أ، ب) أعلاه عند إصدار قراراتها في قضايا الأحوال الشخصية بتطبيق أحكام (مدونة الأحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية على وفق المذهب الشيعي الجعفري) الآتي ذكرها".

فيما يتمثل السند القانوني الثاني لوضع المدونة بما نصت الفقرة (د) من المادة (١) من القانون " د ـــ يقوم المجلس العلمي في ديوان الوقف الشيعي ومع الاستعانة بعدد من القضاة وخبراء القانون وبالتنسيق مع مجلس الدولة بوضع (مدونة الأحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية على وفق المذهب الشيعي الجعفري) على أنْ يتم تقديمها إلى مجلس النواب للموافقة عليها خلال (٤) أربعة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون. ويلتزم مجلس النواب بالموافقة عليها وإدخالها حيز النفاذ خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه المدونة".

فيما يتمثل الأساس القانوني الثالث للمدونة بما نصت عليه الفقرة (ه) من المادة (١) من القانون "هـ ـــ يعتمد المجلس العلمي في ديوان الوقف الشيعي في وضع المدونة على الآراء المشهورة عند فقهاء المذهب الشيعي الجعفري. وفي حال عدم تحقق الشهرة عندهم في مسألة ما يعتمد المجلس العلمي الرأي الذي يذهب إليه أغلب مراجع التقليد المعروفين من فقهاء النجف الأشرف".

اما السند القانوني الرابع للمدونة فيتمثل بما نصت عليه الفقرة (و) من المادة (١) من القانون التي تنص " وأولاً: يلتزم المجلس العلمي عند وضع مدونة الأحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية فيما يخص سن الزواج بضمان عدم النص على تقليله والسماح بما يخالف المنصوص عليه في المادة (٨) من قانون الأحوال الشخصية النافذ رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩. وفيما يخص الزواج بأكثر من واحدة يلتزم بضمان عدم النص على مخالفة الشروط المنصوص عليها في الفقرتين (٤) و (٥) من المادة (٣) من القانون المذكور".

فيما يتمثل السند القانوني الخامس للمدونة بما نص عليه البند (ثانياً) من الفقرة (و) من المادة (١) من القانون " ثانياً: يلتزم المجلس العلمي عند وضعه مدونة الأحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية بضمان عدم النص على تحديد حق حضانة الأم للولد ـــ ذكرا كان أو أنثى ـــ بأقل من سبع سنوات، أو ما لا ينسجم مع مصلحة المحضون ومن ليس له حق الحضانة من أبويه في اللقاء والتواصل بينهما بالمقدار المناسب واللائق مدة ومكاناً".

أما السند القانوني السادس للمدونة فيتمثل بما نصت عليه الفقرة (ز) من المادة (١) من القانون" ز ـــ تقوم محاكم الأحوال الشخصية بعد نفاذ هذا القانون ولحين إقرار (مدونة الأحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشرعية) ـــ وفي كل ما لم يرد به نص في تلك المدونة ـــ بالنسبة للأشخاص المشمولين بأحكام الفقرتين (أ، ب) أعلاه عند إصدار قراراتها في قضايا الأحوال الشخصية وبالرجوع إلى المجلس العلمي في ديوان الوقف الشيعي كخبير بالأحكام الشرعية واعتماد رأيه في ذلك، وعلى المجلس إتباع الآلية المتقدمة في تنظيم مدونة الأحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية وفق المذهب الشيعي الجعفري وما ورد في الفقرة (و) أعلاه في الإجابة على استفسارات المحاكم".

نخلص مما تقدم إلى أنَّ قانون الأحوال الشخصية رقم (١) لسنة ٢٠٢٥ يمكن تسميته بـ(قانون مدونة الأحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية على وفق المذهب الشيعي الجعفري"، حيث نظم غالبية القواعد الشكلية والموضوعية الخاصة بوضع مدونة الأحكام الشرعية بالشكل الذي ذكرناه أعلاه، وهو الأمر الذي يظهر حرص المشرع العراقي ممثلاً بمجلس النواب على تنظيم جميع المسائل المتعلقة بوضع وتشريع المدونة، ومن ثم يمكن اعتبار هذا القانون الأساس القانوني المباشر لتشريع مدونة الأحكام الشرعية في العراق.

الفرع الثاني

الأساس القانوني غير المباشر لمدونة الأحكام الشرعية في القوانين الأخرى

على الرغم مما يتراءى لنا لأول وهلة أنَّ الأساس القانوني لوضع مدونة الأحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية ينحصر بصورة أساسية ورئيسية في قانون الأحوال الشخصية رقم (١) لسنة ٢٠٢٥ فقط، غير أنَّ هذا القول غير صحيح على اطلاقه، فمع إقرارنا بأنَّ النصوص المنظمة لأحكام مدونة الأحكام الشرعية وردت غالبيتها في القانون رقم (١) لسنة ٢٠٢٥، غير أنَّنا وجدنا إحالة المشرع العراقي بعض القيود الواردة على سلطة وضع المدونة إلى قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩، وبالأخص فيما يتعلق بالحد الأدنى لسن الزواج وموضوع

تعدد الزوجات، حيث تنص المادة (١) من القانون رقم (١) لسنة ٢٠٢٥ " وـــ أولاً: يلتزم المجلس العلمي عند وضع مدونة الأحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية فيما يخص سن الزواج بضمان عدم النص على تقليله والسماح بما يخالف المنصوص عليه في المادة (٨)[١]من قانون الأحوال الشخصية النافذ رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩. وفيما يخص الزواج بأكثر من واحدة يلتزم بضمان عدم النص على مخالفة الشروط المنصوص عليها في الفقرتين (٤) و (٥) من المادة (٣)[٢]من القانون المذكور".

وبناء على ما تقدم يمكن القول أنَّ المادتين (٣) و (٨) من قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ تعتبران السند القانوني المباشر لوضع بعض أحكام مدونة الأحكام الشرعية، حيث يتوجب على السلطة المختصة بوضع المدونة ممثلة بالمجلس العلمي في ديوان الوقف الشيعي مراعاة أحكام هاتين المادتين عند صياغة نصوص المدونة.

وبهذا الصدد يثار التساؤل الآتي: هل يوجد إلزام على السلطة المختصة بوضع وتشريع أحكام المدونة بمراعاة وتطبيق النصوص التي تنظم عملها، كما هو الحال بالنسبة لقانون ديوان الوقف الشيعي رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٢ بالنسبة للمجلس العلمي، وكذلك مراعاة تطبيق قانون مجلس القضاء الأعلى رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٧ وقانون التنظيم القضائي رقم (١٦٠) لسنة ١٩٧٩

---

(١) تنص المادة (٨) من قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ "١- إذا طلب من أكمل (الخامسة عشرة) من العمر الزواج فللقاضي أنْ يأذن به إذا ثُبت له أهليته وقابليته البدنية بعد موافقة وليه الشرعي، فإذا أمتنع الولي طلب القاضي منه موافقته خلال مدة يُحددها له، فإنْ لم يعترض أو كان اعتراضه غير جدير بالاعتبار إذن القاضي بالزواج.٢- للقاضي أنْ يأذن بزواج من بلغ (الخامسة عشرة) من العمر إذا وجد ضرورة قصوى تدعو إلى ذلك، ويُشترط لإعطاء الإذن تحقق البلوغ الشرعي والقابلية البدنية".

(٢) تنص المادة (٣) من قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ "٤- لا يجوز الزواج بأكثر من واحدة إلا بإذن القاضي ويُشترط لإعطاء الإذن تحقق الشرطين التاليين:

أ- أنْ تكون للزوج كفاية مالية لإعالة أكثر من زوجة واحدة .

ب- أنْ تكون هناك مصلحة مشروعة.

٥- إذا خيف عدم العدل بين الزوجات فلا يجوز التعدد ويُترك تقدير ذلك للقاضي".

بالنسبة للقضاة أعضاء لجنة وضع المدونة، وكذلك الحال بالنسبة إلى قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل بقانون مجلس الدولة رقم (٧١) لسنة ٢٠١٧ فيما يتعلق بالمستشارين في مجلس الدولة؟

على الرغم من أنَّ نصوص القوانين المذكورة أعلاه لا تسعفنا في الإجابة المباشرة على هذا التساؤل بالإيجاب، وينطبق الأمر ذاته بالنسبة إلى قانون الأحوال الشخصية رقم (١) لسنة ٢٠٢٥ غير أنَّنا نرى أنه طالما يرتبط المجلس العلمي برئيس ديوان الوقف الشيعي وتخضع جميع قراراته لمصادقة رئيس الديوان فإنه يمكن القول باعتبار قانون ديوان الوقف الشيعي مصدراً قانونياً غير مباشراً لمدونة الأحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية وفق المذهب الشيعي الجعفري لعام ٢٠٢٥.

وينطبق الحكم ذاته بالنسبة إلى المستشارين في مجلس الدول الذي يلزمون بتطبيق القوانين المنظمة لعمل المجلس وبضمنها ضمان وحدة السياسة التشريعية وغيرها من متطلبات صياغة التشريعات التي يسير عليها المجلس المنصوص عليها في قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل بقانون مجلس الدولة رقم (٧١) لسنة ٢٠١٧.

وكذلك الحال بالنسبة للقضاء أعضاء محكمة التمييز ممن اشتركوا في اللجنة الساندة لصياغة مدونة الأحكام الشرعية في العراق، حيث أنَّ رئيس مجلس القضاء الأعلى يعتبر رئيس محكمة التمييز، ومن ثم فإنَّ له بهذه الصفة أنْ يضمن عدم مخالفة الاتجاهات القضائية التي تسير عليها لجنة وضع مدونة الأحكام الشرعية، وله سلطة توجيه أعضاء اللجنة من القضاة لذلك في حالة الخروج على مقتضيات العمل القضائي.

نخلص مما تقدم إلى أنَّ القوانين المذكورة أعلاه يمكن اعتبارهاً السند القانوني غير المباشر في وضع وتشريع مدونة الأحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية وفق المذهب الشيعي الجعفري لسنة ٢٠٢٥، ومن ثم يتوجب الأخذ بهذه القوانين والأحكام التي تضمنتها، شريطة مراعاة قواعد التفسير التي تقضي (النص الخاص يقيد النص العام) وكذلك (القانون اللاحق

ينسخ القانون السابق)، وبالشكل الذي يحافظ على وحدة السياسة التشريعية في المنظومة القانونية في العراق.

المبحث الثاني

موقف القضاء الدستوري والعادي من مدونة الاحكام الشرعية الجعفرية في العراق

سار القضاء الدستوري في العراق ممثلاً بالمحكمة الاتحادية العليا وكذلك الحال بالنسبة للقضاء العادي ممثلاً بمحكمة التمييز الاتحادية على منهج موحد بشأن مدونة الأحكام الشرعية الجعفرية الصادرة بالقرار رقم (١٠) لسنة ٢٠٢٥.

ومن اجل استعراض موقف المحكمة الاتحادية العليا ومحكمة التمييز الاتحادية لذا سنتناول ذلك في المطلبين الاتيين:

المطلب الأول

موقف المحكمة الاتحادية العليا من مدونة الاحكام الشرعية الجعفرية

مر موقف المحكمة الاتحادية العليا من مدونة الاحكام الشرعية الجعفرية باتجاهين موحدين، سواء تمثل ذلك في الفترة السابقة على تشريع قانون الأحوال الشخصية الجعفري رقم (١) لسنة ٢٠٢٥ أو في الفترة اللاحقة له، وهو ما سنتناوله في الفروع الاتية:

الفرع الأول

موقف المحكمة الاتحادية العليا من مدونة الاحكام الشرعية الجعفرية في القرار رقم (٢١٩) لسنة ٢٠٢٥

سبق طلب مجلس النواب من المحكمة الاتحادية العليا تفسير المادة (٤١) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ استناداً لاحكام المادة (٩٣/ ثانياً) من الدستور التي اختصت المحكمة بتفسير

نصوص الدستور[1]، وبالفعل أصدرت المحكمة الاتحادية العليا قرارها التفسيري بالعدد (٢١٩/ اتحادية/ ٢٠٢٤) في ١٧/ ٩/ ٢٠٢٤ الذي جاء فيه "لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أنَّ (رئيس مجلس النواب بالنيابة/ إضافة لوظيفته) طلب من هذه المحكمة تفسير نص المادة (٤١) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، الذي جاء فيه: (العراقيون أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية، حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم، وينظم ذلك بقانون)، كون مجلس النواب بصدد إجراء تعديل على قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ النافذ، بإضافة بند يمنح الحق للعراقي و العراقية باختيار تطبيق أحكام القانون النافذ أو تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على وفق مذهب معين وفي جميع مسائل الأحوال الشخصية بعد وضعها وتقنينها بمدونة خاصة للأحكام الشرعية... لذا ولكل ما تقدم تجد المحكمة الاتحادية العليا ان ما جاء في المادة (٤١) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، والتي نصت على (العراقيون أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية، حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم، وينظم ذلك بقانون)، ورد في باب الحقوق والحريات ضمن الفصل الثاني (الحريات) وبذلك فإنَّ الدستور منح الشعب العراقي حرية تنظيم أحواله الشخصية وفقاً للديانة أو المذهب أ و المعتقد أو وفقاً لاختياراتهم الشخصية ولا يجوز تقييد ممارسة ذلك الحق أو تحديده إلا بناءً على قانون على أنْ لا يمس ذلك التحديد والتقييد جوهر الحق أو الحرية وفقاً لما جاء في المادة (٤٦) من الدستور على أن يتم تنظيم تلك الحرية، في الالتزام بالأحوال الشخصية، بقانون".

وبهذا يتضح أن هذا القرار جاء ليكرس التطبيق العملي للحرية الدستورية المكفولة لكل عراقي في اختيار أحواله الشخصية، وليحسم الجدل الحاصل بشأنه، وتمثلت الأسباب الدستورية والواقعية لصدور قرار المحكمة في إنَّ هذا القرار منح مجلس النواب السلطة التقديرية الواسعة بشأن تشريع قانون الأحوال الشخصية رقم (١) لسنة ٢٠٢٥، وهو الأمر الذي يمكن معه اعتبار قرار المحكمة الأساس القضائي (المباشر) الذي تم الاستناد إليه في تشريع هذا القانون بصورة

(١) ينظر كتاب مجلس النواب/ مكتب الرئيس بالعد (م.ر/ ٨٥٨ في ١٨/ ٨/ ٢٠٢٤).

عامة، وكذلك الأساس القضائي (غير المباشر) الذي تم الاستناد اليه في تشريع مدونة الأحكام الشرعية الجعفرية[1].

وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أنَّ قرار المحكمة قد استند على العديد من الأسس الدستورية والتي نجملها بالآتي:

١-استند قرار المحكمة إلى مبدأ سمو الدستور المنصوص عليه في المادة (١٣) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ التي تنص " أولاً: يُعَدُّ هذا الدستور القانون الأسمى والأعلى في العراق، ويكون ملزماً في أنحائه كافة، وبدون استثناء .ثانياً: لا يجوز سن قانون يتعارض مع هذا الدستور، ويُعد باطلاً كل نصٍ يرد في دساتير الأقاليم، أو أي نص قانوني آخر يتعارض معه".

٢-استند قرار المحكمة إلى اعتبار الإسلام دين الدولة الرسمي وضرورة مراعاة ثوابت أحكام الإسلام المنصوص عليها في المادة (٢/ أولاً) من الدستور التي تنص " أولاً: الإسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدرٌ أساس للتشريع:-

أ- لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام.

ب- لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية.

ج- لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الدستور".

٣-استند قرار المحكمة على كفالة الحقوق الدينية وفقاً لأحكام المادة (٢/ ثانياً) من الدستور التي تنص " يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي، كما ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية، كالمسيحيين والايزديين، والصابئة المندائين".

٤-استند قرار المحكمة على مبدأ المساواة أمام القانون وفقاً لأحكام المادة (١٤) من الدستور التي تنص " العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو

(١) د. مصدق عادل، قراءة في قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (٢١٩) لسنة ٢٠٢٤ (التكريس القضائي لحرية العراقي في اختيار أحواله الشخصية في العراق)، مقالة منشورة في مركز حمورابي للدراسات والبحوث.

الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي الاقتصادي أو الاجتماعي".

٥-استند قرار المحكمة على حرية العقيدة وفقاً لأحكام المادة (٤٢) من الدستور التي تنص " لكل فرد حرية الفكر والضمير والعقيدة".

٦-استند قرار المحكمة على حرية ممارسة الشعائر الدينية وفقاً لأحكام المادة (٤٣/ أولاً) من الدستور التي تنص " أولاً: اتباع كل دينٍ أو مذهبٍ أحرارٌ في: أ- ممارسة الشعائر الدينية...).

٧-استند قرار المحكمة على منع الاكراه الديني والفكري وفقاً لأحكام المادة (٣٧/ ثانياً) من الدستور التي تنص " ثانياً: تكفل الدولة حماية الفرد من الإكراه الفكري والسياسي والديني).

٨-استند قرار المحكمة على منع مصادرة الحقوق والحريات وفقاً لأحكام المادة (٤٦) من الدستور التي تنص " لا يكون تقييد ممارسة أي من الحقوق والحريات الواردة في هذا الدستور أو تحديدها إلا بقانون أو بناءً عليه، على أنْ لا يمس ذلك التحديد والتقييد جوهر الحق أو الحرية".

٩-استند قرار المحكمة على الطبيعة المتطور للدستور باعتباره وثيقة تقدمية تعالج طبيعة العلاقة مع المجتمع العراقي وهو ما عبرت عنه المحكمة" حيث أنَّ الدساتير تمثل وثيقة تاريخية واجتماعية واخلاقية لشعوب العالم تتضمن نضالها ومعاناتها وتطلعاتها للمستقبل، حيث يمثل الدستور مجموعة القواعد والقواعد التي تنظم العلاقة ما بين الافراد والسلطة في المجتمع وتحدد حقوقهم وحرياتهم وممارساتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ضوء طبيعة وشكل العلاقات ما بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويستند في مضامينه على طبيعة البنية الاجتماعية من العادات والأعراف والتقاليد".

نخلص مما تقدم إلى رجاحة ونجاعة الأسس الدستورية والفلسفية التي استندت إليها المحكمة في تفسير حرية العراقي في اختيار أحواله الشخصية وفقاً لأحكام الدين أو المذهب أو العقيد أو الاختيار، حيث أنَّ قرار المحكمة قد أقر بصورة واضحة وصريحة السلطة التقديرية لمجلس النواب في تشريع قانون الأحوال الشخصية رقم (١) لسنة ٢٠٢٥ وبما ينسجم مع نصوص الدستور وفلسفته، وهو الأمر الذي يمكن معه اعتباره بمثابة التأصيل الدستوري غير المباشر لمدونة الأحكام الشرعية الجعفرية في العراق.

وبهذا يمكن القول أنَّ قرار المحكمة قد شكل انعطافة مهمة في مسار تطبيق حرية العراقي في اختيار أحواله الشخصية، حيث أنَّ مجرد النص على هذه الحرية في الدستور يوجب على مجلس النواب تشريع القانون المنظم لها، وعلى الرغم من ذلك جاء قرار المحكمة لحسم الجدل الفقهي والقانوني بشأن ذلك، وهو الأمر الذي يظهر الدور الانشائي المتميز الذي قامت به المحكمة في التأصيل القضائي لممارسة حرية اختيار الأحوال الشخصية، سواء تجسد ذلك في قانون الأحوال الشخصية رقم (١) لسنة ٢٠٢٥ أو مدونة الأحكام الشرعية الجعفرية رقم (١٠) لسنة ٢٠٢٥.

الفرع الثاني

موقف المحكمة الاتحادية العليا من مدونة الاحكام الشرعية الجعفرية في القرار رقم (٥٩) لسنة ٢٠٢٥

طعن عدداً من المواطنين بعدم دستورية قيام مجلس النواب بتشريع قانون الأحوال الشخصية الجعفري رقم (١) لسنة ٢٠٢٥ امام المحكمة الاتحادية العليا، وبالفعل أصدرت المحكمة القرار رقم (٥٩/ اتحادية/ ٢٠٢٥) في ٣١/ ٨/ ٢٠٢٥ المتضمن رد دعوى المدعين كل من...بخصوص الطعن بدستورية عبارة (وليس لهما تغيير خيارهم لاحقاً) الواردة في الفقرة (أ) من المادة (١) من القانون رقم (١) لسن ٢٠٢٥ (قانون تعديل قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ المعدل)، والشق الثاني من الفقرة (ا) من المادة المذكورة في حدود تفسيره بما يجعل العقد محل تغيير بالارادة المنفردة والفقرات (د.ز.ح) من المادة (١) من القانون انف الذكر لعدم وجود مخالفة دستورية"[١].

وبناء على ما تقدم يمكن القول ان المحكمة الاتحادية العليا بقرارها المذكور قد اكدت صحة وسلامة اجراءات مجلس النواب المتعلقة بتشريع قانون الأحوال الشخصية الجعفري رقم ١ لسنة ٢٠٢٥، وكذلك دستورية ما تضمنه التعديل بشأن الية وحرية اختيار احكام المذهب الجعفري في

(١) ينظر قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (٥٩/ اتحادية/ ٢٠٢٥) الصادر في ٣١/ ٨/ ٢٠٢٥ المنشور في الموقع الرسمي للمحكمة الاتحادية العليا على الرابط الالكتروني الاتي: https://www.iraqfsc.iq/krarid/59_fed_2025.pdf تاريخ الزيارة ٢٤/ ١٢/ ٢٠٢٥.

مسائل الاحوال الشخصية، ومن ثم اكدت المحكمة أن نصوص القانون يمثل التجسيد والتطبيق السليم لاحكام المادة (٤١) من الدستور، ويتضمن هذا القرار بالنتيجة عدم جواز الطعن بعدم دستورية مدونة الاحكام الشرعية الجعفرية، وذلك لاستنادها الى العديد من نصوص الدستور والقانون رقم (١) لسنة ٢٠٢٥، ولهذا يتوجب على جميع السلطات والافراد الالتزام بقرارات المحكمة الاتحادية العليا كونها باتة وملزمة استناداً لأحكام المادة (٩٤) من الدستور.

المطلب الثاني

موقف محكمة التمييز الاتحادية من مدونة الاحكام الشرعية الجعفرية

اتسم موقف محكمة التمييز الاتحادية بالتردد بشأن تطبيق بعض الأحكام الشرعية المنصوص عليها قانون الأحوال الشخصية الجعفري رقم (١) لسنة ٢٠٢٥ في المرحلة الأولى التي أعقبت نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية بالاخص فيما يتعلق بالأخذ بالاثر الرجعي لتطبيق هذا القانون، أو تطبيقه على الحالات السابقة لنفاذه، أو اشتراط استحصال موافقة الزوجة على تطبيق الأحكام الشرعية الجعفرية في حالة اختلاف مذهب الزوجين أو تطبيق المدونة على المطلقين[1].

وعلى الرغم مما تقدم غير أنه بتشريع مدون الأحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية وفق المذهب الجعفري لسنة ٢٠٢٥ والتي اعتبرت نافذاً ابتداء من تشريع قانون الأحوال الشخصية الجعفري رقم (١) لسنة ٢٠٢٥ الذي حدد بتاريخ ١٧/ ٢/ ٢٠٢٥ نجد أن محكمة التمييز الاتحادية التزمت بالتطبيق السليم لنصوص وأحكام المدون بما ينسجم مع ما نصت عليه في جميع المسائل التي تضمنتها، بل ساهمت في إضفاء التفسير المتطور لنصوص المدونة بما يحقق الغاية من تشريع المدونة وبما ينسجم مع نصوص الدستور والأحكام الشرعية في المذهب الجعفري.

ولم تكتفِ محكمة التمييز بما تقدم فحسب، بل اتجهت الى طلب الراي الشرعي من المجلس

(١) د. مصدق عادل، إشكاليات تطبيق وسريان مدونة الأحكام الشرعية الجعفرية على المطلقين، مقالة منشورة في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

العلمي في ديوان الوقف الشيعي وفقاً لما نصت عليه مدونة الاحكام الشرعية الجعفرية في حالة انتفاء النص الصريح.

وبهذا يمكن القول أن محكمة التمييز الاتحادية قد سارت على التطبيق السليم لنصوص المدونة الشرعية باعتبارها استوفت المتطلبات الدستورية والقانونية والشرعية وبالأخص في حالة طلب تطبيقها من قبل الزوج، كونه يمارس حرية دستورية مكفولة وفق المادة (٤١) من الدستور، وهو الامر الذي يظهر معه التزام اعلى محكمة في سلم تدرج المحاكم العراقية بنصوص واحكام المدونة الشرعية الجعفرية.

الخاتمة

بعد الانتهاء من دراستنا فقد توصلنا الى العديد من النتائج والتوصيات الاتية:

أولاً: النتائج:

١- اتضح لنا ان مدونة الاحكام الشرعية الجعفرية تستند لنصوص دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، حيث انها شرعت استناداً لاحكام المواد (٤١) و(٢) و(٤٢) و(٤٣) و(١٤) من الدستور، وبهذا تكتسب المدونة الشرعية قيمتها من انسجامها مع نصوص الدستور، وعدم مخالفتها لثوابت أحكام الإسلام.

٢- فضلاً عن ذلك فان مدونة الاحكام الشرعية استندت في دستوريتها باعتبارها تشريعاً فرعياً الى احكام قانون الأحوال الشخصية الجعفري رقم (١) لسنة ٢٠٢٥ الذي شرعه مجلس النواب استناداً لاحكام المادة (٦١/ اولاً) من الدستور، فضلاً عن تصويت مجلس النواب على نصوص المدونة بالاستناد لما ورد في القانون رقم (١) لسنة ٢٠٢٥ باعتباره الممثل الشرعي لجميع أبناء الشعب العراقي، وبهذا اكتسبت المدونة صفتها الدستورية من مطابقتها لاحكام القوانين وتشريعها بما يسهل تنفيذ هذه القوانين.

٣- وما يؤكد التاصيل الدستوري والقانوني السليم لمدونة الاحكام الشرعية الجعفرية في العراق هو سبق قيام المحكمة الاتحادية العليا بمنح مجلس النواب الاختصاص الحصري في إمكانية

تشريع قانون الأحوال الشخصية وفق المادة (٤١) من الدستور وذلك في القرار رقم (٢١٩) لسنة ٢٠٢٥، فضلا عن رد المحكمة الطعون المقدمة بعدم دستورية هذا القانون في القرار رقم (٥٩) لسنة ٢٠٢٥، وهو الامر الذي يمكن معه اعتباره بمثابة الاعتراف القضائي الضمني من قبل القضاء الدستوري في العراق بدستورية قانون الأحوال الشخصية الجعفري رقم (١) لسنة ٢٠٢٥ عموماً، وبدستورية مدونة الاحكام الشرعية الجعفرية خصوصاً.

٤- اتضح لنا عدم وجود أي إشكالية دستورية في اعتناق المشرع العراق فكرة الأثر الرجعي في تطبيق القانون رقم (١) لسنة ٢٠٢٥ من تاريخ التصويت عليه في مجلس النواب، فضلاً عن عدم وجود إشكالية دستورية في تطبيق مدونة الاحكام الشرعية الجعفرية باثر رجعي من تاريخ تشريع القانون بتاريخ ١٧/ ٢/ ٢٠٢٥ وذلك بالاستناد الى المادة (١٩) من الدستور التي تنص "تاسعاً: ليس للقوانين أثرٌ رجعي ما لم ينص على خلاف ذلك.."، وكذلك المادة (١٢٩) من الدستور التي تنص "تُنشر القوانين في الجريدة الرسمية، ويُعمل بها من تاريخ نشرها، ما لم ينص على خلاف ذلك".

ثانياً: المقترحات

١- ندعو المجلس العلمي في ديوان الوقف الشيعي الى الإسراع في اصدار المذكرة الايضاحية لمدونة الاحكام الشرعية الجعفرية وفقاً لما نصت عليه المدونة، كونها ستتضمن الاحكام التفصيلية والمفسرة لنصوص المدونة.

٢- ندعو محكمة التمييز الاتحادية العليا إلى ضرورة اصدار الدوريات التي تتضمن المبادئ الجديدة الصادرة من المحكمة ذات العلاقة بتطبيق مدونة الاحكام الشرعية الجعفرية من اجل تسهيل مهمة الاطلاع عليها من قبل جميع المواطنين.

٣- ندعو مجلس النواب الى ضرورة تعديل قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ بالشكل الذي يجيز وضع مدونة احكام شرعية خاصة بالمكونات الأخرى كالمذهب الحنفي وغيرهم تطبيقاً لمبدأ المساواة امام القانون وفق المادة (١٤) من الدستور وتطبيقاً للمادة (٤١) من الدستور.

الذكاء الاصطناعي: دراسة في مفهوم الإيجابيات والسلبيات

د. علي سعدي عبدالزهرة كلية الحقوق-جامعة النهرين

ali-saadi@law.nahrainuniv.edu.iq

الملخص

يُعدّ الذكاء الاصطناعي معرفة تكنولوجية وأداة من أدوات عالمنا المعاصر، وحاجة ضرورية تساعد الإنسان في الأعمال الشاقة التي تتطلب الجهد والوقت ولاسيما في أوقات الأزمات بأسلوب يحاكي الذكاء البشري، لذلك فإن الدراسة تهدف إلى معرفة فهم الذكاء الاصطناعي، وماهي إيجابياتها لاسيما في الأداء المؤسسي وتطوير الاقتصاد ونهضة عمرانية في الخدمات وغير ذلك، بالمقابل هناك سلبيات للذكاء الاصطناعي تتفوق على إيجابيات من الناحية الأخلاقية والاقتصادية والعسكرية وغيرها، لذلك على المجتمع الدولي أن يدرك مخاطر هذا العلم في ظل احتكار القلة لهذا المجال، وغياب القوانين الدولية التي تحد من نتائجه السلبية.

Abstract

Artificial intelligence is considered technological knowledge and a tool of our contemporary world, and a necessary need that helps humans in difficult tasks that require effort and time, especially in times of crisis, in a way that mimics human intelligence. Therefore, the study aims to understand the understanding of artificial intelligence, and what its advantages are, especially in institutional performance, economic development, and renaissance. Urbanism in services and other things. On the other hand, there are negatives to artificial intelligence that outweigh the positives in moral, economic, military and other terms. Therefore, the international community must realize the dangers of this science in light of the oligopoly of

this field, and the absence of international laws that limit its negative consequences.

المقدمة

الذكاء الاصطناعي هي معرفة تكنولوجية وعلم يحاكي أسلوب الذكاء البشري لكي يقوم ببعض المهام بدلاً من الإنسان، ووضع هذا العلم ليكون قادرا على التفكير والحل بالطريقة التي يعمل بها الإنسان، وهذا العلم كغيره من العلوم يحتوي على مجموعة من الإيجابيات والسلبيات، لذلك أصبح الذكاء الاصطناعي من أهم الأدوات المستخدمة في وقتنا المعاصر، لقدرة هذا العلم على توفير الوقت والجهد، والقيام بمهام يعجز عن البشر في أسوأ الظروف، إذ ساعد الذكاء الاصطناعي على تطوير الأداء المؤسسي والاقتصاد ونظام الرعاية الصحية لاسيما في أوقات الأزمات، وخير مثال على ذلك دوره في إنقاذ العديد من الأرواح أثناء جائحة كورونا وكذلك أثناء الكوارث كالزلازل والفيضانات، كما ساهم الذكاء الاصطناعي في حل الكثير من المشكلات التي تواجه الإنسان المعاصر ودخل في مجالات متعددة كالزراعة والتعليم وغيرها، بالرغم من إيجابيات الذكاء الاصطناعي إلا أنه لا يخلو من السلبيات، بل أن الاخير تتجاوز الإيجابيات وتتفوق عليه، نظراً لمخاطر التي يحتويه الذكاء الاصطناعي على الإنسانية، لاسيما نحن نعيش في عصر عولمة العالم التي جعلت البعيد قريبا بواسطة الذكاء الاصطناعي ومنها مواقع التواصل الاجتماعي التي زادت في خلق العداوة والكراهية واستغلت حاجيات الإنسان لاسيما عند الأزمات، فضلاً عن المخاطر الأخلاقية والتلاعب بتشويه الإنسان لأخيه الإنسان عن طريق تطبيقات الذكاء الاصطناعي وما يحمله من تحطيم للقيم الاجتماعي، ولا يخلو التأثير السلبي للذكاء الاصطناعي على الصعيد الاقتصادي عبر تقليص العمالة البشرية وفقدان الكثير من الوظائف مما سوف يؤثر على الاقتصاد الكلي للبلاد، كما أن الذكاء الاصطناعي لا يخلو من آثار سلبية على الصعيد العسكري، والأسوأ من ذلك غياب المسؤولية الجنائية لأفعال الذكاء الاصطناعي على الصعيد الدولي، وعلى ضوء ذلك تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول مفهوم الذكاء الاصطناعي، في حين تناول المبحث الثاني إيجابيات الذكاء

الاصطناعي، أما المبحث الثالث تناول سلبيات الذكاء الاصطناعي.

وتكمن إشكالية البحث من أن مخاطر الذكاء الاصطناعي سيؤثر على الجنس البشري نظراً لما يحمله من تأثيرات سلبية ليس فقط على الصعيد الاقتصادي بل يمتد إلى كافة الأصعدة على مستوى الحياة، لذلك تحاول هذه الإشكالية الإجابة على ما هية الذكاء الاصطناعي عبر المفهوم والبحث في الإيجابيات والسلبيات.

وتنطلق فرضية البحث من أن الذكاء الاصطناعي بالرغم الإيجابيات الذي يحتويه لاسيما أصبح علم لا يمكن الاستغناء عنه نظراً لما يوفره من خدمات يعجز عنها البشر في أتعس الظروف، ومع ذلك فإن سلبياته تتجاوز على إيجابياته نظراً لما يحمله من آثار تؤثر على سلوك البشري وفي كافة أصعدة الحياة في المجتمع.

واعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لوصف الذكاء الاصطناعي من ناحية الإيجابيات والسلبيات.

المبحث الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي

حاول الإنسان منذ القدم أن يطور نفسه من خلال استعماله لأهم ملكة منحها إياه الله عز وجل، ألا وهو العقل، هذه النعمة ميزته عن الحيوان والأشياء، فكانت قدرته على التفكير والإدراك والتعلم والاستنباط والاستخلاص والحفظ هي مصدر قوته منذ القدم، وبعد العديد من الثورات التي قام بها الإنسان لتطوير نفسه لاسيما الثورة الصناعية عمل في النصف الثاني للقرن العشرين على أن تكون ثورته هذه المرة معرفية أساسها التطور التكنولوجي والمعرفي، وهو ما دفعه للبحث عن مساعد له، فانتقل من مجرد آلة بسيطة تحفظ له المعلومات وترتبها ثم تقدمها إليه كيفما أراد إلى خلق نظام يحاكي الذكاء البشري من خلال قدرته على التعلم والحفظ والاستنتاج ليفكر معه وربما يصل قبله إلى إيجاد الحلول، وهذا ما سمي بالذكاء الاصطناعي، والأخير هو نتاج ٢٠٠٠ سنة من تقاليد الفلسفة ونظريات الإدراك والتعلم و(٤٠٠) سنة من الرياضيات التي قادت إلى امتلاك نظريات في المنطق الاحتمال والحوسبة، بالإضافة إلى تاريخ عريق من التطور علم النفس

وما كشف عن قدرات وطريقة عمل الدماغ الإنساني، والذكاء الاصطناعي سلوك معين يمكن أن تؤديه آلة من صنع الإنسان وابتكاره، ويّعدُ من قبيل الذكاء الذي يبذله العقل البشري، ويهدف إلى فهم طبيعة الذكاء الإنساني عن طريق عمل برامج للحاسوب قادرة على محاكاة السلوك الإنساني الذكي لحل المشاكل واتخاذ القرارات[1].

والذكاء الاصطناعي بنشأته عبارة عن نظريات وفلسفات غير حقيقية، تحول بعدها إلى قوانين وقواعد تتحكم بالآلات وتنظم عملها، إلى أن وصل إلى مرحلة الخوارزميات التعلمية التي تعمل على برمجة عمل الأشياء لتعمل من تلقاء نفسها، وظهر مصطلح الذكاء الاصطناعي في أربعينيات القرن الماضي عندما اقترح العالم (قانيفار بوش) عام ١٩٤٥ أول نظام يقوم بوصف المعرفة البشرية ويقيم الفهم لدى الأشخاص، وفي الخمسينيات مباشرة قام العالم (جون ماكرثي) بوصف الذكاء الاصطناعي كأحد فروع علم الحاسوب وكان العالم (الان تورينج) عام 1950 أول من قام به من خلال اختباره المعروف بـ(إختبار تورينج)، وهو عبارة عن تقييم لذكاء الحاسوب عن طريق محاكاته للذكاء البشري، وبعدها تم إنشاء برنامج يقوم على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطبيقها على لعبة تدعى (الداما)، بتشغيل هذه اللعبة عبر برامج حاسوبية معينة، وكان ذلك من قبل العالم (كريستوفر ستراشي) في جامعة أكسفورد، وبعدها قام العالم (أنتوني أونتجر) من جامعة كامبريدج بتصميم تجربة تسوق عن طريق برامج حاسوبية تحاكي تجربة الإنسان أثناء قيامه بعملية التسوق والشراء، وصولاً لفترة الستينيات وما بعدها حين أصبحت بحوث الذكاء الاصطناعي تمول بسخاء[2].

وتعرض الذكاء الاصطناعي لموجات من الازدهار والركود إلى أن وصل إلى الانتشار الواسع الذي نشهده اليوم في شتى المجالات، وكانت أول انتكاسة لأبحاث الذكاء الاصطناعي

(١) فريدة بن عثمان، الذكاء الاصطناعي (مقارنة قانونية)، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، المجلد١٢، العدد٢، ٢٠٢٢، ص١٥٧-١٥٨.

(٢) اسماعيل سليمان محمد أبو جوده، آثر الذكاء الاصطناعي في تحسين سلاسل التوريد(دراسة ميدانية: شركات تصنيع الأدوية الأردنية)، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الاردن، ٢٠٢٢، ص١٧.

سنة ١٩٧٤ بعد قطع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تمويلهما لكل الأبحاث الاستكشافية، وفي أوائل الثمانينيات شهدت صحوة جديدة من خلال النجاح التجاري للنظم الخبيرة وهي الاصطناعي التي تحاكي المعرفة والمهارات التحليلية لواحد أو أكثر من الخبراء البشريين لتصل أرباحه إلى أكثر من مليار دولار، وبقي الحال على ذلك إلى غاية سنة ١٩٨٧ التي شهدت انتكاسة أخرى بدا من الخيار سوق آلة (Lisp machine) إحدى لغات البرمجة، وهكذا إلى غاية القرن الواحد والعشرين حين أصبحت أبحاث الذكاء الاصطناعي عالية التخصص والتقنية، ويعتبر الإنسان الآلي الذي يهتم بمحاكاة العمليات الحركية التي يقوم بها الإنسان من الحقول المتميزة فيه[١].

وولد الذكاء الاصطناعي كشعبة علمية وتكنولوجية هادفة إلى جعل الآلات تقوم بسيرورات معرفية كانت حتى الآن مخصصة لقدرات العقل البشري في الفهم والاتصال وبناء الذاكرة والتفكير النقدي والتأقلم والتعلم باستقلالية، وبهذا انطلق الذكاء الاصطناعي في أوائله من مبدأ محاكاة الإنسان في طريقة تفكيره ومنطقه وانتقلت فكرة الآلة الذكية إلى حيز التطبيق مع العنصر البشري، ليكون الذكاء الاصطناعي مجالاً من الإعلام الآلي يهدف إلى بناء برامج تنسخ سلوكا إنسانية سميت بالذكية، كتحليل المحيط وحل المشاكل واتخاذ القرارات، وبالتالي يهدف الذكاء الاصطناعي إلى نقل نمط عمل العقل البشري، أو على الأقل منطقه في اتخاذ القرارات، من خلال تسخير مختلف التقنيات التي تجعل من الآلة تحاكي شكلاً من الذكاء[٢]، لذلك قال الفيلسوف الفرنسي (بول فاليري Paul Valery) (كل إنسان هو في طور التحول ليصبح آلة، لا بل الأصح هو أن الآلة هي التي بصدد تطورها لتتحول إلى إنسان)، وكانت هذه المقولة أول طرح فعلي لإشكالية مستقبل الآلة في تعايشها مع الإنسان، وبذلك سجل هذا التساؤل أول طرح في مجال

(١) أشواق عبد المالك وبنابي سعاد، الذكاء الاصطناعي وأثره على المنظومة القانونية، مجلة القانون والعلوم البينية، جامعة زيان عشور الجلفة، الجزائر، المجلد٢، العدد٢، ٢٠٢٣، ص٥٤٧.

(٢) عزوز وهيبة حنان، الذكاء الاصطناعي نحو آفاق جديدة، مجلة جامعة وهران ٢، جامعة محمد بن أحمد وهران ٢، الجزائر، المجلد٧، العدد١، ٢٠٢٢، ص٢٠٢٢، ص٦٠.

الذكاء الاصطناعي، ويعرف الذكاء الاصطناعي بأنه (هو جزء من علوم الحاسب يهدف إلى تصميم أنظمة ذكية تعطى نفس الخصائص التي تعرفها بالذكاء في السلوك الإنساني)، وكذلك هو فرع من فروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يختص بمحاكاة السلوك الذكي حاسوبياً، أو بمعنى آخر قدرة الآلة على تقليد السلوك البشري الذكي، وبالتالي فإن الذكاء الاصطناعي هو أحد فروع علم الحاسوب، يمكن الآلات من القيام بمهام معينة تحاكي وتشبه السلوك الإنساني[1].

ويُعدّ الذكاء الاصطناعي الذي يشار إليه اختصار بـ(AI) أحد فروع علم الحاسوب وأحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها صناعة التكنولوجيا في العصر الحالي، وقد عرف الذكاء الاصطناعي وفقا لمجلس صناعة تكنولوجيا المعلومات بأنه (مجموعة من التقنيات القادرة على التعلم واستخدام المنطق والتكيف وأداء المهام بطرق مأخوذة من العقل البشري)[2]، ويمكن تعريف الذكاء الاصطناعي بأنه (أحد أفرع علوم الكمبيوتر المعنية بكيفية محاكاة الآلات لسلوك البشر، فهو علم إنشاء أجهزة وبرامج كمبيوتر قادرة على التفكير بالطريقة نفسها التي يعمل بها الدماغ البشري، تتعلم مثلما نتعلم، وتتصرف كما نتصرف)، ويعرف الذكاء الاصطناعي بأنه: (هو ذلك الفرع من علوم الحاسوب، الذي يمكن بواسطته خلق وتصميم برامج الحاسبات التي تحاكي أسلوب الذكاء الإنساني لكي يتمكن الحاسب من أداء بعض المهام بدلاً من الإنسان، والتي تتطلب التفكير والتفهم والسمع والتكلم والحركة بأسلوب منطقي ومنظم)، كما يعرف الذكاء الاصطناعي بأنه: (محاكاة لذكاء الإنسان، وفهم طبيعته عن طريق عمل برامج للحاسب الآلي قادرة على محاكاة السلوك الإنساني المتسم بالذكاء، ويوجد الذكاء الاصطناعي حالياً في كل مكان حولنا، بداية من السيارات ذاتية القيادة والطائرات المسيرة دون طيار وبرمجيات الترجمة أو

---

(١) نقلاً عن صليحة فلاق وآخرون، الذكاء الاصطناعي كضرورة للتقليل من التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا -التجربة الصينة نموذجاً-، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة٢، الجزائر، المجلد١٢، العدد٢، ٢٠٢١، ص٨-٩.

(٢) نقلاً عن إسلام دسوقي عبدالنبي، دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية والمسؤولية عن استخدامها، المجلة القانونية، القاهرة، المجلد٨، العدد٤، ٢٠٢٠، ص١٤٥٢.

الاستثمار وغيرها الكثير من التطبيقات المنتشرة في الحياة)[1].

والذكاء الاصطناعي علم يدرس الذكاء البشري دراسة مستفيضة، ومن ثم محاولة جعل الحاسوب يقوم بالعمليات الذهنية التي يقوم بها العقل البشري، كما يهتم بما يستخدمه الإنسان من العمليات المعرفية في تأدية أعماله التي تُعدّ ذكية، إذ تختلف هذه الأعمال اختلافاً واضحاً في طبيعتها، فقد تكون على شكل فهم نص لغوي، أو مسألة رياضية أو الاستدلال على طريق للانتقال من مكان إلى آخر، أو القيام بتشخيص طبي أو القيام بحل مشكلة ما، أو باتخاذ قرار في موقف ما بناء على وصف المسألة أو المشكلة لهذا الموقف، ويتكون الذكاء الاصطناعي من مفهومين منفصلين من الناحية النظرية يتم دمجهما، ويتطوران في بيئة لتكييف السلوك، وهما الذاكرة وتتمثل بالتخزين والثاني الاستدلال وهو قدرة الآلة على التحليل مع إدراكها للعلاقات بين الأشياء والمفاهيم من أجل فهمها للحقائق، ويكون ذلك عن طريق استخدام الذاكرة والمنطق ووسائل أخرى مستمدة من العلوم الرياضية، ولكي يقوم الجهاز المستخدم بمهام محددة تُعدّ ذكاء اصطناعياً لا بد من توافر مواصفات ثلاث رئيسيات وهي أن يستطيع جمع البيانات والمعلومات وتحليلها وإيجاد علاقة بينها، وأن يتخذ القرارات بناء على تحليله للمعلومات التي تم جمعها، وأن يقدر على التعلم واكتساب المعلومات ويضع قواعد لاستخدام هذه المعلومات[2].

وإن الذكاء الاصطناعي لن يستطيع أن يضاهي العقل البشري، فالذكاء البشري لا يخضع للعقل فقط وإنما يتحكم فيه عوامل أخرى كالخبرة والعاطفة، والمكان والزمان وغيرها، أما الآلة فتقوم بالمهام التي تم إعدادها لها، فالتركيب المعقد للعقل البشري يفوق كثيراً تركيب الذرات المعقد الموجود في الكون بأكمله، لأن التنبؤ بالأنماط المتكونة داخل العقل البشري ولو الجزء بسيط

(١) نقلاً عن بن عودة حسكر مراد، إشكالية تطبيق أحكام المسؤولية الجنائية على جرائم الذكاء الاصطناعي، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة زيان عشور الجلفة، الجزائر، المجلد١٥، العدد١، ٢٠٢٢، ص١٩٠-١٩١.

(٢) حنان محمد إبراهيم عوض، الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في أثناء جائحة كورونا وآثاره السلبية على المنظومة الأخلاقية، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة بالأغواط، الجزائر، المجلد٨، العدد١، ٢٠٢٣، ص١١٢-١١٣.

من الثانية لا يمكن في الواقع أن يُدرس بأية وسيلة آلية تكنولوجية تعتمد على عمليات التوقع، فليس هناك ما يدعو إلى مقارنته بالعقل البشري، ويكفي أنه من صنع البشر والعقل البشري من صنع الله جل في علاه[1].أما بالنسبة إلى الموقف التشريعي من تعريف الذكاء الاصطناعي، تبنى المشرع العراقي في قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (78) لسنة 2012 في نص المادة (1) منه المقصود بـ(المعلومات الإلكترونية، والوسائل الإلكترونية، والوسيط الإلكتروني) [*]، وكان الموقف ذاته في التشريعات العربية ومنها ما تضمنه قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الإماراتي الاتحادي رقم (1) لسنة 2006، وقانون تنظيم التوقيع الإلكتروني وإنشاء هيئة صناعة تكنولوجيا المعلومات المصري رقم (15) لسنة 2004، إذ يتضح من التشريعات المذكورة آنفاً ومنها موقف المشرع العراقي بأنه لم يتعرض إلى تعريف محدد للذكاء الاصطناعي، بينما في اتجاه آخر نجد بعضا من التشريعات العربية وفي إطار تبنيها لبعض من تطبيقات الذكاء الاصطناعي قد نظمت قوانين خاصة بها، وأدرجت تعريف ذلك التطبيق دون التعامل الذكاء الاصطناعي بوجه عام، ومنها قانون الطائرات دون طيار الإماراتي مع رقم (٤) لسنة 2020 المعدل إذ عرّف الطائرة دون طيار بأنها طائرة يتم تشغيلها أو تصميمها للتشغيل دون طيار على متنها، والأمر ذاته لدى المشرع المصري في القانون رقم (٢١٦) لسنة ٢٠١٧ الذي عرف الطائرة دون طيار أي جسم يمكنه الطيران دون اتصال الغير به باستخدام أي نوع من

---

(١) المصدر نفسه، ص١١٣.

(*) عرفت الفقرة (سادسا من المادة١) المعلومات الإلكترونية من قانون التوقيع الإلكتروني العراقي النافذ بأنها الطلبات والمستندات والمعاملات التي تتم بوسائل الكترونية، وعرفت الفقرة (سابعا من المادة1) الوسائل الإلكترونية بانها أجهزة أو معدات او ادوات كهربائية أو مغناطيسية أو ضوئية أو كهرومغناطيسية أو أية وسائل أخرى مشابهة تستخدم في افشاء المعلومات ومعالجتها وتبادلها وتخزينها، وعرفت الفقرة (ثامنا من المادة1) الوسيط الإلكتروني بأنه برنامج او نظام لحاسوب او اية وسيلة الكترونية أخرى تستخدم لإجراء وبقصد انشاء او ارسال او استلام رسالة معلومات.

التقنيات....، ومن التطبيقات الأخرى للذكاء الاصطناعي المركبة ذاتية القيادة[1].

وعرف القانون الاتحادي الصادر عن الاتحاد الروسي في ٢٤ نيسان ٢٠٢٠، الذكاء الاصطناعي بأنه مجموع الحلول التكنولوجية التي تسمح بتقليد الوظائف المعرفة للشخص بما في ذلك التدريب الذاتي وإيجاد دون خوارزمية محددة مسبقاً وتلقى النتائج القابلة للمقارنة على الأقل لنتائج الأنشطة الفكرية للشخص في حالة تحقق أهداف محددة، أما قانون مبادرة الذكاء الاصطناعي الوطنية الصادر في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٢٠، فيعرف الذكاء الاصطناعي بأنه نظام قائم على الآلة يمكنه بالنسبة لمجموعة معينة من الأهداف المحددة من قبل الإنسان أن يضع تنبؤات أو توصيات أو قرارات تؤثر على بيئات حقيقية أو افتراضية[2].

المبحث الثاني: إيجابيات الذكاء الاصطناعي

أصبح الذكاء الاصطناعي من أهم الأدوات المستخدمة لقدرتها على توفير الوقت والجهد، والقيام بأعمال يعجز عنها البشر، وصارت جزءً من شخصية الفرد لا يستطيع الاستغناء عنه، فأدى ذلك إلى تأثر المجتمعات في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية، ويمكن إدراج الذكاء الاصطناعي تحت بند الحاجيات لأنه حاجة قد تشمل جميع الأمة وتمس مصالحهم العامة أو تشمل طائفة معينة من الناس كأهل بلد معين، وقد تنزل حاجتهم لـ الاصطناعي منزلة الضرورة من حيث النظر إلى حاجة الناس إليه لتسيير أعمالهم، أو لدفع ضرر من يسعى لهدم معتقداتهم وأخلاقهم وقيمهم، هذه الحالة تنزل الحاجة منزلة الضرورة فالحاجيات يفتقر إليها للتوسعة ورفع الضيق والحرج، فقد يكون الشيء حاجة بالنسبة للفرد، ولكنه أمر ضروري بالنسبة إلى مجموع الناس إذا كانوا بحاجة له لدفع ضرر التقنيات التي تؤدي إلى هدم

(١) محمد صديق محمد عبدالله وعمر نافع رضا، المركز القانوني للذكاء الاصطناعي، مجلة جامعة تكريت للحقوق، جامعة تكريت، صلاح الدين، المجلد٧، العدد١، الجزء٢، ٢٠٢٢، ص٢٣٥-٢٣٦.

(٢) مصطفى عماد محمد البياتي، حدود الذكاء الاصطناعي والمسؤولية الناشئة عنه على الصعيد الدولي، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، جامعة القادسية، القادسية، المجلد١٣، العدد٢، ٢٠٢٢، ص٢٧١.

العقيدة والأخلاق، فيعد الذكاء الاصطناعي حاجة لأنه قد يقع الفرد في الحرج لعدم استخدامه مما يفوت عليه بعض المصالح المشروعة فيقع الإنسان في المشقة والعنت سواء ما يتعلق بجسده، لأن الذكاء الاصطناعي أصبح يستعمل في المجالات الطبية، أم بحاجاته الروحية لأنه قد يحتاجه للترويح عن نفسه، أو للبحث عن غذاء الروح الديني، أم العقلية لأنه يدخل في المجالات العلمية، وبناء عليه فإن الذكاء الاصطناعي بالنسبة لمجموع الأمة يُعدّ حاجة، ولكنه يختلف بالنسبة للفرد فقد يكون حاجة لا يستغني عنه في تسيير أعماله وفي حياته اليومية، وقد يكون تكميلي يمكن الاستغناء عنه بوسائل تكنولوجية أخرى، فالذكاء الاصطناعي أصبح اليوم السلطة الأولى في التوجيه والتأثير على قيم المجتمع وكذلك على القرار السياسي للدولة[1].

وضمن الحاجات والرغبات البشرية، ساعدت تقنيات الذكاء الاصطناعي الفرد من توفير كافة مستلزماته بأقل وقتا وجهدا وتكلفة، فعند رغبته بشراء شيء معين، فيكفي دخوله إلى بعض المتصفحات الإلكترونية ليجد ما يرغب بشرائه، مع المفاضلة بين الأسعار والعروض واختيار الأفضل منها، فنجد موقع أمازون مثلاً قد قام بعرض مجموعة كبيرة من البضائع التي يبحث عنها الفرد بأسعار مختلفة ونوعيات كثيرة، ويمكن أن يجد الفرد بضائع أخرى لم يقم أصلى بالبحث عنها لكنها وجدت له عبر أشخاص يعرفهم أو روابط قديمة قد قام بالشراء منها مسبقاً، فتقنيات الذكاء الاصطناعي توفر العديد من الأشياء لمعظم الحاجات والرغبات الإنسانية وتجعلها في متناول الجميع[2].

وفي المجالات الإدارية تعمل تقنيات الذكاء الاصطناعي على تطوير الأداء المؤسسي بتنظيم المدخلات وتحسين المخرجات، وذلك لارتباطها بالكثير من المهام المؤسسية، فتعمل على سهولة تقويم الأداء وتطوير الأعمال واتخاذ القرارات المناسبة للخروج بأهم النتائج التي تنهض بالعمل المؤسسي، فنجدها تقييم الأداء الفعلي للمؤسسة والعاملين مقارنة بالموارد المستخدمة والسنوات

(١) حنان محمد إبراهيم عوض، مصدر سبق ذكره، ص١١٨-١١٩.
(٢) اسماعيل سليمان محمد أبو جوده، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

السابقة، كما أنها تحد من الأخطاء التي يمكن أن يقع بها الإنسان أثناء العمل فيما لو استخدم أنظمة وبرامج تقليدية، كما أنها تسمح للعاملين ورؤسائهم من التعامل مع الصعوبات والمعيقات التي يمكن أن تتعرض مسار العمل في المؤسسة، ذلك ضمن سوق عمل يعج بالمنافسين والمراقبين، كما تعمل على تسهيل العمليات والإجراءات الإدارية والتنظيمية، فتخفف الأعباء الإنتاجية، وتمكن لمستوى راق ومرتفع من الإنتاج وتضمن الجودة[١].

تستكشف العديد من الدراسات التجريبية على أهمية تبنى الذكاء الاصطناعي في التأثير على أداء المؤسسات، فعلى سبيل المثال باستخدام استطلاع عبر الإنترنت في الهند، وجد أن اعتماد الذكاء الاصطناعي يساعد المؤسسات على إدارة التحديات المتعلقة بالتكنولوجيا، وتعزيز العمليات التجارية، وتعزيز نمو الأعمال، كما أن دراسة للعلاقة بين تبني الذكاء الاصطناعي (مقاسا بالطلب على المهارات المتعلقة الذكاء الاصطناعي) وأداء المؤسسات من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٨ في الولايات المتحدة الأمريكية، أظهر علاقة إيجابية بين تبني الذكاء الاصطناعي ونمو مبيعات، المؤسسات والنفقات الرأسمالية، وهامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب واستثمارات البحث والتطوير، ومع ذلك لا يوجد ارتباط كبير بين اعتماد الذكاء الاصطناعي والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، كما كشف بحث أن استثمار المؤسسات في الذكاء الاصطناعي لديها نتائج اقتصادية أفضل في نمو المبيعات والتوظيف وتقييم السوق من خلال ابتكار المنتجات ومع ذلك، فإن التأثيرات واضحة في المؤسسات الكبيرة لأنها تراكم كميات كبيرة من البيانات، وتظهر دراسة أخرى لتأثير القدرة الذكاء الاصطناعي على أداء المؤسسات، وأن استخدام ونشر الذكاء الاصطناعي في الشركات يؤدي إلى نتائج إيجابية في الأداء التنظيمي[٢].

وتكمن أهمية الذكاء الاصطناعي في الاقتصاد الإلكتروني الذي يشكل معرفة كامنة غير مادية، لكن من العناصر المهمة في تطور الاقتصاد والإنتاج خاصة في الدول المتقدمة، وهي المحرك

(١)اسماعيل سليمان محمد أبو جوده، مصدر سبق ذكره، ص١٩-٢٠.

(٢) سناء أر طباز، آثر استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي على تحسين أداء المؤسسة، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد٩، العدد٣، ٢٠٢٢، ص١٢٦٣-١٢٦٤.

الأساسي للنمو الاقتصادي وللاستثمار بخلق الثروات في ظل المنافسة الاقتصادية واقتصاد السوق ونظام العولمة، وإن البيئة المرتبطة بالمؤسسات الاقتصادية اليوم تتميز بالتغير المستمر والجد متسارع من حيث تطبيق العديد من تقنيات والبرمجيات والمعلوماتية حتى أنها تستلزم تكنولوجيا فائقة لحل بعض مشكلات التنظيم ولمجابهة الأزمات التي قد تواجهها، الأمر الذي تجلى في ظهور كثير من المخاطر أضحت تشكل تهديدا حقيقيا لهياكل شتى في بعض المؤسسات، مما فرض عليها ضرورة البحث عن طرق ذات كفاءة وفعالية وذات قدرة على توقع واكتشاف المخاطر ومعالجتها، وفق منهجية علمية مبنية على استغلال العلم والمعرفة، وتفعيل طرق الذكاء الاصطناعي، باعتباره أحدى الطرق التكنولوجية المعاصرة من خلال تحسين جودة اتخاذ القرارات المرتبطة بكيفية مجابهة[1].

ويجمع الخبراء على أهمية الذكاء الاصطناعي في التعليم في القرن الحادي والعشرين لما له من مميزات عديدة منها، لديه القدرة على التعلم والقدرة على تنظيم العلوم وفهمها، والقدرة على تحليل اللغة، والقدرة على فهم الصوت وتحليل الصور والفيديو، وحل المشاكل الإبداع والتعامل العاطفي والمجتمعي، وشرح المواد الدراسية، وتقديم تغذية راجعة فورية على الإجابات، وتقديم النصح والإرشاد الأكاديمي للطلاب حول أفضل قسما يمكن الالتحاق به في الكلية أو لدراسة مواد دراسية تتلاءم مع قدراتهم العقلية، والوصول لعدد كبير من الطلاب إذ يساعد في جعل الفصول الدراسية متاحة للجميع، خاصة إذا كانوا يتحدثون بلغات مختلفة أو يعانون من إعاقات سمعية، ويمكن استخدامه في النواحي الإدارية والتنظيمية بالمؤسسة التعليمية في الرد على استفسارات الطلاب عن مواعيد الاختبارات أو التسجيل والالتحاق بالكليات والرد على أسئلة الطلاب الجدد حول مجالات الدراسة المناسبة لهم وذلك من خلال روبوت محادثة مزود بإمكانات الذكاء الاصطناعي، وتمكين الطلاب من العثور على المعلومات بشكل أسرع ومن مصدر واحد،

(١) بن حمزة حورية، أهمية الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الحديثة في تنمية المحيط السوسيو – اقتصادي، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، جامعة باتنة ١ الحاج لخضر، الجزائر، الجزائر، المجلد٨، العدد١، ٢٠٢٣، ص٤٦٦-٤٦٧.

وتحرير المعلمين والإداريين من الأعمال الروتينية، تجميع كمية بيانات ضخمة من النظام تستخدم في تغذية شبكات التعلم الألى من أجل تطوير برامج تعليمية مخصصة وتحسين تجارب الطلاب[1].

ويساهم الذكاء الاصطناعي في المحافظة على الخبرات البشرية المتراكمة بنقلها للآلات الذكية يمكن الإنسان من استخدام اللغة الإنسانية في التعامل مع الآلات عوضا عن لغات البرمجة الحاسوبية، مما يجعل استخدام الآلات في متناول كل شرائح المجتمع، بعدما كان التعامل مع الآلات المتقدمة حكرا على المتخصصين وذوي الخبرات، ويؤدي الذكاء الاصطناعي دوراً هاماً في الكثير من الميادين الحساسة كالمساعدة في تشخيص الامراض ووصف الأدوية، والاستشارات القانونية والمهنية والتعليم التفاعلي والمجالات الأمنية والعسكرية وغيرها من الميادين الأخرى، وتسهم الأنظمة الذكية في المجالات التي يصنع فيها القرار، فهذه الأنظمة تتمتع بالاستقلالية والدقة والموضوعية وبالتالي تكون قراراتها بعيدة عن الخطأ والانحياز والعنصرية أو الأحكام المسبقة أو حتى التدخلات الخارجية أو الشخصية الأشياء أكثر أهمية وأكثر إنسانية ويتعامل جيدا مع الوقت[2].

والذكاء الاصطناعي بتطبيقاته أصبح اليوم شريك أساسي لحياتنا اليومية، لاسيما في شقها العملي فالإدارة الحديثة والمدن الذكية اليوم أصبح قوامها الذكاء الاصطناعي فنظم المعلومات المتطورة هي أساس اتخاذ القرارات وإنجاز المهام بسرعة وجهد أقل وتكلفة أقل بفعالية أكبر وكفاءة أعظم، فلقد أصبحت حياة البشر أكثر ترفا ورفاهية، فالمنازل الذكية عبر العالم في زيادة وتنوع، وذلك ما نراه الآن من كثرة الاعتماد على التقنيات التي يتحكم فيها عن بعد، الحرارة والبرودة وقوائم الطعام، وحماية البيوت ومراقبتها عن بعد وغيرها كثير أصبحت اليوم من ميزات

---

(١) هناء رزق محمد، انظمة الذكاء الاصطناعي ومستقبل التعليم، مجلة دراسة في التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد٥٢، ٢٠٢١، ص٥٧٤-٥٧٥.

(٢) بن علي إحسان، اهمية الذكاء الاصطناعي في ادارة الازمات في ظل كوفيد ١٩- تجربة الامارات العربية المتحدة-، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد٦، العدد٢، ٢٠٢٢، ص٤٦٩-٤٧٠.

البيت الذكي، هذه التقنيات الرقمية المتطورة تمكن الإنسان من الحصول على اقتراحات لبعض الأماكن التي تتواجد في محيط البت، وحتى برمجة الرحلات وأنسب الطرق التي يجب أن نسلكها، وحالة الجو والاستفسار عن حالة درجة حرارة الطقس، أو لأجل تشغيل الأفلام وتسجيلها والتحكم فيها، وكل ذلك عبر محادثتك إليها فحسب[1].

فوجود الحاجة إلى الذكاء الاصطناعي في حياتنا أمر ضروري، فهو يعمل على تحسين مستوى الحياة ورفاهيتها، نحتاجه مجالات الصناعة الزراعية على نطاق واسع، وذلك ما نراه في المزارع المتطورة والذكية باعتمادها على استخدام الروبوتات في زراعة البذور والمحاصيل الخصبة وإدارة المبيدات والاعتماد على طائرات ذاتية القيادة لمراقبة زراعة المحاصيل، وحتى طائرات الدرون المتطورة، التي تستخدم في الحماية والمراقبة والمساعدة على فهم الاحتياجات البيولوجية للمزروعات، إذ تعتمد تلك الطائرات المتطورة اعتمادا رئيسيا على الذكاء الاصطناعي، لتكون مسئولة بذلك عن جمع كافة البيانات المتعلقة بالمحصول، ومن ثم بتحليلها وتقديم أهم التوصيات عن المتغيرات التي تؤثر على صحة المحاصيل وكذلك ظروف التربة، لغرض توظيف تلك البيانات والمعلومات في تعزيز الإنتاج النهائي، فالذكاء الاصطناعي عامل رئيسي في تكنولوجيا الزراعة، فالآلات لا تحتاج سوى تأمين الطاقة الكهربائية اللازمة لها، ليصبح بمقدورها العمل بشكل مستمر[2].

وتمتد أهمية الذكاء الاصطناعي للمحافظة على الأرواح وإنقاذها، وذلك ببساطة لأن الذكاء الاصطناعي يساعد على تطوير نظام الرعاية الصحية وتحسين مستوى الخدمات سواء في المدن أو الأرياف في كل الأوقات وجميع الظروف، وأكبر دليلا على ذلك جميع الاكتشافات المتطورة التي ظهرت في الآونة الأخيرة، مثل بروتوكولات الأدوية الشخصية أو أدوات التشخيص الأفضل للمرضي، وكذلك الروبوتات المساعدة في العمليات الجراحية، فمثلاً إن أهمية الذكاء الاصطناعي

(١) محمد مناد، الذكاء الاصطناعي بين الحاجة الانسانية والحتمية الأخلاقية، التدوين، جامعة محمد بن أحمد وهران٢، الجزائر، المجلد١٥، العدد١، ٢٠٢٣، ص٦٢.

(٢) محمد مناد، مصدر سبق ذكره، ص٦٣.

في الطب لا تعد ولا تحصى، فبإمكان الآلات مثل هذه أن تنقذ العديد من الأرواح البشرية، ليس في المجالات الطبية فحسب، بل في الكوارث، فاليوم هناك كثيراً ما نراه بالدول المتقدمة باعتمادها المتزايد على الذكاء الاصطناعي لتساعد رجال الإطفاء أو الإنقاذ وقت الكوارث لتحديد موقع الضحايا وإنقاذهم على الفور، كما أن الذكاء الاصطناعي من خلاله تستطيع التحكم وحماية البنية التحتية، لاسيما أثناء الكوارث الطبيعية والتغير المناخي الذي صاحبته اختلالات رهيبة في درجات الحرارة وكميات المطر المتساقطة، وموجات التسونامي من خلال الإنذار المبكر ورصد الإصابات والوصول إلى الأماكن المتضررة، وذلك من خلال اختراع آليات ذكية مساعدة في أن نكون أكثر كفاءة في التعامل مع مواردنا الطبيعية والزراعية[1].

وفي مجال العمل نجد أن مفهوم الوظيفة وطريقة العمل قد تغيرت مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي، فأصبحنا نرى الوظائف الرقمية التي من شأنها أن تقوم بفتح أفاق واسعة لإنسان القرن الحادي والعشرين والقضاء على الكثير من الوظائف التقليدية، ليحل محلها فرص عمل ضخمة تتطلب مهارات التحكم في التكنولوجيا، وإتقان اللغات العالمية مما يساعد على خلق العديد من الوظائف الجديدة التي لم نتصورها بعد، لدرجة ستصل البشر لعصر لا يمكن فيه العودة إلى ما قبل التكنولوجيا، فلقد تخلصنا من الأعمال القديمة المتعبة والمملة والمكررة في العديد من القطاعات المختلفة، فمثل هذه الأعمال تفتقر للابتكار، مضيعة لوقت وجهود البشر، مما يحرر البشر ويعطيهم فرصة ومتسعا أكبر في التركيز على أعمال أخرى أهم ومدرة للأموال، لذلك أصبحت فكرة العمل المعاصرة قائمة على الذكاء الاصطناعي، مما دفع ذلك أغلب المصانع والشركات العالمية والمؤسسات المالية والإعلامية والقانونية والصحية والزراعية وحتى التربوية تستعين جاهدة لتأمين حصتها من الذكاء الاصطناعي، لخدمة مصالحها واستقطاب الزبائن والتحكم في الأسواق، وتحسين الإنتاج كما ونوعا وتوفير الجهد، وزيادة حجم المبيعات اعتمادا على فكرة التسوق الالكتروني ورفع معدلات النمو الاقتصادي للدول[2].

(١) المصدر نفسه، ص٦٣-٦٤.

(٢) محمد مناد، مصدر سبق ذكره، ص٦٦.

وتُعدّ أغلب دول الخليج العربي رائدة في مجال الذكاء الاصطناعي، لذلك أنشأت المملكة العربية السعودية ضمن رؤيتها الطموحة ٢٠٣٠ (الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي)، إذ كلفت جدول الأعمال الوطني للبيانات والذكاء الاصطناعي للمملكة، وتنسيق تنفيذ جدول الأعمال هذا على مستوى الحكومة، والإشراف على تنفيذ جدول الأعمال عبر الجهات التابعة لها وهي مركز المعلومات الوطني ومكتب إدارة البيانات الوطنية، والمركز الوطني للذكاء الاصطناعي، وقد تم تكليف المركز الوطني للذكاء الاصطناعي بتنفيذ استراتيجية الذكاء الاصطناعي وتنسيق أبحاث الذكاء الاصطناعي، التي تركز على الابتكارات في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي، وتطوير حلول الذكاء الاصطناعي وبناء الخبرات، وكخطوة أولى لتنمية مهارات وكفاءات تم اختيار عدد من المدارس الأهلية لتدريس وحدات حول الذكاء الاصطناعي في مناهجها الدراسية، بينما وضعت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات برامج تدريبية تركز على تعلم الآلة لإدخالها في مناهج وزارة التعليم، وبالإضافة لذلك تم إنشاء العديد من معسكرات الذكاء الاصطناعي، كما تم تأسيس مركز الدراسات المتقدمة الذكاء الاصطناعي (ذكاء) لدعم أنشطة البحث والابتكار، وفي موازاة ذلك أنشأت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية مركز تحليلات البيانات والذكاء الاصطناعي لتوفير بيئة أفضل للأبحاث[١].

وأطلقت حكومة الإمارات العربية المتحدة في تشرين الأول ٢٠١٧، استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي (AI)، إذ تمثل هذه المبادرة المرحلة الجديدة بعد الحكومة الذكية، والتي ستعتمد عليها الخدمات، والقطاعات والبنية التحتية المستقبلية في الدولة، بما ينسجم ومئوية الإمارات ٢٠٧١، وتبدو الإمارات أكثر الدول العربية نشاطاً في مجال الذكاء الاصطناعي، وهو ما أهلها لتصدر قائمة الدول العربية في مؤشر الذكاء الاصطناعي العالمي، كما يتجلى ذلك في عدد من الإنجازات التعليمية وفي البنية التحتية التي أنشأتها في هذا المجال، والتي من أهمها توفير برامج ومنح دراسية في مجال الذكاء الاصطناعي بعدد من الجامعات الحكومية والدولية، وتأسيس

(١) الأسد صالح الأسد، الذكاء الاصطناعي: الفرص والمخاطر والواقع في الدول العربية، مجلة إضافات اقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد٧، العدد١، ٢٠٢٣، ص١٧٥.

البرنامج الوطني للمبرمجين بهدف تنمية الاقتصاد الرقمي في الدولة، وإنشاء البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي، وإنشاء مجلس الإمارات للذكاء الاصطناعي تصميم برنامج الإمارات للتدريب على الذكاء الاصطناعي، وإنشاء مخيم الإمارات للذكاء الاصطناعي، وإنشاء جائزة الإمارات للروبوت والذكاء الاصطناعي لخدمة الإنسان[1].

المبحث الثالث: سلبيات الذكاء الاصطناعي

هناك العديد من سلبيات التي تخص مجال الذكاء الاصطناعي، وأن دراستنا سوف تتناول السلبيات من الناحية الاخلاقية والاقتصادية والعسكرية.

أولاً: اخلاقياً: يؤثر الذكاء الاصطناعي على إرادة الإنسان إما بتقويتها أو إضعافها، فالنفس البشرية تتكون من ثلاثة أجزاء، مشاعر وأفكار وسلوكيات، فالمشاعر والأفكار شيء داخلي في الإنسان، أما الذي يظهر فهو السلوك الذي يعبر عن تلك المشاعر والأفكار، وتُعدّ الإرادة هي المحرك الرئيس للإنسان، وتختلف من شخص لآخر، فهي التي تصنع الطموح ليحقق أهدافه لكي يكون إنسان ناجح في الحياة، فالإرادة هي التي تعزز قدرة الإنسان على مقاومة هواه ورفضه الاستسلام لرغباته، إذ تقوم الجهة المتحكمة بالذكاء الاصطناعي إما بتعزيز هذه الإرادة وتقويتها لمقاومة هذه الرغبات أو على جذب المتلقي لهذه الشهوات والرغبات، لأن الإنسان عرضة للحظات ضعف، لاسيما إذا استغل الذكاء الاصطناعي نقاط ضعف المتلقي مما يجعله يفشل في ضبط نفسه في تلك اللحظة، ولكن إذا كان لدى الإنسان القدرة على المقاومة وكبح جماح نفسه فإنه يستطيع التغلب على المغريات ولا يكون ذلك إلا بالإيمان الكافي بالله،[2] واستشعار قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ﴿٣٧﴾ وَءَاثَرَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿٣٨﴾ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾﴾[3]، إذ وضح النص قوة إرادة

(١) الأسد صالح الأسد، مصدر سبق ذكره، ص١٧٥-١٧٦.

(٢) القرآن الكريم، سورة النازعات: الآية(٣٧-٤١).

(٣) حنان محمد إبراهيم عوض، مصدر سبق ذكره، ص١٢٢.

الإنسان، فمن ترك نفسه لهواه وفضل الحياة الدنيا فإنه يهوي بها إلى الجحيم، أما من قاوم بقوة إرادته وخوفه من الله، والقيام بين يديه عز وجل، ونهى نفسه عن هواها وردها إلى طاعته فإن الجنة هي مأواه ومصيره[1].

ومن التأثيرات السلبية للذكاء الاصطناعي خلق العداوة والكراهية، إذ لا يمكن أن ننكر أن الأجهزة الذكية زادت من أواصر المحبة والتواصل والترابط بين الناس، ولكنها بالمقابل زادت من العدوانية والتجريح والكراهية لدى بعضهم، إذ ساهم الذكاء الاصطناعي في ذلك، فبعض السمات التي تظهر للمتعامل به تؤدي إلى حدوث ذلك، كظهور علامات تدل على أن الطرف الأخر قد استلم الرسالة وقرأها، فعندما لا يستجيب البعض للرسائل المرسلة من قبل الأخر يؤدي ذلك إلى حالة من عدم الراحة والقلق ومحاولة تخمين أسباب عدم الرد، وقد يعتقد أن هذا الشخص قد قرأ الرسالة بالفعل لكنه اختار أن يتجاهل، وقد يزداد الانزعاج إلى النقطة التي يقصف فيها الشخص الذي لا يرد بمزيد من الرسائل لمحاولة الحصول عنوة على رد منه وهذا يؤدي إلى الإجهاد والتوتر الشديدين، ويدفع ذلك للشك في نواياه، وقد يلجأ لحظره، أو لقذفه بأقبح الصفات، مما يؤدي إلى الكراهية، وأدى الذكاء الاصطناعي إلى فقدان الصبر لدل الكثير من الناس، لأن الذكاء الاصطناعي يعمل بسرعة عالية لتلبية حاجات المتعاملين به[2].

ومن الآثار السلبية لاستخدام الذكاء الاصطناعي انعدام الضمير الإنساني عند بعض الناس، فمنذ الإعلان عن تحول فيروس كورونا كوفيد – ١٩ إلى مشكلة صحية عالمية في بداية عام ٢٠٢٠، كان محتالو الإنترنت يستغلون خوف الناس لشن حملاتهم الاحتيالية، وبحلول نهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٠، لوحظ وقوع عشرات الآلاف من هجمات التصيد الاحتيالي المتعلقة بفيروس كورونا في جميع أنحاء العالم، وتكون دوافعهم مالية في المقام الأول، ولكن مع عدم استبعاد العواقب الأخرى، بما في ذلك انتحال الهوية عبر الإنترنت وسرقتها، فمع انتشار الفيروس أصبح الاعتماد واسع النطاق على تقنيات العمل من المنزل والاستخدام الأوسع للخدمات عبر

(١) المصدر نفسه، ص١٢٣.

(٢) المصدر نفسه، ص١٢٣-١٢٤.

الإنترنت، مثل اجتماعات الفيديو والتسوق عبر الإنترنت، واستخدام التطبيقات ومشاركة وتلقي المعلومات، والتخفيف من تأثير التباعد الاجتماعي، فكانت فرصة لقراصنة المعلومات لاستغلال الأزمة الإنسانية في شن هجمات إلكترونية، واستخدامها لاحقا في حملات التصيد الاحتيالي، ويُعدّ هذا النوع من الجرائم تعديات غالباً ما يقوم بها منتحلو شخصية القرصنة وتقع ضحيتها الأفراد أو المؤسسات، وتسبب هذه الجرائم سرقة معلومات أو إفشاء أسرار أمنية مهمة تخص مؤسسات مهمة بالدولة، أو بيانات وحسابات خاصة بالبنوك والأشخاص، إذ يبدو أنها من مصدر موثوق فيه لتخدع المستخدم في توفير معلومات حساسة، أو تنزيل برامج ضارة، أو النقر فوق رابط إلى موقع ويب يمكنه القيام بأي منهما[1].

ومن المخاطر الأخلاقية للذكاء الاصطناعي وجود تطبيقات خلق الصورة والصوت والفيديو، فتطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تعمل على توليد صور جديدة لوجوه بشرية بناء على تزويدها بصور لبشر آخرين بحيث يصبح من الممكن توليد صورة لبشر حقيقيين يتم توليدها بالكامل من خلال الاعتماد على الذكاء الاصطناعي دون قص ولصق من وجوه أخرى، مما يمكن هؤلاء من الضغط على الأشخاص من خلال هذه الصور أو التشهير بهم، وهناك تطبيقات للذكاء الاصطناعي لديها القدرة على خلق الصوت لتعديل الكلام، مما يعني أنه يمكن التلاعب بمقاطع الصوت لأي لشخص وبالنبرة التي تريدها بل أن هناك تطبيقات متقدمة تجعلك قادراً على تعديل مخارج الحروف لتطابق الحقيقة، ومن مخاطر هذه التطبيقات أنها قادرة على تزييف البصمة الصوتية لأي شخص كان حيث إنه ولفترة قريبة كانت البصمة الصوتية تستخدم كنوع الحماية أو التوثيق، لكن يبدو أن مستقبلها إلى زوال بعد أن أصبح من الممكن استنطاق أي شخص نريده وتقويله ما لم يقله، أما تطبيقات خلق الفيديو من خلال تقنية جديدة تسمى (Deep fake) وهي طريقة يتم فيها تجميع صور وفيديوهات لشخص ما ويتم تلقيمها لذكاء اصطناعي ليتعلم منها كيف يتحرك ويتكلم ذلك الشخص ثم يبدأ في توليد ما تريد له أن يولده فتجعل ذلك الشخص يتحرك ويقول

(١) حنان محمد إبراهيم عوض، مصدر سبق ذكره، ص١٢٥-١٢٦.

ما تريد له أن يفعل بشكل طبيعي جداً لدرجة مخيفة[1].

فإفرازات الذكاء الاصطناعي أحدثت تغيرات واسعة في كل مجالات الحياة المعاصرة، امتدت لسلوكيات أفراد المجتمع، حتى التغيرات الأعراف والقواعد والقيم الاجتماعية تغيرت، فضلاً عما تعرضه تقنياته المتعددة على المستوى الفكري والثقافي، فتحول العالم إلى قرية صغيرة لا حدود أو فواصل بينها فتحطمت القيود الاجتماعية وأعيدت التنشئة وفق مفاهيم تربوية جديدة في السلوك الاجتماعي، وهذه التغيرات تؤكد على أن الإنسان لا يتعلم بالعقل فقط بل بالعاطفة والجسد، فالذكاء الاصطناعي يوفر اليوم مادة إنتاج ثقافي وفكري غزير يستغرق جميع أطياف المجتمع، حتى أصبح ينافس اليوم المدرسة والأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية، مما أدى إلى إثارة التساؤلات حول الآثار السلبية المحتملة التي يمكن أن يتركها على الحياة النفسية والاجتماعية[2].

ويجمع الباحثون على أهمية الدور الذي يؤديه الذكاء الاصطناعي في حياة الناس، وهم يجمعون بلا ريب على جملة من الآثار السلبية التي يتركها في حياة الأطفال النفسية والاجتماعية فهو يؤثر في انفعالات المشاهد في سلوكياته، كما يؤثر في قيم المشاهد وعاداته وأخلاقياته في حياته الأسرية والاجتماعية وغير ذلك، ويكون هذا التأثير أكثر شدة على الطفل الصغير محدود الخبرة والتجربة في الحياة وليس لديه القدرة على النقد والتحليل، فهو تعمل على تلقين المادة الإعلامية بطريقة مخططة ومنظمة وهادفة، ويعمل على تشكيل فكر البشر ووجدانهم وسلوكهم وقيمهم نحو إيجابي أو على نحو سلبي، ومعظم التقنيات لا يربط بينها نظام أو منهج أو خطة تربوية تعليمية أو توجيهية وهي تقنيات قلما تعتمد على أي تقاليد أو قيم علمية، وما زالت هذه التطبيقات لا تحمل مضامين تتناسب مع قيمنا وعاداتنا، أو أنها تقوم بإعداد وإنتاج برامج بعيدة كل البعد عن اهتمامات الإنسان خاصة العربي وحاجاته ومشكلاته الأساسية هذا ما يؤسس لضرورة وضع إطار أخلاقي يحدد التعامل مع الذكاء الاصطناعي، وبذلك يصبح البعد الأخلاقي هاجسا حقيقيا لكيفية التعامل مع هذه التقنيات وكيفية تحويلها إلى شرط لفهم سلوكيات الناس وضبط حركة المجتمع

(١) المصدر نفسه، ص١٢٦-١٢٧.

(٢) محمد مناد، مصدر سبق ذكره، ص٦٧.

وتوجيهها نحو الفضيلة، وبناء القيم وتحقيق العدل والمساواة والمحافظة على الخصوصية وكرامة البشر، فهناك التسجيل الآلي للمكالمات ورفع البيانات دون علم صاحبها ودون إذن منه، أضف إليها التلاعب بالصور والفيديوهات وإحداث الحساسيات بين الأعراق والدول وتلبيس الأمور وتزييف الحقائق وإشاعة الفوضى والتلاعب بالعقول وتزوير الشواهد وافتعال المشكلات[1].

في الواقع إن تقنيات الذكاء الاصطناعي لا حدود لها، إذ اكتسحت كل المجالات الحياتية في الغرب وذات الشيء سيكون عليه الحال في باقي العالم فهذا الواقع سيفرض نفسه أجلا أم عاجلا وسينافس الذكاء الاصطناعي الإنسان ليس في المهن الإنسانية والذكاء بل حتى في وجودية الإنسان التي قد ترتبط بالذكاء الاصطناعي، وهذا ما نستشفه من الأفكار التي يتم تداولها من صناع هذا العصر، رغم التحذير من مخاطر الذكاء الاصطناعي فقد دعا الملياردير الأميركي (إيلون ماسك) ومجموعة من خبراء الذكاء الاصطناعي ومديرين تنفيذيين في رسالة مفتوحة إلى التوقف لمدة ستة أشهر عن تطوير أنظمة أقوى من روبوت الدردشة (شات جي بي تي) الذي أطلقته شركة (أوبن إيه أي)، مشيرين إلى المخاطر المحتملة لمثل هذه التطبيقات على المجتمع، وكشفت شركة (أوبن إيه أي) المدعومة من مايكروسوفت النقاب عن الإصدار الرابع من برنامج الذكاء الاصطناعي (شات جي بي تي) الذي حاز على إعجاب المستخدمين عبر إشراكهم في محادثة شبيهة بالمحادثات البشرية ومساعدتهم على تأليف الأغاني وتلخيص الوثائق الطويلة، وقالت الرسالة الصادرة عن (معهد فيوتشر أوف لايف) (يجب تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي العملاقة فقط عندما نكون واثقين من أن آثارها ستكون إيجابية وأن مخاطرها ستكون تحت السيطرة)، ولعل هذا التخوف يوضح الخطورة التي تهدد التواجد البشري من خلال الحيز الذي بات فيه التداخل يصل حد عدم التمييز بين ما هو إنساني وما هو الي نتيجة الذكاء الاصطناعي[2].

---

(١) المصدر نفسه، ص٦٧-٦٨.

(٢) نقلاً عن بوخاري مليكة، استخدام الذكاء الاصطناعي في وسائل الإعلام رؤية نقدية لحدود الاستخدام وآفاق الصحافة، مجلة رقمنة للدراسات الإعلامية والاتصالية، جامعة الجزائر ٣، الجزائر، المجلد٣، العدد٢، ٢٠٢٣، ص٧٥.

ثانياً: اقتصادياً: يدفع التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي العديد من السلبيات الاقتصادية وذلك عبر تقليص الاعتماد على العمالة البشرية، لاسيما أن الروبوتات باتت تمتلك القدرات على القيام بالأعمال التي كان ينظر إليها فيما سبق على أنها مجال محجوز للبشر، وجاء في تقرير وظائف المستقبل ٢٠٤٠ أنه من المتوقع اختفاء عدد من الوظائف الحالية مع ظهور الأتمتة ودخول الروبوتات مجالات مختلفة، وتناول التقرير بأن سيكون هناك أكثر من (١٥٧) مهنة شاغرة حتى عام٢٠٤٠ لحساب الذكاء الاصطناعي، ووفقاً لدراسة (معهد ماكينزي العالمي) يتوقع أن يفقد أكثر من (٨٠٠) مليون موظف حول العالم وظائفهم وهو ما يعادل خمس القوى العاملة، وفي هذا الشأن كشفت دراسة نشرت في المنتدى الاقتصادي العالمي في عام ٢٠١٨، أجراها باحثون من جامعة (Oxford) أن (١,٤) مليون وظيفة في الولايات المتحدة الأمريكية مهددة بسبب التقنيات الجديدة بحلول ٢٠٢٦، وأن (٤٧٪) من الوظائف مهددة بأن تتحول إلى وظائف تعتمد على الحاسب الآلي[١].

وسيؤدي الاعتماد الناجح للذكاء الاصطناعي في المجالات والتقنيات المجاورة إلى دفع الاقتصاد وتشكيل المجتمعات من جديد، وإن العديد من البلدان لديها استراتيجيات وطنية للذكاء الاصطناعي، ومع ذلك لا تمتلك سوى الولايات المتحدة الأمريكية والصين الموارد والقوة التجارية وتجمع المواهب والنظام البيئي للابتكار لقيادة العالم في مجال الذكاء الاصطناعي، ولما كانت المعرفة هي الأساس الذي يولد التكنولوجيا المتطورة والتي تمثل القوة الرافعة للكثير من القطاعات الاقتصادية فإن هنالك مجموعة قليلة تحتكر هذه التكنولوجيا وتقوم بتنظيم السوق العالمي بينها والذي يمكن أن نسميه احتكار القلة، إذ إن الصناعات القائمة على المعرفة تتوزع على عدد صغير جدا من اللاعبين القياديين، ويقع أسفل منهم في الترتيب عدد كبير من الشركات الصغيرة الحجم التي تؤمن الخدمات والأدوار التخصصية مع ندرة أو انعدام المنافسين، والذكاء الاصطناعي من أهم النماذج التي يظهر فيها احتكار القلة بوضوح، فصناعة الروبوتات مثلا تسيطر اليابان على سوقها العالمية من خلال شركاتها (كاوازاكي فانوك، ناتاشي، وتوشيبا للآلات

(١) الأسد صالح الأسد، مصدر سبق ذكره، ص١٧١.

والمحركات الذكية)، إلى جانب هياكل أقل قوة في أوروبا (كوكا الألمانية، أي بي بي السويسرية – السويدية)، والولايات المتحدة الأمريكية تمتلك (جينرال إلكتريك) التي تنشط في أعمال الدفاع والطاقة والهندسة المتطورة[1].

ودائما ترتبط عمليات احتكار الأقلية بأجندة سياسية وأدوات للهيمنة وتعزيز لدور الفواعل من غير الدول خاصة الشركات المتعددة الجنسيات، إذ لا يتم منح هذه التقنيات للدول بسهولة لتقليل عدد اللاعبين الأساسيين في النظام الدولي وتعزيز الاعتمادية على قلة من الفواعل، ومن المؤكد حدوث فجوة اقتصادية بين الدول الرائدة والدول التابعة، وتبدو عمليات احتكار القلة في تصاعد، إذ يتعاظم حجم الاستثمار في قطاع الذكاء الاصطناعي من جهة مع انخفاض عدد الشركات التي تعمل في هذا القطاع ففي عام ٢٠٢١ بلغ حجم الإنفاق على الاستثمار في الذكاء الاصطناعي ما يقارب من (٥ , ٩٣) مليار دولار، وفي نفس الوقت يتناقص عدد الشركات العتي تعمل في الذكاء الاصطناعي من (١٠٥١) شركة عام ٢٠٢٠ إلى (٧٤٦) شركة عام ٢٠٢١، ويولد احتكار القلة مشكلة أخرى هي عدم المساواة في توزيع الدخل وهي مشكلة معقدة في ظل إزاحة الذكاء الاصطناعي أعداد كبيرة من الأيدي العاملة الأمر الذي يرفع مستوى المخاطر الأمنية والسياسية، أي أن الذكاء الاصطناعي إذا تم اعتماده بصورة سريعة وغير مدروسة ومن دون استراتيجية وطنية للتحول فإن الدول ستغامر بتوليد نظام طبقي في القرن الحدي والعشرين يقسم السكان إلى نخبة الذكاء الاصطناعي وبقية الناس الذين لا يمكنهم توليد قيمة اقتصادية كافية تعيلهم[2].

ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يسبب موجة من الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بسرعة من خلال الوظائف التي تتم إزاحتها من سوق العمل بسرعة وبشكل غير منصف يهدد الاستقرار الداخلي، ويدفع الحكومات إلى المزيد من التدخل الأمر الذي يضع

(١) حسام رشيد هادي ومصطفى جاسم حسين، التأثيرات الاقتصادية للذكاء الاصطناعي، اكليل للدراسات الانسانية، الجمعية العراقية العلمية للمخطوطات، العراق، العدد١٣، ٢٠٢٣، ص٦٠٠.

(٢) حسام رشيد هادي ومصطفى جاسم حسين، مصدر سبق ذكره، ص٦٠٠.

الفلسفة الليبرالية على المحك في أكبر قيمها وهو الحرية الاقتصادية، وتقليص تدخل الدولة الاقتصادي إلى الحد الأقصى ويقتصر على المهام التنظيمية، فهي المسؤولة عن تحديد النظام القانوني الذي يكون إطارا للتطور الاقتصادي، والتسليم لميكانيكية الأسعار بتكوين أفضل استخداما لوسائل الإنتاج، وإزاحة القوى العاملة بهذه الطريقة سيفضي إلى أما فوضى داخلية أو إعادة مراجعة فكرية، وفي ظل الترابط الرقمي الحالي فإن كثيرا من القطاعات الاقتصادية مرتبطة بالإنترنت أو معتمدة عليه كليا كالأسواق المالية والشركات التكنولوجية والخدمات العامة ومنصات التواصل الاجتماعي والتي تحرك بدورها اقتصاديات فرعية يظهر خطر التخريب الاقتصادي باستخدام الذكاء الاصطناعي من خلال اختراق وتعطيل الحواسيب وبالتالي توليد خسائر مالية فادحة لها تداعياتها الاقتصادية(١).

ويسبب الذكاء الاصطناعي مشكلة من نوع آخر بالنسبة للاقتصاد الكلي، إذ يشهد الأخير انتعاشاً ونمواً مع انخفاض مستمر لحصة الأيدي العاملة من الدخل، وتتجه هذه الفروقات إلى التراكم باتجاه رأس المال فتحصل العمالة على حصة أقل من عائدات النمو في وقت تشهد فيه الدولة زيادة في الإنتاجية، أي انتعاش بلا وظائف الأمر الذي يحفز رؤوس الأموال إلى الاعتماد على الذكاء الاصطناعي بشكل متصاعد، وأن اعتمادية المجتمعات على الذكاء الاصطناعي ستؤثر بشكل أكبر في المهن المرتبطة بالعلوم التطبيقية الذي وظيفتها تحسين الحياة مثل الهندسة والطب والفيزياء والكيمياء وأمثالها إلا أن تأثيرها سيكون بنسبة أقل على العلوم الاجتماعية التي وظيفتها الأساسية هي تنظيم الحياة مثل العلوم السياسية وعلم الاجتماع والقانون(٢).

ثالثاً: عسكرياً: هناك مجالات مختلفة للذكاء الاصطناعي في العمل الشرطي والأمني، وهذا غالباً يندرج تحت استراتيجية المدن الذكية، والتي من ضمن أهدافها استخدام التقنيات المتطورة مثل الذكاء الاصطناعي لضمان أمن وسلامة السكان في المدينة، وتشمل هذه التقنيات استخدام كاميرات المراقبة الذكية التي لديها القدرة على تحليل الصور والفيديو لاكتشاف أماكن تواجد

(١) المصدر نفسه، ص٦٠١.

(٢) حسام رشيد هادي ومصطفى جاسم حسين، مصدر سبق ذكره، ص٦٠٢.

المشبوهين أو المطلوبين والأمور غير الطبيعية وتنبيه مركز التحكم مباشرة، واستخدام تقنية تعلم الآلة في مجال الأمن الإلكتروني، واستخدام الطائرات الذكية دون طيار للمراقبة الجوية، وكذلك تطبيقات التنبؤ الشرطي، وتقوم بعض الجهات الشرطية الرائدة حالياً باستخدام الذكاء الاصطناعي وتقنياته المختلفة في محاربة الجريمة، وأفضل مثالا على ذلك ما قامت به شرطة مدينة نيويورك في إنشاء مركز إدارة الجريمة والذي يستخدم تقنيات تحليل البيانات والتنبؤ التحليلي، إذ يحتوي المركز على مستودع معلومات الجرائم التي تحدث في المدينة، ويقوم النظام بتحليل كمية كبيرة من بيانات الجرائم الاتصال والحوادث والقبض والمخالفات والمخاطر المحتملة، وذلك للتنبؤ باحتمال وقوع الجرائم والاستعداد لها وتحسين زمن الاستجابة من خلال تكثيف وتوزيع الدوريات في الأماكن الأكثر عرضة لحدوث الجرائم، كما يتم استخدام الذكاء الاصطناعي في مراقبة أنماط حركة المرور للتنبؤ بدقة كبيرة جداً بالاصطدامات وتفاديها وذلك لاستخدام هذه التقنيات في السيارات ذاتية القيادة، كما يتم استخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة حالات التزوير والغش والاحتيال[1].

ولا يمكن إغفال أهمية تقنيات الذكاء الاصطناعي واستخداماتها في النزاعات المسلحة، إذ تؤدي التطبيقات اللوجستية الحديثة دوراً لا يمكن إنكار تأثيره على السياسة الدولية، والأخطر من ذلك هو استخدام هذه التقنيات في العمليات العسكرية وما يترتب عنه من أضرار وخسائر بشرية ومادية بالنسبة للدول، إذ يستخدم الذكاء الاصطناعي في حرب المعلومات وجمع المعلومات وكذلك في ساحات المعركة من خلال مجموعة من الأفعال نذكر منها العمليات الجوية لتدمير مراكز أنظمة القيادة والسيطرة، والعمليات الخاصة لقطع خطوط الاتصال، والتشويش الإلكتروني على اتصالات الخصم إدخال أهداف وهمية في رادارات الخصم بواسطة الخداع الإلكتروني، واختراق شبكات الحاسب الآلي التابعة للخصم وحقنها بمعلومات غير دقيقة، كما تقوم هذه الأسلحة بعدة أدوار تتمثل في جهود الرقابة والاستطلاع والرصد المستمرة وإطلاق

(١) بن عودة حسكر مراد، مصدر سبق ذكره، ص١٩٣-١٩٤.

النيران وحماية القوات، بالإضافة إلى مواجهة العبوات الناسفة وتأمين الطرق والإسناد الجوي عن قرب[1].

وإن استخدام أسلحة الذكاء الاصطناعي يسمح بتحقيق العديد من المزايا العسكرية المختلفة كزيادة سرعة الاستهداف وتسريع عملية اكتشاف الهدف وتعقبه، وكذلك نشر عدد كبير من الأنظمة المسلحة التي يتحكم فيها عن بعد في مناطق النزاع المسلح مما يعني الاستغناء عن الجيوش البشرية، كما تحقق هذه الأسلحة مزايا أخرى كالتقليل من الخسائر في الأرواح البشرية إلى أدنى حد ممكن أو تفاديها بصورة كلية، وهو ما يعرف بالموت الصفري في النزاعات المسلحة المستقبلية، وأن الجيوش الآلية أو ما يسمى بالروبوتات القاتلة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي أفضل من الجنود في الحروب في ظروف معينة، ويمكن أن تكون أكثر إنسانية في ساحة المعركة من البشر، ومن الممكن أن تقلل منصات الروبوت الآلي المسلح من الخسائر بسبب قدرتها على التقييد بشكل أفضل بقوانين الحروب، فهي تستطيع جمع البيانات من مصادر مختلفة وبدرجة فائقة قبل أن تقاتل، ورغم مساوئ هذه الجيوش الآلية إلا أنها تتمتع بعديد من المزايا فهي لا تعرف التعب ولا التحيز ولا الكراهية[2].

وإن الذكاء الاصطناعي سيُعزز من قدرة الأنظمة العسكرية سواء من حيث الدفاع أو الهجوم، فمن حيث الهجوم سيساهم الذكاء الاصطناعي في صعوبة تحديد منفذي الهجمات السيبرانية أو التنبؤ بها، وكذلك دقة تحديد الأهداف المراد الهجوم عليها، أما من حيث الدفاع السيبراني، فقد يعزز الذكاء الاصطناعي من تقليل مخاطر الهجمات السيبرانية من خلال تحسين عمليات مراقبة الشبكات، وتحديد التهديدات بسرعة والدفاع عنها تلقائيا[3].

---

(١) قاسمي آمال، الأسلحة المعززة بتقنيات الذكاء الاصطناعي في ضوء القانون الدولي الإنساني، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد٨، العدد١، ٢٠٢٣، ص٢١٠.

(٢) المصدر نفسه، ص٢١١.

(٣) دليلة العوفي، الحرب السيبرانية في عصر الذكاء الاصطناعي ورهاناتها على الأمن الدولي، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، مركز الحكمة للبحوث والدراسات، الجزائر، المجلد٩، العدد٢، ٢٠٢١، ص٧٩٠-٧٩١.

وتسعى الجيوش إلى تطوير التقنيات التي تساعد جنودها في أداء مهامها على أكمل وجه، وتقدم تطبيقات الذكاء الاصطناعي خدمات واعدة للقوات البرية في معظم واجباتها فهي تمكن القادة من المفاضلة في قرارات الحرب من خلال تمكن الذكاء الاصطناعي من تجميع وتخزين المعارف وتكوين مرجع لاتخاذ قرارات ذكية تصدر من الآلة أو استنتاج الحقائق من خلال التفكير الاحتمالي من أجل التعامل الظروف المستقبلية غير المؤكدة والتي هي من سمات العمل العسكري فالاحتمالات لا تنتهي في كل فعالية، ويقدم الذكاء الاصطناعي خدمات فعالة للقوات البرية في مجال الاستخبارات والاستطلاع وجمع المعلومات عن العدو فضلاً عن سير الأعمال في ساحة العمليات سواء كان من خلال الطائرات المسيرة التي تقوم بالتصوير والمراقبة واعتراض الاتصالات أو من خلال المركبات البرية الروبوتية التي تكون في طليعة القوات المتحركة خاصة في حروب المدن كالمعقدة كالروبوت الروسي (أودار) الذي يتمكن من قيادة (بي ام بي٣) والاتصال بالطائرات المسيرة وكذلك الروبوت الذي قدمته شركة(Ghost Robotics) للجيش الأمريكي الذي يتمكن من تسلق السلالم والقيام بعمليات قنص دقيقة[١].

ويمكن أن تقدم تطبيقات الذكاء الاصطناعي خدمات كبيرة للقوات البرية في مجال الإمداد والدعم اللوجستي بتخفيف العبء على المقاتلين وعمليات نقل المصابين والجرحى من مناطق الخطر، إذ توفر المركبات العسكرية الذاتية القيادة إمكانية القيام بهذه المهام فضلاً عن إيصال الذخيرة والوقود والتجهيزات العسكرية إلى المقاتلين بسرعة عالية بشكل يجنب القوات البرية المغامرة بأرواح الجنود خلال عمليات النقل مثل نموذج عربات (فايكنغ) ذاتية القيادة لدى الجيش البريطاني التي تتمكن من نقل (٧٥٠) كغم من التجهيزات إلى الخطوط الأمامية باستخدام الذكاء الاصطناعي من أجل تقليل المخاطر المحددة ورفع القدرة التكتيكية ولإعادة الإمداد[٢]، وتتوسع الدول في استخدام الطائرات دون طيار بشكل تصاعدي، ولعل تغير بيئة الحروب وصعود الحرب

(١) حسام رشيد هادي ومصطفى جاسم حسين، تأثير الذكاء الاصطناعي على القدرات العسكرية للدول، اكليل للدراسات الانسانية، الجمعية العراقية العلمية للمخطوطات، العراق، العدد١٤، ٢٠٢٣، ص١٢٠٦-١٢٠٧.
(٢) المصدر نفسه، ص١٢٠٧.

على الإرهاب واندلاعها داخل المدن أدى إلى ارتفاع المخاطر على الجنود وولد الحاجة إلى نوع جديد من الأسلحة تمتاز بدقة النيران والتأثير المحدود فضلاً عن إمكانية التعرف على الهدف وهذا ما وفرته الطائرات الذاتية التشغيل وأصبحت الحاجة إلى الطائرات دون طيار ملحة في الجيوش الحديثة بسبب انخفاض كلفة الإنتاج والتشغيل وعدم تعريض المقاتلين إلى الخطر، فضلاً عن إمكانية تنويع واجباتها واستخدامها فهي بمثابة منصة قتالية متعددة المهام توفر بديلا عن تنويع سلاح الجو وشراء طائرات باهظة الثمن لأهداف محددة مثل القاصفات أو الاستطلاع أو السيادة الجوية، في حين يمكن للطائرات دون طيار أن تجمع عدة خصائص في وقت واحد مع كلفة أقل مثل الاستطلاع والحرب الإلكترونية والتصدي للدفاعات الجوبة وعمليات القصف التقليدي أو تكون عبارة عن طائرات انتحارية مثل نموذج سويتش (بلايد) التي تنتجها شركة (فايرنيميت) الأمريكية[1].

وبالرغم من المزايا التي يوفرها الذكاء الاصطناعي للقوات المسلحة إلا أن هنالك جملة من التحديات التي تواجه التوسع في هذه التقنية منها المعايير القانونية والأخلاقية والية اتخاذ القرار بالنسبة للأهداف، كما يعد موضوع عدم حيادية الخوارزميات من اهم التحديات التي تواجه الذكاء الاصطناعي وتطعن في كفاءته فقد ثبت في أكثر من حالة أن بعض الخوارزميات تمارس التمييز العنصري على أساس اللون والعرق والفوارق الاجتماعية والجغرافية، وهذا الامر ليس عارضا او خطأ جانبي يمكن تحمله، لذلك جذب الموضوع انتباه الأمم المتحدة ففي تقرير معهد الأمم المتحدة الإقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة اعتبر تحيز الخوارزميات من المخاطر المحددة لاستخدام هذه التقنية، ففي حالة وجود نظام ذكاء اصطناعي مسلح ومستقل لا يمكن التأكد تماما من عدم تحيز الخوارزمية وتشخيصها لمواطنين اعتياديين على انهم اهداف عسكرية، وينتج تحيز الذكاء الاصطناعي غالبا من مصادر تعلم الخوارزمية التي تكون مادتها الثرية مواقع التواصل الاجتماعي فعندما يكون للمجتمع توجه عنصري او سلوك عنيف تجاه فئة معينة، فأن الخوارزمية

(١) حسام رشيد هادي ومصطفى جاسم حسين، تأثير الذكاء الاصطناعي على القدرات العسكرية للدول، مصدر سبق ذكره، ص١٢١١.

تفهمها كونها هي الفكرة الشرعية والعقلانية الصحيحة بحكم توافق اغلب المجتمع عليها، وبالتالي فأن الأسلحة المستقلة والروبوتات العسكرية والطائرات دون طيار كلها عبارة عن تهديدات كامنة لا يمكن التنبؤ بحجم الضر الذي يمكن أن تولده في حالة تشغيلها دون سيطرة او تعرض خوارزمياتها للتعديل بفعل إرهابي لاسيما أن التقارير والدراسات الخاصة بالإرهاب تشير الى تغير في التكتيكات الإرهابية وإمكانية استخدام انترنت الأشياء والتكنلوجيا الحيوية لشن هجمات من نوع جديد[1].

ويهدد الذكاء الاصطناعي منظومات الدفاع الجوي ويرفع خطر تعرض المنشآت الحماسة للتدمير من خلال الهجوم الكثيف للدرونات الذي من شأنه أن يضعف أو يبطل الدفاعات الجوية لاسيما أن كانت الطائرات المهاجمة صغير الحجم وكثيرة العدد، وبالتالي يتحتم على الدول إعادة تقييم منظوماتها الخاصة بالدفاع الجوي واضافة مستوى جديد من الدفاعات يتلاءم مع هذه الأهداف، وأن استخدام تقنية التزييف العميق في عمليات الحرب النفسية على المجتمعات وتغيير القناعات تترتب عليه مخاطر امنية واجتماعية وعسكرية، وتؤثر في البنية الاجتماعية ويتم هذا من خلال خوارزميات خاصة لتزوير مقاطع الفيديو لشخصيات سياسية او عسكرية تسبب انعكاسات غير حميدة وخاصة في تحرض وقت الازمات والحروب، ومن الجدير بالذكر انه خلال الحرب الروسية الأوكرانية تم بث فيديو للرئيس الاوكراني (زيلينسكي) يحث قواته على الانسحاب ليتبين فيما بعد انه عبارة عن تقنية تزييف عميق، وأن التوسع في الاستثمار العسكري للذكاء الاصطناعي من شأنه ان يرفع حدة التنافس بين المطورين والمصنعين وبالتالي سنشهد انخفاضا في أسعار الأنظمة القتالية التي تعمل بالذكاء الاصطناعي مما يعزز الانتشار السريع لها وسهولة الحصول عليها، وهذا ما أكده المسح الذي اجراه مؤشر الذكاء الاصطناعي في (٤٠) جامعة وخلص الى نتيجة انخفاض ملحوظ في أسعار الأسلحة والالية والروبوتات العسكرية في

(١) المصدر نفسه، ص١٢١٦-١٢١٧.

عام ٢٠٢٢ عما كان عليه الوضع عام ٢٠١٦ إذ سجل انخفاض بمقدار (٤٦٪)[١].

ومن المخاطر التي ترتبط بالذكاء الاصطناعي هو زيادة احتمالية نشوب حرب بالخطأ من خلال الأسلحة المستقلة او بسبب خلل برمجي أو إمكانية قرصنتها، فضلاً عن القوة الاغرائية لخوض الحرب بعيدا عن الامة من خلال أسلحة الذكاء الاصطناعي التي لا تعرض جنود ومواطني الدولة للمخاطر، أي انها حرب عصر ما بعد البطولة في ظل غياب شبه كامل للأضرار والتكاليف والاثار الأخلاقية والنفسية التي يتعامل معها الجنود في ساحات القتال التقليدية[٢]، ومن المخاطر المستقبلية التي ستبرز بقوة حالما تندلع الصراعات التي يستخدم في الذكاء الاصطناعي بشكل موسع هو غياب المسؤولية الجنائية لأفعال الذكاء الاصطناعي إذ لا نجد توصيف لهذا النوع من المسؤولية لا في اتفاقيات جنيف ولا اتفاقيات احترام حقوق الانسان في الحرب البرية ولا توجد تشريعات دولية تمكننا من تحديد الجناة الذين تسببوا في تعطيل نظام تحديد الأهداف للأسلحة المستقلة وقيامه بأطلاق النار على اهداف مدنية[٣].

الخاتمة

يُعدّ الذكاء الاصطناعي الذي يشار إليه اختصار بـ(AI) أحد فروع علم الحاسوب وإحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها صناعة التكنولوجيا في العصر الحالي، والذكاء الاصطناعي علم يدرس الذكاء البشري، ومن ثم محاولة جعل الحاسوب يقوم بالعمليات الذهنية التي يقوم بها العقل البشري، كما أن الذكاء الاصطناعي أصبح من أهم الأدوات المستخدمة في وقتنا الحاضر لقدرتها على توفير الوقت والجهد، والقيام بأعمال يعجز عنها البشر، وصارت جزءا من شخصية

(١) حسام رشيد هادي ومصطفى جاسم حسين، تأثير الذكاء الاصطناعي على القدرات العسكرية للدول، مصدر سبق ذكره، ص١٢١٨-١٢١٩.

(٢) حسام رشيد هادي ومصطفى جاسم حسين، تأثير الذكاء الاصطناعي على بنية النظام الدولي، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ملحق العدد(٥٢)، ٢٠٢٢، ص٢٨٥.

(٣) حسام رشيد هادي ومصطفى جاسم حسين، تأثير الذكاء الاصطناعي على القدرات العسكرية للدول، مصدر سبق ذكره، ص١٢١٩.

الفرد لا يستطيع الاستغناء عنه، فأدى ذلك إلى تأثر المجتمعات في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية، لذلك فإن الذكاء الاصطناعي يحتوي على مجموعة من المزايا لاسيما في المجالات الإدارية، إذ تعمل تقنيات الذكاء الاصطناعي على تطوير الأداء المؤسسي بتنظيم المدخلات وتحسين المخرجات، وذلك لارتباطها بالكثير من المهام المؤسسية، كما أنها تحد من الأخطاء التي يمكن أن يقع بها الإنسان أثناء العمل فيما لو استخدم أنظمة وبرامج تقليدية، وعليه فإن الذكاء الاصطناعي أمر ضروري، فهو يعمل على تحسين مستوى الحياة ورفاهيتها، ونحتاجه في مجالات متعددة لاسيما الصناعة والزراعية وعلى نطاق واسع، وتمتد أهمية الذكاء الاصطناعي للمحافظة على الأرواح وإنقاذها، وذلك ببساطة لأن الذكاء الاصطناعي يساعد على تطوير نظام الرعاية الصحية وتحسين مستوى الخدمات سواء في المدن أو الأرياف في كل الأوقات وجميع الظروف، وعلى الرغم من إيجابيات الذكاء الاصطناعي إلا أنه لا يخلو من التأثيرات السلبية لاسيما في خلق العداوة والكراهية بين البشر، فضلاً عن فقدان الصبر لدل الكثير من الناس، لأنه الذكاء الاصطناعي يعمل بسرعة عالية لتلبية حاجات المتعاملين به، ومن المخاطر الأخلاقية للذكاء الاصطناعي وجود تطبيقات تؤدي إلى التشهير بالناس وتزييف الحقائق، فإفرازات الذكاء الاصطناعي أحدثت تغيرات واسعة في كل مجالات الحياة المعاصرة، امتدت لسلوكيات أفراد المجتمع، فتحطمت القيود الاجتماعية والعادات والتقاليد وأعيدت التنشئة وفق مفاهيم تربوية جديدة في السلوك الاجتماعي، ومن التأثيرات السلبية للذكاء الاصطناعي بأنها تسببت موجة من الاضطرابات الاقتصادية بسرعة من خلال الوظائف التي تتم إزاحتها من سوق العمل بسرعة وبشكل غير منصف يهدد الاستقرار الداخلي، وذلك عبر تقليص الاعتماد على العمالة البشرية، لاسيما أن الروبوتات باتت تمتلك القدرات على القيام بالأعمال التي كان ينظر إليها فيما سبق على أنها مجال محجوز للبشر، وبالإضافة إلى ذلك تسبب الذكاء الاصطناعي جملة من التحديات على الصعيد العسكري التي تواجه التوسع في هذه التقنية منها المعايير القانونية والأخلاقية وآلية اتخاذ القرار بالنسبة للأهداف، كما يعد موضوع عدم حيادية الخوارزميات من أهم التحديات التي تواجه الذكاء الاصطناعي وتطعن في كفاءته فقد ثبت في أكثر من حالة أن بعض الخوارزميات

تمارس التمييز العنصري على أساس اللون والعرق والفوارق الاجتماعية والجغرافية، ومن المخاطر التي ترتبط بالذكاء الاصطناعي هو زيادة احتمالية نشوب حرب بالخطأ من خلال الأسلحة المستقلة أو بسبب خلل برمجي أو إمكانية قرصنتها، وهناك العديد من السلبيات للذكاء الاصطناعي كان لها التأثير المباشر وغير المباشر على سلوك الإنسان المعاصر.

معوقات اللامركزية الإدارية في العراق: المعوق الرقابي أنموذجاً

د. عمار صالح البهادلي د. وليد غالب الموسوي

الملخص

إن فكرة الرقابة وضعت لتنظيم العلاقة القانونية السائدة ما بين جهات الادارة المركزية في الدولة من جهة والاشخاص القانونية الادارية اللامركزية من جهة اخرى، على اساس ان تطور اساليب تنظيم الادارة الحكومية نتيجة لعوامل سياسية واقتصادية وفنية وعلمية ادى الى أن معظم الدول اخذت بالنظام اللامركزي فظهرت اشخاص قانونية عامة اخرى الى جانب الدولة ومنحها المشرع قدراً محدداً من الاستقلال المالي والاداري في ادارة شؤونها الخاصة ومن ثم اخضعها الى الاشراف والرقابة الادارية وهي مشروطة لا تمارس الا وفق حدود بنصوص قانونية.

المقدمة

لكي تكون الوحدات المحلية قادرة على القيام بالمهام المناطة بها، منحها المشرع الشخصية المعنوية ومنحها استقلالاً بدرجة معينة يمكنها من ادارة وتنظيم مجموعة الموارد في اقليم معين، في ظل خضوعها لنوع من الرقابة حفاظاً على وحدة الدولة ولضمان حسن القيام بالوظيفة الإدارية، لذا تعد رقابة السلطات المركزية على المجالس المحلية ركناً من أركانها بما لا يتعارض واستقلال هيئات الحكم المحلي، كما تختلف قوةً وضعفاً من بلد لآخر باختلاف أيديولوجيتها السياسية وفلسفتها الاقتصادية ناهيك عن منظومتها القانونية والإدارية. حيث تختلف صور الرقابة من دولة الى أخرى، فالدول المعاصرة لا تتخذ اسلوباً رقابياً واحداً وانما لها اشكال ومستويات متعددة، فقد تكون رقابتها بيد سلطة واحدة او توزعها بين سلطات متعددة مما يترتب عليه آثار متفاوتة.

إشكالية الدراسة: تكمن إشكالية الدراسة في تساؤلات رئيسية: ما هي اشكال الرقابة المطبقة؟ وما هي طبيعة الرقابة المطبقة؟ وما هي معوقات الرقابة على اللامركزية الإدارية في العراق؟

فرضية الدراسة: تفترض الدراسة أن النموذج الرقابي في العراق قائم على التعاون إلا أنه لم يحقق هدفه المنشود على الوحدات الإدارية لوجود جملة معوقات دستورية وقانونية وسياسية.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على أكثر من منهج لغرض إثبات الفرضية، منها المنهج التاريخي وذلك لتقصي الجذور التاريخية للتجارب الرقابية، ومن ثم تم اعتماد منهج التحليل النظمي لتشخيص الخلل في أدوات الرقابة والتحديات التي واجهتها.

هيكلية الدراسة: فضلاً عن المقدمة والخاتمة، تم توزيع الدراسة الى مطلبين رئيسيين، الاول هو إطار مفاهيمي عن ماهية الرقابة، والثاني يستعرض المعوقات الرقابية على اللامركزية الادارية في العراق.

المطلب الاول: إطار مفاهيمي عن ماهية الرقابة

الفرع الاول: مفهوم الرقابة

تنوعت وتعددت مفاهيم الرقابة بتنوع واختلاف آراء الباحثين والكتاب وكل باحث او كاتب ينظر لها من زاوية تخصصية معينة، لذا سنتعرف على مفهوم الرقابة على النحو الاتي:

تعرّف الرقابة بأنها الوسيلة التي تستطيع بها السلطة الادارية أن تبين أن الاهداف قد تحققت بكفاية في الوقت المحدد[1]، وتعرف أيضا بأنها وظيفة تقوم بها السلطة المختصة بغرض التحقق من ان العمل يسير وفقا للأهداف الموضوعة وبالوقت المحدد[2]. وهناك من يعطي مفهوم اخر للرقابة على انها متابعة تنفيذ

(١)مارشال ادورد ديموك واخرون، الادارة العامة، ترجمة ابراهيم علي البرلس، القاهرة، مؤسسة الحلبي، ١٩٦٧، ص٤٩٨.

(٢) فؤاد العطار، مبادئ الادارة العامة، القاهرة، دار النهضة، ١٩٧٢، ص٢٧٥.

الاعمال والخطط باستمرار ومحاولة اكتشاف الانحرافات، إما ان تكون في الخطة نفسها او في عملية تنفيذ هذه الخطة والعمل على اصلاح الانحراف والاعوجاج باتخاذ الاجراءات الصحيحة في الوقت المناسب[1]. كما تعرّف عن طريق تحديد مجالها وتوضيحه بأنها عملية شاملة تطبق على كل الأشياء، اي انها عملية متعلقة بجميع انشطة الإدارة، كما تم التركيز على وضع معايير الرقابة التي على اساسها يتأكد قياس تحقيق الاهداف، اذ تتمثل الرقابة هنا في وضع المعايير ثم قياس الاداء ومقارنته بالخطط الموضوعة والنتائج الفعلية[2].

مما تقدم لا يوجد تعريف شامل وجامع لمفهوم الرقابة، اذ ينبغي التركيز على كل جوانب العملية الرقابية ونشاطاتها، وعلية يعرف الباحث الرقابة على انها أحد المناهج والانشطة العلمية والانسانية التي تهدف في عملها على ان تجمع كافة المعلومات المطلوبة منها من اجل عمل مقارنة واقعية مع النتائج والخطط الموضوعة مسبقاً.

الفرع الثاني: طبيعة الرقابة

لطبيعة الرقابة اوجه عدة نذكر اهمها على النحو الاتي:

١- الطبيعة السياسية للرقابة

تستند الطبيعة السياسية للرقابة الى مبدأ دستوري معتمد في الديمقراطيات الغربية الا وهو (مبدأ الفصل بين السلطات) يترتب على الاخذ بهذا المبدأ ان تخضع مختلف الهيئات الحكومية والادارية في جميع مستوياتها الى العديد من اشكال الرقابة القانونية او السياسية، اذ من الواجب ان يقدم المسؤولون حساباتهم واعمالهم الى هيئات رقابية معينة او منتخبة وتكون مستقلة عنهم استقلال تام[3]. ومن مزايا هذا

(١) علي منصور، نظم الحكم والادارة في الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية، بيروت، دار الفتح للطباعة والنشر، ١٩٧١، ص٢٣٨.

(٢) جميل احمد توفيق، ادارة الاعمال مدخل وظيفي، القاهرة، دار الجامعات المصرية، ١٩٩٩، ص٤٣.

(٣) عبد اللطيفٌ قطيشٌ، الادارة العامة من النظرية الى التطبيق دراسة مقارنه، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٥٠.

المبدأ منع الاستبداد السلطوي وصيانة الحريات وما زال لمبدأ الفصل بين السلطات أهميته التي كانت منذ ولادته، ففي فصل السلطات تكمن الضمانة الكبرى للحريات العامة والحقوق الفردية، وإنه الضمانة للتوازن بين السلطات الموكل إليها القيام بوظائف الدولة (ادارة – تشريع –قضاء)، وذلك لمنع تمركز السلطة في يد شخص واحد أو حتى مؤسسة واحدة[1]، كذلك ضمان مبدأ الشرعية، ومن مزاياه ايضا استقلال السلطات وتوازنها بمعنى وجود نوع من التعاون والرقابة المتبادلة بينه[2].

٢- الطبيعة الدستورية والقانونية للرقابة

تستند اعمال الرقابة بطبيعتها الى الدستور والى القوانين، إذ ان لكل دولة دستور ينظم سلطتها وفق فلسفتها السياسية، وعليه إن أي سلطة في الدولة لا يمكن أن تمارس اختصاصات إلا بما يخولها لها الدستور ويرسم حدودها[3]، وكل قانون يتعارض مع احكام الدستور يعد باطلا وبذلك يعد مبدأ سمو الدستور من المبادئ المقررة في النظم القانونية الديمقراطية، ولضمان احترام هذا المبدأ لابد من قيام سلطة تستهدف حماية الدستور القائم من الخروج عن احكامه عن طريق التزام سلطة التشريع بما يورده الدستور في مختلف نصوصه من ضوابط وقيود ومن ثم الحكم على مدى تنفيذ وانطباق القوانين العادية على احكام الدستور وعلى مخالفتها ان وجدت، ومن هنا وجدت فكرة الرقابة على دستورية القوانين[4]. والرقابة على دستورية القوانين لها صورتان الاول: هو النص في الدستور على حق كل مواطن في ان يدفع امام القضاء العادي بعدم دستورية اي قانون يراد تطبيقه عليه، وللمحكمة ان تبت في هذا الدعوة ذاتها، اما الطريقة

(١) ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤، ص٢.

(٢) إبراهيم عبد العزيز شيحا، النظم السياسية والقانون الدستوري تحليل النظام الدستوري المصري، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص٣٩.

(٣) ناظم عبدالواحد جاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط٢، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص٣٠٢.

(٤) حسن مصطفى البحري، القانون الدستوري، ط ٢، ٢٠١٣، ص ص٢٧٠ -٢٦٩.

الثانية: هو وجود هيئة قضائية او سياسية تختص في مدى مطابقة القانون للدستور[1]. وفي الرقابة القضائية[2]: رقابة (الامتناع) ورقابة (الالغاء السابق).

٣- الطبيعة المحلية للرقابة

تأخذ الرقابة المحلية منحى الجانب الاداري (الوظيفة الادارية) اذ تعرف على انها العمل على تحقيق اهداف محددة ومعينة وأن تنفيذها قد تم وفق الخطة الموضوعة[3]، والطبيعة المحلية للرقابة على اداء الحكومات المحلية تستند الى اللامركزية الادارية فهي تستلزم وجود عدة اركان من بينها منح الشخصية المعنوية الى وحدة ادارية تتمتع باستقلال نسبي في الدولة، وان خضوع الهيئات المحلية للرقابة من قبل الحكومة الاتحادية في الدولة جاء في عدم وجود الاستقلال التام، وان حق الحكومة الاتحادية الرقابة على تلك الهيئات لضمان الوحدة السياسة العامة في الدولة[4].

الفرع الثالث- انواع الرقابة

تنقسم انواع الرقابة بصورة عامة على النحو الاتي:

اولا- الرقابة التشريعية

وتسمى ايضا الرقابة السياسية او الرقابة الرسمية (رقابة البرلمان)[5]، أي عبر الوظيفة الرقابية للبرلمان تستخدم ادوات قانونية منها (السؤال- الاستجواب- والتحقيق البرلماني) لكن توافر هذه

(١) فائز عزيز اسعد، نظرة في النظم الدستورية والسياسية العراقية، الماضي والحاضر والمستقبل، دار البستان للصحافة والنشر، بغداد، ٢٠٠٥، ص٩٥.

(٢) فائز عزيز اسعد، مصدر سبق ذكره، ص٩٥.

(٣) علي عباس عبيد، رقابة السلطة الاتحادية على اداء مجالس المحافظات المحلية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩، ص ٢٨.

(٤) حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في اوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠١، ص ص٦٥-٦٦.

(٥) احمد يحيى هادي، الدور الرقابي للبرلمان العراقي بعد ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٠، ص٧.

الأدوات للبرلمان لمراقبة الحكومة لا يعني امتلاك البرلمان السطوة على السلطة التنفيذية بل تمتلك السلطة التنفيذية ادوات موازية لأدوات البرلمان ومن المتعارف إن المسئولية السياسية يقابلها حق الحل[1]. وهذا الكلام ينسحب على الحكومات المحلية في أطار تطبيق الرقابة على اللامركزية الإدارية.

ثانياً- الرقابة التنفيذية او الادارية

هي الرقابة التي تتولاها السلطة التنفيذية لضمان فاعلية اداء الخدمات المحلية ولكل شكل منها يستند الى سلطة قانونية وهي سلطة مخولة للكابينة الوزارية[2]. رقابة الحكومة على الأشخاص والهيئات المحلية ورقابة على إعمال الهيئات المحلية. ويطلق على الرقابة تسمية اخرى وهي (الوصاية الادارية) ولها ثلاث صور: الرقابة على المجلس في مجموعه، الرقابة على اعضاء المجلس، والرقابة على الاعمال.

ثالثا- الرقابة القضائية

ان ممارسة الرقابة القضائية تختلف باختلاف النظام القضائي السائد في البلد فيكون اما نظام قضائي موحد يمثل القضاء العادي او نظام قضاء مزدوج بوجود محكمة القضاء الاداري الى جانب القضاء العادي، وما يلاحظ في العراق تنقسم الرقابة القضائية المفروضة من قبل المشرع العراقي في الدستور وقانون مجالس المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ الى رقابة المحكمة الاتحادية العليا ورقابة القضاء العادي والقضاء الإداري. وتمارس هذه الرقابة اما على اشخاص الادارة المحلية أو على صحة القرارات والاوامر الصادرة من مجلس المحافظة.

رابعاً- الرقابة الشعبية

يعد الدستور هو الأساس الذي تبنى عليه الرقابة الشعبية، لان معظم الدراسات الحديثة اعتبرت الشعب مصدر السلطة ومالك للأموال ولكي يقوم بهذا الدور الكبير لابد له من فرض رقابته وإشرافه

(١) وحيد رأفت، وايت إبراهيم، القانون الدستوري، المطبعة العصرية، مصر، ١٩٣٧، ص٣٦٨.
(٢) ابراهيم عبد العزيز شيحا، مبادي واحكام القانون الاداري، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، ١٩٩٤، ص٢١٥.

على أجهزة السلطة وتصريف الأموال العامة[1]، ففي النظم الديمقراطية المباشرة تكون الرقابة الشعبية في أفضل صورها لان الشعب يباشر عملية الرقابة بصورة مباشرة أما بالنسبة للرقابة في الديمقراطية شبه المباشرة، لا يمارسها الشعب في كل المجالات بل يمارس الرقابة في مجالات معينة مثل ممارسة الشعب لحق الاستفتاء السياسي[2]، ومن وسائل الرقابة الشعبية أيضاً الاعتراض الشعبي على بعض القوانين وحق إقالة النائب، وحق حل المجلس النيابي[3]، فيما يخص الديمقراطية النيابية، فان الرقابة الشعبية تكون ضعيفة لانها لا تمارس الا عبر صناديق الانتخاب فهي موسمية أبان الانتخابات فقط[4].

خامساً- رقابة الهيئات المستقلة

تمارس هذه الهيئات رقابتها على مجالس المحافظات عن طريق امور مثل مكافحة الفساد المالي والاداري بكافة اشكاله وأبرز هذه الاجهزة هي ديوان الرقابة المالية وهيأة النزاهة.

المطلب الثاني- المعوقات الرقابية على اللامركزية الادارية في العراق

رغم سعة الاختصاصات والصلاحيات التي منحت لمجالس المحافظات سواء في قانون ادارة الدولة العراقية المؤقت رقم (٧١) لسنة (٢٠٠٤) او في الدستور العراقي النافذ لعام (٢٠٠٥) والذي اشار الى عدم خضوعها لرقابة السلطة المركزية، او في قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم (٢١) لسنة (٢٠٠٨) المعدل الا ان الرقابة بقيت تعاني من مجموعة معوقات تنوعت ما بين دستورية وقانونية وسياسية ادت الى اختلال الرقابة المركزية واللامركزية على الوحدات المحلية في العراق الجديد.

---

(١) حسين علي طه، الرقابة الشعبية وسيلة إسهام الجماهير في السلطة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٨١، ص١٣٧.

(٢) صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، الأنظمة السياسية، دار الحكمة، بغداد، ص٣٠.

(٣) شمران حمادي، مبادئ النظم السياسية، ط١، شركة الطبع والنشر الاهلية، بغداد، ١٩٦٦، ص١١١.

(٤) فؤاد العطار، القضاء الإداري (دراسة مقارنة) لأصول رقابة القضاء على أعمال الإدارة، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٦٣، ص٦٠.

الفرع الأول- المعوقات الدستورية

شرعت بعض نصوص الدستور العراقي النافذ لعام (٢٠٠٥) بعجالة وجاءت متهالكة ومتناقضة يعتريها الغموض والقصور التشريعي وينقصها السداد مما ترتب عليها اهمال او ضعف الدور الرقابي على الهيئات المحلية. اذن قراءة النصوص الدستورية والتشريعية توحي الى ان جملة محددات اعاقت العملية الرقابية على الهيئات المحلية في العراق بعد العام (٢٠٠٣)[١]. حتى أن الحكومة المركزية التي وجدت نفسها ملزمة دستورياً بالتنازل عن بعض صلاحياتها لهذه الوحدات الإدارية بغية النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للعراق الجديد[٢].

لذلك شهد تطبيق اللامركزية في العراق توتراً وخلافات في العلاقة بين الحكومة الاتحادية من جهة وبين اقليم كردستان والمحافظات من جهة اخرى بسبب غموض النصوص الدستورية المتعلقة بصلاحيات الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم وعدم وضوحها في دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥، والتي ادت الى خلق مشاكل عالقة ولدتها عدة اسباب منها ما يتعلق بصلاحيات مجلس المحافظة والمحافظ في المحافظات وطبيعة العلاقة مع الحكومة الاتحادية وآليات الرقابة وغيرها، ففاقم الخلاف الخلل الدستوري المتمثل في اعطاء الارجحية لقوانين الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم على القانون الاتحادي في حال تنازع القوانين[٣].

عند التمعن في نصوص الدستور العراقي النافذ لعام (٢٠٠٥) نجد أن بعض المحافظات تحظى بنفس الوضع والاختصاص الذي يتمتع به الاقليم حيث يمنح الدستور المحافظات كما منح الاقليم الحق بممارسة الاختصاصات التي لم يحددها الدستور على انها ضمن الاختصاصات الحصرية للحكومة الاتحادية، والاختصاصات المشتركة بين مستويي الحكم مع اعطاء الاولوية لقانون المحافظات غير

(١) كامل كاظم بشير الكناني وصبيح لفته فرحان الزبيدي، السلطات المحلية والتنمية: تحليل في اللامركزية الادارية والتنمية مع الاشارة الى التجربة العراقية، ط١، إثراء للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٢، ص١٢٣.

(٢) عباس فاضل، تجربة الحكم المحلي في العراق بين الواقع والطموح، المجلة العراقية للعلوم السياسية، السنة الثانية، العدد(١)، بغداد، ٢٠٠٨، ص ص ١٢٨ – ١٢٩.

(٣) المادة ١١٥ من دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥.

المنتظمة بإقليم في حالة الخلاف بينها وبين القانون الاتحادي في مجال الاختصاصات المشتركة، وبذلك يمنح الدستور العراقي النافذ المحافظة مركزاً قانونياً اكبر من كونها وحدات ادارية ويجعلها اقرب الى كونها كيانات سياسية بمنحها استقلالاً داخلياً، حتى عدت العلاقة بين الوحدات الادارية والحكومة الاتحادية اقرب الى اللامركزية الادارية والسياسية منها الى اللامركزية الادارية[1].

وترتب على منح الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم الشخصيّة المعنويّة الحصول على الاستقلال الماليّ والإداريّ الواسع، اي منحها كيانًا قانونيًّا مستقلًّا وأهليّة أداء مع الصلاحيّات اللّازمة لإصدار القرارات الإداريّة والبتّ في الأمور المحلّيّة نهائيًّا دون الرجوع إلى المركز، ثم اتّجه مشرّع الدستور العراقيّ إلى توسعة اختصاصات مجالس المحافظات وصلاحيّاتها، وذلك بحصر صلاحيّات الإدارة المركزيّة بصلاحيّات محدّدة مع وجود صلاحيّات مشتركة بينها وبين مجالس المحافظات، فضلًا عن ترك الاختصاصات كافّة غير الوارد ذكرها في أيٍّ من المجموعتين السابقتين، وجعلها من صلاحيّة مجالس المحافظات، لتصل هذه الصلاحيّات إلى حد مشاركة السلطة الاتّحاديّة في صلاحيّاتها، ووصل إلى أكثر من ذلك عندما منح الأولوية للأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في حالة تعارضها مع السلطة الاتّحاديّة في الصلاحيّات المشتركة بينهما والصلاحيّات غير المنصوص عليها، كما منح حق تفويض السلطات الاتّحاديّة صلاحيّاتها للحكومات المحلّيّة وبالعكس، ويؤخذ على هذا بأنها قد توسع اختصاصات السلطات المحلّيّة على حساب الاختصاصات الاتّحاديّة، إضافة إلى إقراره بجواز تفويض السلطات من الحكومة الاتّحاديّة إلى المحافظات وبالعكس[2]. كل ذلك كان عائقاً للرقابة المركزية التي تمارسها السلطات الاتحادية بما فيها الهيئات المستقلة على الهيئات المحلية في المحافظات.

كما ان الصلاحيات الإدارية والمالية التي منحت للمحافظات التي لم تنتظم في إقليم أدت الى انحسار الأداء الرقابي وكانت عامل مهدد لوحدة الدولة اولاً ويتعارض مع النظام اللامركزية الادارية

---

(١)عمر جمعة عمران وعلاء عبيس راضي، معوقات الرقابة على الوحدات الادارية المحلية ومتطلبات توازنها في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة مداد الآداب، العدد (٢٣)، العراقية، ٢٠٢١، ص٤٧٥.

(٢) ريم عبد الوهاب محمد رضا، أثر المجتمع المحلي في أداء مجالس المحافظات في العراق بعد عام ٢٠٠٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص ص٩٠-٩١.

ثانياً، وربما كان الباعث على توسيع هذه الصلاحيات هو بمثابة اعطاء المحافظات صلاحيات اوسع مما هو قائم للتنازل عن الخيار الفيدرالي[١].

والسبب الرئيسي في تقويض الجانب الرقابي هو اخضاع الجهات المحلية لرقابة مجلس النواب بشكل مباشر وليس لرقابة الحكومة المركزية أضعف الدور الرقابي كون السلطة التشريعية لا تمتلك الوسائل والإمكانات الكافية لأحكام رقابتها عليها، فضلاً عن اضعاف الدور الرقابي الإداري عليها وجعلها في مأمن من رقابة الحكومة المركزية، وهذا التوجه لا يتفق والمبادئ التي يقوم عليها النظام الإداري اللامركزي[٢].

ويلاحظ ايضاً أن الدستور قد أعطى في المادتين ١١٥ و١٢١ السيادة أو السمو لدستور أو قوانين الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم، وبالتالي تكون عملية اللامركزية الادارية والسياسية قد افرغت من محتواها الاصيل الهادف الى تحقيق غايات من بينها الرقابة على الهيئات المحلية طالما تعرضت التراتبية الهرمية الدستورية القانونية للتشويه وانعكست المعادلة الاتحادية لتكون العلوية للأقاليم والمحافظات على حساب السلطات الاتحادية، لعدم تحقيق التوازن بين قوة الحكومة الاتحادية، وبين قوة الحكومات المحلية في الاقاليم والمحافظات[٣].

اما المادة (١٢٢/ خامساً) التي جاءت كإعلان صريح وواضح لخروج مجالس المحافظات عن سيطرة وصلاحية السلطات الاتحادية بمختلف هياكلها، اذ لا يحق للوزارات ولا للهيئات الاتحادية ان تمارس صلاحياتها الادارية والمالية والرقابية، وهذا مقوض للمهام الرقابية على الهيئات المحلية بمختلف

(١)احمد سعيد نوفل واخرون، الازمة العراقية إلى اين؟، دورية فريق الازمات العربي، مركز دراسات الشرق الاوسط، العدد٩، عمان، ايلول ٢٠١٥، ص٨.

(٢) نذير ثابت محمد علي، النصوص المنظمة لرقابة السلطة المركزية على الهيئات المحلية وأثرها في نجاح نظام اللامركزية الإدارية في العراق، مجلة كلية الحقوق، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني، جامعة النهرين، ٢٠٢٣، ص٢١٠.

(٣) عامر حسن فياض، جدلية العلاقة بين الاستقلال والديمقراطية في الخطاب السياسي العراق المعاصر، مجلة العلوم السياسية، العدد٢٩، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، تشرين الاول٢٠٠٤، ص١١٠.

مستوياتها. وتم اخضاع هذه المجالس فيما بعد لرقابة مجلس النواب دون غيره وهو نهج غريب اذ ان الدول التي تتبنى النظام اللامركزي تخضع هيئاتها المحلية لرقابة السلطة التنفيذية الاتحادية وليس للسلطة التشريعية، كون الرقابة وظيفة تمارسها السلطة الاتحادية والمحلية وفق الدستور والقانون لغرض تحقيق الأهداف المخطط لها منها الحفاظ على وحدة الدولة السياسية والقانونية[1].

ومن خلال التمعن بنصوص الدستور لم نجد رقابة تمارس من المحكمة الاتحادية العليا او أي جهة قضائية اتحادية على (إقليم كردستان) فاختصاصها يقتصر على الفصل في المنازعات التي تحصل بين الإقليم والمركز او بين الإقليم والمحافظات[2].

واخيراً ان المادة (١٢٣) من الدستور التي نصت على تفويض سلطات الحكومة الاتحادية للمحافظات او العكس جاءت غير سليمة، لان تفويض الاختصاصات يجب ان يكون جزئياً وليس كلياً، فضلاً عن ان التفويض يكون من الاسفل الى الاعلى هي حالة شاذة في التشريعات، فتفويض الاختصاصات في القانون العام جائز بناءً على نص صريح وهو ينحدر من اعلى الى أسفل وليس العكس[3]. حتى اصبحت الحكومات والإدارات المحلية لها من الصلاحيات ما يوازي ما للحكومة المركزية التي وجدت نفسها ملزمة دستورياً بالتنازل عن بعض صلاحياتها لهذه الوحدات الإدارية بغية النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للعراق الجديد.

ثانياً- المعوقات القانونية

على الرغم من السمات التي يتمتع بها قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم المرقم (٢١) لسنة

(١) فراس كوركيس عزيز وعلي عباس عبيد، الرقابة على أداء مجالس المحافظات في العراق بعد عام ٢٠٠٥، مجلة دراسات دولية، العدد (٧٥)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٨، ص ص١٧١-١٧٢.

(٢) المادة (٩٣) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

(٣)خضر عباس عطوان وعبد العظيم جبر حافظ، إشكالية اللامركزية الإدارية في دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥، مجلة دراسات سياسية، العدد (٢٧)، بيت الحكمة، بغداد،٢٠١٣، ص ص١٢٦-١٢٩.

٢٠٠٨ الا انه لا يخلو من بعض السلبيات شأنه في ذلك شأن القوانين الوضعية الاخرى، اذ يعاني من قصور من الناحية النظرية والعملية، فمن الناحية النظرية نجد ان المشرع عمد الى اجراء عدة تعديلات على القانون في فترات زمنية متقاربة، اذ صدر قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم عام ٢٠٠٨، وجاءت التعديلات الثلاثة في (٢٠١٠، ٢٠١٣، ٢٠١٨) على التوالي، ومن الناحية العملية فقد ادت بعض نصوص القانون الى تخبط مجالس المحافظات في عملها بسبب عدم وضوح ودقة المهام الموكلة اليها(١).

اذ نظم المشرع العادي الرقابة على مجالس المحافظات بقانون، إلا ان المساجلات السياسية أدت الى تشريع هذا القانون بطريقة توافقية، وكان ضعف الصياغة التشريعية من اهم الملاحظات التي رافقت قانون مجالس المحافظات غير المنتظمة بإقليم، الامر الذي القى بظلاله على نوعية وجودة الرقابة(٢).

إن منح صلاحيات تشريعية بموجب القانون المذكور لمجالس المحافظات وبدون وضع الاليات التي تؤمن عدم تعارضها مع الدستور من جهة، ومن جهة أخرى كيفية الرقابة على اصدار القوانين دون تنسيق مع المركز او دون النظر الى إمكانية تعارضه مع القوانين الصادرة عن السلطة الاتحادية، أدى الى تقييد الصلاحيات والاختصاصات المحلية بالرقابة السياسية والقضائية دون الإدارية، مخالفاً بذلك احكام الدستور، وهذا يؤشر ابتعاداً عن اللامركزية الإدارية نحو اللامركزية السياسية مما يجعل مجالس المحافظات والمحافظين في منأى عن رقابة السلطة المركزية في ممارستهم لأعمالهم(٣).

كما القانون رقم (٢١) لسنة (٢٠٠٨) جاء مفتقراً الى أدوات الرقابة والتي يستطيع من خلالها أعضاء مجلس المحافظة مراقبة الأجهزة التنفيذية في الوقت الذي اكتفى فيه القانون الى الإشارة الى الاستجواب كأداة رقابية على المهام التنفيذية، بينما أهمل بقية مظاهر الرقابة الأخرى، وهي أدوات كفيلة

---

(١) حنان محمد القيسي، الوجيز في شرح قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠١٢، ص١٣.

(٢) علي عباس عبيد وفراس كوركيس عزيز، أنماط العلاقة التفاعلية بين السلطة الاتحادية ومجالس المحافظات غير المنتظمة بإقليم، مجلة العلوم السياسية، العدد (٥٧)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٨، ص٢٢١.

(٣) عادل حسن جاسم وعلي حسين محمد، الرقابة على التشريع المحلي في العراق وإمكانية تطبيق الصلاحيات، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد (٣٥)، جامعة الكوفة، ٢٠١٨، ص ص٨-٩.

بتحقيق الرقابة على الأجهزة التنفيذية في المحافظة كشكل من اشكال الرقابة اللامركزية (الذاتية)[١].

إن تداخل الصلاحيات بين الحكومة المركزية والمحافظات غير المنتظمة بإقليم كان واضحاً، حيث وقع المشرع العراقي في قانون رقم (٢١) لسنة (٢٠٠٨) في خلط كبير بين مفهومي اللامركزية الادارية واللامركزية السياسية مما ادى الى تعطيل الاختصاص الرقابي للحكومة المركزية، والامر الاخر هو تعدد جهات الرقابة من قبل المشرع العراقي من خلال اناطة الرقابة بمجلس النواب والهيئات المستقلة[٢].

اما من ناحية جنس الرقابة، فقد اعطى القانون الصلاحية لمجالس المحافظات بممارسة الرقابة على جميع أنشطة الهيئات التنفيذية المحلية باستثناء المحاكم والوحدات العسكرية والكليات المعاهد، الا ان قانون رقم (١٩) لسنة (٢٠١٣) جاء ليعدل هذه المادة ليرفع الاستثناء ويجعل رقابة مجلس المحافظة على جميع أنشطة الهيئات التنفيذية بلا استثناء[٣].

وتستمر معوقات الرقابة المحلية في قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم (٢١) بسبب سعة الاختصاصات والصلاحيات التي منحها دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ للمحافظات وإدارتها[٤].

اما النقص التشريعي فيعد المعوق الأساس للعملية الرقابية المحلية، فهناك قوانين عدة لم يتم سنها الى الآن والتي من شأنها ان تعزز القدرات الرقابية على الهيئات المحلية، فغياب قانون مجلس الاتحاد الذي نصت عليه المادة (٦٥) من الدستور وهو الذي يمثل حكومات الأقاليم والمحافظات، فالأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم، لم تحدد بشكل واضح عند إقرار الدستور فقد ترك الدستور كل ما يتعلق بالعضوية في هذا المجلس إلى حين إصدار قانون لاحق من مجلس النواب، مما أعاق هذا النقص المؤسسي القدرات الرقابية للسلطة التشريعية الاتحادية، اذ ان الكثير من القوانين المتممة لفاعلية الاداء الرقابي لم

(١) احمد يحيى هادي الزهيري، التعديل الثاني لقانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم (١٩) لسنة (٢٠١٣) دراسة نقدية تحليلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد (٢)، جامعة الكوفة، ٢٠١٦، ص١٦١.

(٢) عمر جمعة عمران وعلاء عبيس راضي، مصدر سبق ذكره، ص٤٧٦.

(٣) المادة (٣)، قانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٣.

(٤) قانون المحافظات غير المنظمة بإقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨، الوقائع العراقية، العدد٤٠٧٠ في ٣١/ ٣/ ٢٠٠٨.

تشرع منها قانون الإدارات المحلية، قانون الصلاحيات الإدارية والمالية، قانون مجلس الاتحاد، لم تصدر هذه القوانين رغم اهميتها في تحقيق اهداف الأداء الرقابي الاتحادي والمحلي[1]. من النواقص التشريعية الأخرى، وكذلك عدم تشريع المادة (١٠٥) من الدستور والتي نصت على (انشاء هيئة حقوق الاقاليم والمحافظات).

يذكر ان المادة (٩٣) من الدستور جعلت الرقابة على دستورية التشريعات المحلية لمجالس المحافظات من اختصاص المحكمة الاتحادية العليا، بينما الاتجاه السليم يحتم ان يكون تطبيق اللامركزية الادارية من اختصاص الوظيفة الادارية في الدولة، لان طبيعة القرارات التي تصدرها تلك المجالس هي قرارات ادارية، وعليه ينبغي ان يكون القضاء الاداري هو المختص بالرقابة عليها وليس المحكمة الاتحادية العليا[2].

ان الصلاحيات الرقابية الممنوحة لمجلس النواب تتيح له الكثير من الحقوق منها اقالة المحافظ بناء على مقترح رئيس مجلس الوزراء لأسباب تتعلق بعدم النزاهة او هدر المال العام او استغلال المنصب وفقدان شروط العضوية وكذلك الاهمال والتقصير المتعمدين في المسؤولية والواجب، الا ان القانون بهذا الطرح قد ابتدع اختصاص جديد لمجلس النواب غير محدد في الدستور هذا من جهة ومن جهة اخرى يفترض ان اقالة المحافظ تكون من اختصاصات السلطة التنفيذية الاتحادية طالما ان المحافظات غير المنتظمة في اقليم تعمل وفق مبدأ اللامركزية، وهذا يعني انه يمثل السلطة التنفيذية الاتحادية في المحافظة وبالتالي لا دخل لمجلس النواب في هذا المجال كما لا يجوز الاختصاص على جهتين ما دام ان اقالة المحافظ مهمة تقع على عاتق مجلس المحافظة اي ان من يمتلك صلاحية التعيين يملك صلاحية الاقالة ولو لم ينص على ذلك القانون، وهذا كان احدا المحددات القانونية لفكرة الرقابة على الهيئات المحلية[3].

واخيراً احتوى قانون رقم (٢١) لسنة (٢٠٠٨) على إشكاليات كثيرة من بينها ما نصت عليه المادة

(١) المادة (٦٥)، الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.
(٢) خضر عباس عطوان وعبد العظيم جبر حافظ، مصدر سبق ذكره، ص١٢٢.
(٣) سامي نجم الحمداني، الادارة المحلية وتطبيقاتها والرقابة عليها، المركز القومي، القاهرة، ٢٠١٤، ص١٤٥.

(٢/ ثانيا) على ان (يخضع مجلس المحافظة والمجالس المحلية لرقابة مجلس النواب) وهذا يتعارض مع احكام الدستور ويخالف نظام اللامركزية الإدارية، حيث ان الدستور حدد اختصاصات مجلس النواب في المادة (٦١) على سبيل الحصر ولم يشر الى ان من ضمن صلاحياته الرقابة على مجالس المحافظات. وهذا خرق واضح لمبادئ اللامركزية الإدارية وعرقلة للمهام الرقابية مستقبلاً[١].

ثالثاً- معوقات السياسية

حداثة تجربة الحكم المحلي أولى هذه المعوقات[٢]. لهذا السبب يلاحظ غياب الاجهزة التنفيذية المحلية المرتبطة ادارياً بالسلطات المركزية (الوزارات)، مع تنامي الفساد والبيروقراطية التي تؤدي الى عدم القيام الواجب الرقابي الامثل، ناهيك عن عوامل اخرى تترك اثرها على الدور الرقابي منها عدم وجود ضوابط موضوعية لشروط الترشيح الى المجالس المحلية مما غيب جانبي الخبرة والمهنية مما انتج عدم معرفة طبيعة الدور الرقابي من قبل اعضاء السلطات المحلية الامر الذي أدى الى تدخلهم في عمل الاجهزة الادارية لضعف الدراية بالقانون الاداري والتدرج الهرمي للسلطات، اسباب كثيرة اخرى تمثلت بعدم المعرفة القانونية وقلة الثقافة واهمال التحسين المستمر للملاكات البشرية يقابله التقدم التكنولوجي والتقدم الاقتصادي زادت اعباء السلطات المحلية الامر الذي ترك آثاره على المستوى الرقابي الذي تقوم به تلك المجالس على الاجهزة التنفيذية[٣].

كما ان اعتماد التوافقية قلص الوظيفة الرقابية، وايضاً الجمود في الاداء الرقابي المركزي على الحكومات المحلية يعزى الى تجميد بعض الفقرات الدستورية[٤]، اذ أصبحت الأحزاب السياسية العراقية

(١) محمد عبد علي خضير الغزالي، مدى تطبيق قواعد اللامركزية الإدارية الإقليمية في التشريعات العراقية، مجلة الكوفة، العدد (٢/ ٤٥)، جامعة الكوفة، ٢٠٢٠، ص٢١٣.

(٢) جيف سيمونز، عراق المستقبل: السياسات الامريكية في اعادة تشكيل الشرق الاوسط، دار الساني، بيروت، ٢٠٠٣، ص٤١٢.

(٣) عمر جمعة عمران وعلاء عبيس راضي، مصدر سبق ذكره، ص ص٤٧٦-٤٧٧.

(٤) ياسر عطيوي وسامر مؤيد، مشكلة الاقاليم المتنازع عليها في ظل الدولة الفيدرالية، مجلة رسالة الحقوق، العدد٢، جامعة كربلاء، ٢٠١٠، ص١٢٣.

بعد عام ٢٠٠٣ ذات وجود فعلي، وتعددها سمة من سمات النظام السياسي العراقي سوآء على المستوى المحلي أو الوطني وبعد تشكيل مجالس المحافظات واجراء الانتخابات المحلية في عام ٢٠٠٥، قدمت الأحزاب السياسية مرشحيها للفوز بعضويه المجالس المحلية اذ برزت للأحزاب السياسية تأثيرات سلبية على عمل المجالس المحلية أدى إلى عرقله أداءها بشكل ملحوظ وأصبحت تلك الأحزاب تتنافس وتتصارع من اجل تحقيق اكبر قدر من النفوذ داخل مجالس المحافظات وليس من اجل تقديم الخدمات[١].

ومن اهم المعوقات السياسية التي واجهت الأداء الرقابي على الهيئات المحلية هي[٢]: التدخل الحزبي، عدم الاستقرار السياسي، المحاصصة السياسية، الفساد السياسي. هذه العوامل وغيرها أدت الى تعطيل او تراجع الوظيفة الإدارية الأهم في نهج اللامركزية الإدارية، أي ان بعضها مشكلات هيكلية وأخرى مؤسسية وثالثة بنيوية، تحتاج الى مديات زمنية لعلاجها، لكن هذا لا يمنع من الاعتراف بوجود فرص تشكل مناخات جيدة لتنشيط الجانب الرقابي المركزي واللامركزي.

الخاتمة:

نجاح اللامركزية الادارية قائم على ضمانات من اهمها وحدة التشريعات المنظمة لعمل الادارات المحلية، والقدر الكافي من الاستقلالية والحرية، مع الرقابة الفعالة الناجعة، لان اللامركزية الادارية قائمة على توزيع الصلاحيات والسلطات على جميع الشخصيات المعنوية القانونية وعدم حصرها لسلطات اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون العامة في السلطة المركزية.

اذاً فكرة الرقابة وضعت لتنظيم العلاقة القانونية السائدة ما بين جهات الادارة المركزية في الدولة من جهة والاشخاص القانونية الادارية اللامركزية من جهة اخرى، ولا تقتصر الرقابة على الشكل الافقي بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية داخل الدولة بل اخذت شكلا رأسيا

(١) شهد غالب علي، تأثير الصراع والتنافس بين الأحزاب السياسية العراقية على أداء مجالس المحافظات بعد عام ٢٠٠٨، رسالة ماجستير (غير منشورة) كليه العلوم السياسية، جامعه بغداد،٢٠١٩، ص١٣٤.

(٢) شيماء ياس قاسم محمد الدواي، الاستقلال المالي وأثره على الحكومات المحلية دراسة مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٨، ص ص١١٤-١٢٠.

منحدر من اعلى المستويات الى الأدنى، وهذا ما ظهر جلياً في النموذج المختار رغم انها تختلف في التطبيق وفي الطبيعة، فهناك رقابة سياسية وادارية وقضائية الا انها تباينت من مستوى الى اخر ومن شكل الى اخر استناداً الى ما فرضته السياقات القانونية والاجراءات العملية، اي ان الطبيعة المحلية للرقابة على اداء الحكومات المحلية تستلزم وجود عدة اركان من بينها التمتع باستقلال نسبي في الدولة، وان خضوع الهيئات المحلية للرقابة من قبل الحكومة الاتحادية في الدولة جاء في عدم وجود الاستقلال التام، وان حق الحكومة الاتحادية الرقابة على تلك الهيئات لضمان الوحدة السياسة العامة في الدولة.

والعراق تنقل ما بين المركزية الشديدة الى اللامركزية السياسية والإدارية، اذ ان طبيعة النظام الاداري قد اتسمت في ظل الانظمة الجمهورية السابقة باتخاذ المركزية الادارية في عملها رغم وجود نصوص قانونية تؤكد على الاخذ بنظام اللامركزية الادارية الا انها لم تفعل ظلت حبيسة الإطار النظري لأنها في الحقيقة لم ترغب في انشاء نظام ديمقراطي سليم يمثل رغبة الشعب في اختيار قادتهم. حتى غدت الرقابة بعد ذاك قائمة على ثلاث مستويات سياسية إدارية وقضائية لكنها تقترب من التنسيق أكثر من التشديد.

الاستنتاجات:

١-الوحدات المحلية في العراق تتمتع باستقلالية نسبية منحها المشرع الدستوري للحكومات المحلية، الا ان هذا لا يعني عدم خضوعها للمساءلة والرقابة عند مخالفتها لواجباتها الادارية والمالية، نظمها المشرع العادي في قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم بنوعين رقابة مركزية وأخرى لا مركزية.

٢-كما ان الرقابة التي تمارسها الهيئات المحلية الاعلى درجة على الهيئات المحلية الادنى في العراق تختلف قوة وضعف.

التوصيات:

عبر ما تم استعراضه في المطالب السابقة اتضح لنا ان لكل تجربة خصوصيتها، لذا يمكن ان يستفاد المشرع العراقي من التجارب الراسخة للنهوض بالواقع الرقابي على الحكم المحلي في العراق عبر تبني

بعض المضامين القانونية والإجراءات العملية. كما تحتاج التجربة الرقابية في العراق الى الهيئات المحلية لتصويب بعض الانحرافات وتقويم بعض الإجراءات، لذا توصي الدراسة بما يلي:

١-اجراء تعديلات دستورية لا سيما في الباب الرابع (اختصاصات السلطات الاتحادية) والباب والخامس (سلطات الأقاليم) لرفع الضبابية ووضع حدود بين المواد المتداخلة ومعالجة النقص التشريعي الواضح.

٢-اجراء تعديلات على بعض مواد القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المعدل، خصوصا ما يتعلق بالجوانب الرقابية على هيئات الحكم المحلي لإنضاج التنظيم القانون والممارسات العملية الإجرائية.

٣-ان تضمن التعديلات التوازن في العلاقة بين المركز والمحافظات مع الاحتفاظ بقدر من الاستقلالية لصالح المحافظات غير المنتظمة بإقليم شريطة عدم اضعاف المركز.

٤-ان تضمن التعديلات تعزيز وتقوية الرقابة الإدارية من خلال إعطاء دور واضح للسلطة التنفيذية عبر معالجة المادة (١٢٢) من الدستور سواء من خلال إعطاء دور للوزارات او الجهات غير المرتبطة بوزارة.

٥-تفعيل دور الرقابة اللامركزية لأنها من الأدوات الفاعلة والساندة للرقابة المركزية.

٦-معالجة مشكلة الانتقاص من السمو الدستوري الواردة في المادة (١١٥) التي تعطي الأولوية للمحافظات غير المنتظمة في إقليم في حالة الخلاف بين الحكومة والمركز.

المصادر

أولا- الدساتير

- دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥.

ثانيا- القوانين

- قانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٣.

•قانون المحافظات غير المنظمة بإقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨.

ثالثا- الكتب العربية والمعربة

•إبراهيم عبد العزيز شيحا، النظم السياسية والقانون الدستوري تحليل النظام الدستوري المصري، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

•ابراهيم عبد العزيز شيحا، مبادي واحكام القانون الاداري، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، ١٩٩٤.

•ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤.

•جميل احمد توفيق، ادارة الاعمال مدخل وظيفي، القاهرة، دار الجامعات المصرية، ١٩٩٩.

•جيف سيمونز، عراق المستقبل: السياسات الامريكية في اعادة تشكيل الشرق الاوسط، دار الساني، بيروت، ٢٠٠٣.

•حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في اوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠١.

•حسن مصطفى البحري، القانون الدستوري، ط ٢، ٢٠١٣.

•سامي نجم الحمداني، الادارة المحلية وتطبيقاتها والرقابة عليها، المركز القومي، القاهرة، ٢٠١٤.

•شمران حمادي، مبادئ النظم السياسية، ط١، شركة الطبع والنشر الاهلية، بغداد، ١٩٦٦.

•صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، الأنظمة السياسية، دار الحكمة، بغداد.

•عبد اللطيفٌ قطيشٌ، الادارة العامة من النظرية الى التطبيق دراسة مقارنه، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣.

•علي عباس عبيد، رقابة السلطة الاتحادية على اداء مجالس المحافظات المحلية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩.

•علي منصور، نظم الحكم والادارة في الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية، بيروت، دار الفتح للطباعة والنشر، ١٩٧١.

•فائز عزيز اسعد، نظرة في النظم الدستورية والسياسية العراقية، الماضي والحاضر والمستقبل، دار البستان للصحافة والنشر، بغداد، ٢٠٠٥.

•فؤاد العطار، القضاء الإداري (دراسة مقارنة) لأصول رقابة القضاء على أعمال الإدارة، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٦٣.

•فؤاد العطار، مبادئ الادارة العامة، القاهرة، دار النهضة، ١٩٧٢.

•كامل كاظم بشير الكناني وصبيح لفته فرحان الزبيدي، السلطات المحلية والتنمية: تحليل في اللامركزية الادارية والتنمية مع الاشارة الى التجربة العراقية، ط١، إثراء للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٢.

•مارشال ادورد ديموك واخرون، الادارة العامة، ترجمة ابراهيم علي البرلس، القاهرة، مؤسسة الحلبي، ١٩٦٧.

•ناظم عبدالواحد جاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط٢، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠١١.

•وحيد رأفت، وايت إبراهيم، القانون الدستوري، المطبعة العصرية، مصر، ١٩٣٧.

رابعاً- المجلات

•احمد سعيد نوفل واخرون، الازمة العراقية إلى اين؟، دورية فريق الازمات العربي، مركز دراسات الشرق الاوسط، العدد٩، عمان، ايلول ٢٠١٥.

•احمد يحيى هادي الزهيري، التعديل الثاني لقانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم (١٩) لسنة (٢٠١٣) دراسة نقدية تحليلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد (٢)، جامعة الكوفة، ٢٠١٦.

●حنان محمد القيسي، الوجيز في شرح قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠١٢.

●خضر عباس عطوان وعبد العظيم جبر حافظ، إشكالية اللامركزية الإدارية في دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥، مجلة دراسات سياسية، العدد (٢٧)، بيت الحكمة، بغداد،٢٠١٣.

●عادل حسن جاسم وعلي حسين محمد، الرقابة على التشريع المحلي في العراق وإمكانية تطبيق الصلاحيات، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد (٣٥)، جامعة الكوفة، ٢٠١٨.

●عامر حسن فياض، جدلية العلاقة بين الاستقلال والديمقراطية في الخطاب السياسي العراق المعاصر، مجلة العلوم السياسية، العدد٢٩، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٤.

●عباس فاضل، تجربة الحكم المحلي في العراق بين الواقع والطموح، المجلة العراقية للعلوم السياسية، السنة الثانية، العدد(١)، بغداد، ٢٠٠٨.

●علي عباس عبيد وفراس كوركيس عزيز، أنماط العلاقة التفاعلية بين السلطة الاتحادية ومجالس المحافظات غير المنتظمة بإقليم، مجلة العلوم السياسية، العدد (٥٧)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٨.

●عمر جمعة عمران وعلاء عبيس راضي، معوقات الرقابة على الوحدات الادارية المحلية ومتطلبات توازنها في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة مداد الآداب، العدد (٢٣)، العراقية، ٢٠٢١.

●فراس كوركيس عزيز وعلي عباس عبيد، الرقابة على أداء مجالس المحافظات في العراق بعد عام ٢٠٠٥، مجلة دراسات دولية، العدد (٧٥)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٨.

●محمد عبد علي خضير الغزالي، مدى تطبيق قواعد اللامركزية الإدارية الإقليمية في التشريعات العراقية، مجلة الكوفة، العدد (٢/ ٤٥)، جامعة الكوفة، ٢٠٢٠.

●نذير ثابت محمد علي، النصوص المنظمة لرقابة السلطة المركزية على الهيئات المحلية وأثرها في

نجاح نظام اللامركزية الإدارية في العراق، مجلة كلية الحقوق، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني، جامعة النهرين، ٢٠٢٣.

•ياسر عطيوي وسامر مؤيد، مشكلة الاقاليم المتنازع عليها في ظل الدولة الفيدرالية، مجلة رسالة الحقوق، العدد٢، جامعة كربلاء، ٢٠١٠.

خامساً- الاطاريح والرسائل

•احمد يحيى هادي، الدور الرقابي للبرلمان العراقي بعد ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٠.

•حسين علي طه، الرقابة الشعبية وسيلة إسهام الجماهير في السلطة، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٨١.

•ريم عبد الوهاب محمد رضا، أثر المجتمع المحلي في أداء مجالس المحافظات في العراق بعد عام ٢٠٠٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٩.

•شهد غالب علي، تأثير الصراع والتنافس بين الأحزاب السياسية العراقية على أداء مجالس المحافظات بعد عام ٢٠٠٨، رسالة ماجستير (غير منشورة) كليه العلوم السياسية، جامعه بغداد،٢٠١٩.

•شيماء ياس قاسم محمد الدواي، الاستقلال المالي وأثره على الحكومات المحلية دراسة مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٨.

م.د ايمان جواد عبد الكاظم جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

الكلمات المفتاحية: الصراع الفلسطيني الاسرائيلي أعملية الطوفان الأقصى حماس المقاومة الفلسطينية الاحتلال الاسرائيلي.

Summary

The continuation of the Israeli occupation of the land of Palestine and its aggressive practices against the Palestinian people and its holy sites is the main dilemma faced by the Palestinians since the declaration of the Balfour Declaration in 1917 until the present. This dilemma goes beyond the political dimensions to include humanitarian and cultural aspects.

The "Al-Aqsa flood" operation is of great importance, as it was established to change the reality that Israel sought to impose in the Gaza Strip. This operation led to the collapse of the Israeli strategy in dealing with Gaza, and revealed the abject failure of the various components of the military and security system that Israel relied on to implement its plans. The operation proved that Israeli intelligence estimates were inaccurate, which led to unexpected tactical surprises. This process has also resulted in political, social, economic and security repercussions on the Palestinian and Israeli sides, reflecting its profound impact on the course of the conflict.

The political scene in Israel, especially under the leadership of Prime Minister Benjamin Netanyahu, was marked by a hardline attitude towards the Palestinians, as repressive policies and

settlement activity in the occupied territories intensified. The "Al-Aqsa flood" operation came as a reaction to the arbitrary policy pursued by Israel in the Palestinian territories, which increased the feelings of frustration and anger among Palestinians. This operation is different from the previous wars fought by Israel with the Palestinian resistance factions in Gaza led by Hamas.

ملخص:

يعتبر استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأرض فلسطين وممارساته العدوانية بحق الشعب الفلسطيني ومقدساته، المعضلة الرئيسية التي يعاني منها الفلسطينيون منذ إعلان وعد بلفور عام ١٩١٧ وحتى الوقت الحاضر. هذه المعضلة تتجاوز الأبعاد السياسية لتشمل جوانب إنسانية وثقافية، حيث يعاني الفلسطينيون من فقدان الهوية والانتماء نتيجة الانتهاكات المستمرة.

تكتسب عملية "طوفان الأقصى" أهمية استراتيجية كبيرة، إذ أسست لتغيير الواقع الذي سعت إسرائيل لفرضه في قطاع غزة. أدت هذه العملية إلى انهيار الاستراتيجية الإسرائيلية في التعامل مع غزة، وكشفت الفشل الذريع لمختلف مكونات المنظومة العسكرية والأمنية التي اعتمدت عليها إسرائيل في تنفيذ خططها. فقد أثبتت العملية أن التقديرات الاستخباراتية الإسرائيلية لم تكن دقيقة، مما أدى إلى مفاجآت تكتيكية لم تكن متوقعة. كما نتج عن هذه العملية تداعيات سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، مما يعكس تأثيرها العميق على مجريات الصراع. تميز المشهد السياسي في إسرائيل، خاصة تحت قيادة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، بموقف متشدد تجاه الفلسطينيين، حيث ازدادت حدة السياسات القمعية والاستيطان في الأراضي المحتلة. جاءت عملية "طوفان الأقصى" كرد فعل على السياسة التعسفية التي اتبعتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، والتي زادت من مشاعر الإحباط والغضب لدى الفلسطينيين. تختلف هذه العملية عن الحروب السابقة التي خاضتها إسرائيل مع فصائل المقاومة الفلسطينية في غزة بقيادة حماس، سواء من حيث الأهداف التي تسعى حماس لتحقيقها، مثل التحرير والكرامة، أو من حيث الخسائر التي تكبدتها إسرائيل، مما يعكس تحولًا نوعيًا في طبيعة الصراع.

في هذا السياق، تطرح عملية "طوفان الأقصى" تساؤلات حول مستقبل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ومدى إمكانية تحقيق تسويات سياسية في ظل استمرار التصعيد. كما تفتح النقاش حول دور المجتمع الدولي في معالجة القضية الفلسطينية، وما إذا كان هناك أمل في تحقيق السلام العادل في ظل هذه الظروف المعقدة.

المقدمة:

تفاقمت المواجهات بين الفلسطينيين والعدو الصهيوني في سياق الصراع العربي-الصهيوني، خاصة بعد وصول حكومة نتنياهو إلى الحكم. شهدت الأعوام الأخيرة تصعيدًا ملحوظًا في عمليات المقاومة، خاصة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣، حيث زادت الاشتباكات المسلحة في الضفة الغربية والقدس. ردًا على ذلك، نفذت إسرائيل عمليات عسكرية ضد ما تصفه بـ "البؤر الإرهابية"، مع تزايد التوترات الداخلية الناجمة عن صعود اليمين المتطرف.

في السابع من تشرين الاول ٢٠٢٣، نفذت حركة حماس هجومًا مفاجئًا ضد مواقع للجيش الإسرائيلي في محيط قطاع غزة، حيث تمكنت من السيطرة على قاعدة عسكرية وعدد من المستوطنات، مما أسفر عن مقتل أكثر من ٣٠٠٠ إسرائيلي وإصابة حوالي ٦٠٠٠ آخرين. أطلق على هذه العملية اسم "طوفان الأقصى"، وجاءت ردًا على الاعتداءات المتكررة من قبل الحكومة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، بما في ذلك انتهاكات حقوقهم واعتداءات المستوطنين. تستمر إسرائيل أيضًا في حصار غزة منذ عام ٢٠٠٦، وتفشل في معالجة قضية الأسرى الفلسطينيين، بينما يزداد ضعف الموقف العربي تجاه هذه الانتهاكات.

مشكلة: يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال مجموعة من الأسئلة، الاتي:

١. ما هي العوامل التي أدت إلى تصعيد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بعد عملية "طوفان الأقصى"؟

٢. كيف أثرت هذه العملية على توازن القوى بين الفلسطينيين وإسرائيل؟

٣. ما هي ردود الفعل الدولية تجاه التصعيد الأخير في الصراع؟

ينقسم البحث إلى أربعة محاور رئيسة، وهي:

المحور الاول: السياق التاريخي لعملية طوفان الأقصى

المحور الثاني: دوافع عملية "طوفان الأقصى"

المحور الثالث: تأثير عملية طوفان الاقصى على فلسطين واسرائيل

المحور الرابع: مستقبل طوفان الاقصى

المحور الاول: السياق التاريخي لعملية طوفان الأقصى

- المرحلة الاولى من حرب العالمية الاولى _ معاهدة اوسلو ١٩٩٣

كانت فلسطين جزءًا من الدولة العثمانية حتى استولى عليها البريطانيون خلال الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، حيث فرضوا عليها نظامًا استعماريًا مؤقتًا تحت مسمى "الانتداب"، وذلك نيابةً عن عصبة الأمم واستمر هذا الانتداب بين عامي ١٩١٩ و١٩٣٩.

في فترة الانتداب البريطاني، بدأت خطة لتوطين اليهود الأوروبيين في فلسطين. بريطانيا وعدت الحركة الصهيونية والرأسماليين اليهود بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وذلك عبر ما يُعرف بوعد بلفور الصادر في عام ١٩١٧. على إثر ذلك، دفعت الحركة الصهيونية بهجرة أعداد كبيرة من يهود شرق أوروبا إلى فلسطين، التي كانت آنذاك مأهولة بأجداد الفلسطينيين الحاليين، حيث كان ٩٦٪ من سكانها من العرب المسلمين. بين عامي ١٩١٧ و١٩٤٧، شهدت فلسطين تدفق عصابات صهيونية مسلحة تم دعمها وتسليحها من قبل القوى الغربية، وعلى رأسها بريطانيا والولايات المتحدة [١].

(١) مركز الحضارة للدراسات والبحوث، الملحمة الفلسطينية الجارية لم تبدأ في ٧ اكتوبر شبكه الانترنت على الرابط https://hadaracenter.com .

مع تزايد اضطهاد اليهود في أوروبا، خاصة خلال الحرب العالمية الثانية واضطهاد هتلر لليهود في ألمانيا، استغلت الحركة الصهيونية ما عُرف بـ"الهولوكوست" لجذب التعاطف الدولي. هذا التحرك ساهم في تهجير مئات الآلاف من اليهود إلى فلسطين. وفي ظل هذا التحول، اندلعت مواجهات مسلحة بين اليهود والعرب، وتم تنفيذ العديد من المجازر بحق الفلسطينيين لإجبارهم على الهجرة من مدنهم وقراهم، لتتمكن العصابات اليهودية من الاستيلاء على أراضيهم ومنازلهم. وفي ١٥ مايو ١٩٤٨، أُعلن قيام دولة إسرائيل. نتيجة للمواقف الدولية وانحياز القوى الكبرى، خسر العرب الحرب أمام تلك العصابات في عام ١٩٤٨، وأصبحت إسرائيل دولة معترفًا بها دوليًا من قبل القوى الغربية [١].

منذ عام ١٩٣٧، رفض الفلسطينيون ومعهم الدول العربية مشاريع تقسيم فلسطين بينهم وبين اليهود، وأصروا على المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الصهيوني. وفي عام ١٩٦٧، شنت إسرائيل حربًا جديدة استولت خلالها على كامل فلسطين، إضافة إلى أراضٍ عربية أخرى، مثل سيناء المصرية والجولان السورية. وفي عام ١٩٧٣، شنت مصر وسوريا حربًا على إسرائيل وحققتا بعض المكاسب العسكرية التي مكنت مصر لاحقًا من استعادة سيناء عبر المفاوضات، في حين بقيت الجولان والأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي [٢].

استمر الفلسطينيون في المقاومة والنضال المسلح لاستعادة أراضيهم. ومع تراجع الدعم الدولي للقضية الفلسطينية وتصاعد الهيمنة الأمريكية الداعمة لإسرائيل، تراجعت منظمة التحرير الفلسطينية عن موقفها السابق، وقبلت بإقامة دولة فلسطينية على الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧. وفي عام ١٩٩٣، تم التوصل إلى اتفاق أوسلو، حيث اعترفت منظمة التحرير

---

(١)عبد الرحمن عادل التصعيد الاسرائيلي واستمرار المقاومة في الضفة الدلالات والمالات مركز الحضارة للدراسات والبحوث العدد ٢٩ ابريل ٢٠٢٣، ص ٢٥ .

(٢)محمد كمال محمد أطوفان الأقصى سفينة نجاة: الموقف في القدس والضفة والسلطة، موقع الكتروني، https://hadaracenter.com.

بإسرائيل ضمن حدود ١٩٤٨، مقابل التفاوض على السلام واستعادة جزء من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ [١].

- المرحلة الثانية: الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (١٩٩٣- ٢٠٢٣)

في عام ١٩٩١، بدأت مفاوضات ثنائية بين إسرائيل والفلسطينيين، أسفرت عن اتفاق لإقامة سلطة فلسطينية على ما تبقى من الأراضي الفلسطينية، التي تشكل نحو ٢٢٪ من مساحة فلسطين التاريخية، وتشمل الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة. وفي ٥ أبريل ١٩٩٤، تم توقيع "اتفاق القاهرة" الذي نص على إقامة حكم ذاتي فلسطيني محدود في الضفة الغربية وقطاع غزة لمدة خمس سنوات، يبدأ بانسحاب إسرائيلي فوري وجزئي من أريحا في الضفة ومن قطاع غزة خلال ثلاثة أسابيع من تاريخ التوقيع. كما تم توقيع بروتوكولات لتنظيم العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية بين الجانبين، بما في ذلك "بروتوكول باريس" الاقتصادي، وإنشاء قوات الشرطة الفلسطينية [٢].

في إطار "اتفاق أوسلو"، الذي تم التوصل إليه برعاية الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ بين رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين، تم تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق: "أ" التي كانت تحت سيطرة فلسطينية كاملة، "ب" التي كانت تحت سيطرة مشتركة، و"ج" التي بقيت تحت السيطرة الإسرائيلية، على أن تُؤجل المفاوضات بشأنها. بموجب هذا الاتفاق، تنازلت السلطة الفلسطينية عن ٧٨٪ من الأراضي الفلسطينية، مقابل اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية (فتح) كممثل شرعي للشعب الفلسطيني [٣].

---

(١) المصدر نفسه.

(2) Dettmer, Jamie. “The Two-State Solution Is Dead. Why Pretend Anymore?” POLITICO, POLITICO, 19 Jan. 2024, www.politico.eu/article/why-pretend-anymore-two-state-solution-dead-israel-gaza-palestine-war .

(٣) سيف الدين عبد الفتاح، المقاومة عز وتمكين لا مقاومة ومساومه، مجلة المسلم المعاصر، مجلد ٣١، العدد ١٢٢، ٢٠٠٦، ص١٦٧.

ورغم توقيع اتفاقيات السلام، ماطلت إسرائيل في تنفيذ التزاماتها المتعلقة بتسليم الأراضي، واستمرت في سياسة الاستيطان والاعتداءات اليومية على الفلسطينيين من خلال القتل والاعتقال، مما أدى إلى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١. وفي إطار تعزيز سيطرتها، أنشأت إسرائيل جدارًا عازلاً اقتطع مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية التي كانت مخصصة لدولة فلسطينية. نتيجة لتجدد الصراع، انسحبت إسرائيل أحاديًا من قطاع غزة عام ٢٠٠٥، لكنها أبقت على سيطرتها على الأجواء والمياه والمعابر الحدودية، مما حول القطاع إلى منطقة محاصرة.

بعد انسحاب إسرائيل، تصاعد الصراع الداخلي الفلسطيني بين حركتي حماس وفتح، حيث فازت حركة حماس في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٦ وشكلت حكومة بقيادة إسماعيل هنية. إلا أن المجتمع الدولي رفض هذه الحكومة وحجب عنها الأموال والمساعدات، بحجة أن حماس لا تعترف بإسرائيل ولا تلتزم باتفاقيات السلام. تصاعدت الخلافات الداخلية، واندلع صراع مسلح بين حماس وفتح في عام ٢٠٠٧، مما أدى إلى انقسام داخلي. وفي العام نفسه، عقد مؤتمر أنابوليس في الولايات المتحدة، حيث تم تبني "حل الدولتين" كنموذج للتسوية، إلا أن الصراع استمر بين حماس والفصائل الفلسطينية من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، مع تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين [1].

منذ عام ٢٠٠٨، شهدت المنطقة جولات متكررة من التصعيد بين المقاومة الفلسطينية في غزة والضفة الغربية والقوات الإسرائيلية، بما في ذلك الحروب في أعوام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ٢٠١٢، ٢٠١٤، ٢٠١٨، و٢٠٢١. تزامن ذلك مع استمرار إسرائيل في سياستها التوسعية عبر الاستيطان في الضفة الغربية وتهويد القدس الشرقية. تصاعدت الاعتداءات من قبل المستوطنين على

(1)Alterman, Jon B. “A Different Two-State Solution.” Center for Strategic and International Studies (CSIS), Center for Strategic and International Studies (CSIS), 10 Jan. 2024, www.csis.org/analysis/different-two-state-solution .

الفلسطينيين، مما أدى إلى جولات من المواجهات بين المقاومة الفلسطينية والقوات الإسرائيلية [١].

في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، اندلعت جولة جديدة ومختلفة من الصراع، بعد اعتداءات إسرائيلية متواصلة على القدس والمسجد الأقصى وسكان الضفة الغربية، واستمرار الحصار الخانق على قطاع غزة. أدى هذا إلى تعقيد مسار قضية التحرر والاستقلال، وتجمد "حل الدولتين"، مما يستدعي تجديد المقاومة وإحياء الجهود من أجل تحرير فلسطين [٢].

المحور الثاني: دوافع عملية "طوفان الأقصى"

أسباب التصعيد في وتيرة ونوعية المقاومة الفلسطينية إلى مجموعة من العوامل [٣].

١. التهجير المستمر للفلسطينيين: تواصل إسرائيل سياسة التهجير وضم الأراضي، حيث تسيطر على مناطق "ج" التي تشكل حوالي ٦٢٪ من مساحة الضفة الغربية، وتلاحق الفلسطينيين في مناطق السلطة (أ و ب) التي تبلغ ٣٨٪ فقط، مما يعيد الاحتلال نفوذه عليها .

٢. تصاعد التطرف الاستيطاني: شهدت السنوات الأخيرة زيادة في عنف المستوطنين، مدعومةً من حكومة الاحتلال، خاصة بعد تولي إيتمار بن غافير منصب وزير الأمن. وفقًا لتقرير هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، ارتفعت وتيرة الاستيطان بشكل غير مسبوق، مع وجود حوالي ٧٥٠ ألف مستوطن في أكثر من ٣٦٠ مستوطنة، مما يحتل ٩,٦٪ من مساحة الضفة.

٣. التوتر في القدس: تتواصل محاولات تقسيم المسجد الأقصى مكانيًا وزمانيًا، مع تصاعد الانتهاكات اليومية بحق الفلسطينيين، بما في ذلك الاعتقالات والاقتحامات وهدم المنازل.

٤. جيل مقاوم جديد: نشأ جيل من مواليد الألفية الثانية شهد مشاهد عنف الاحتلال، ولم

---

(١) محمد كمال محمد، مصدر سبق ذكره.

(٢) سيف الدين عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٨.

(٣) ساري عرابي المقاومة في الضفة الغربية مساراتها وافاقها مركز الزيتونة للدراسات ولاستشارات تونس ديسمبر ٢٠٢٢، على الرابط https://cutt.us/XMgex .

يعيش الانتفاضات السابقة، مما يجعله يشعر بعدم وجود أفق سياسي أو أمل في مستقبل آمن.

٥. أولوية التطبيع: تركز إدارة بايدن على تعزيز التطبيع العربي-الإسرائيلي، مما أدى إلى تجاهل معالجة القضية الفلسطينية بشكل جذري، والاكتفاء بنظرة إنسانية تحت مسمى "السلام الاقتصادي".

٦. سياسات حكومة نتنياهو: تسعى الحكومة نحو حسم الصراع من خلال تنفيذ عمليات اغتيال لقادة المقاومة، وفرض إجراءات تضييق على الفلسطينيين، بالإضافة إلى الاقتحامات العسكرية في المدن الفلسطينية. ووفقًا لتقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، قُتل ١٧٢ فلسطينيًا منذ بداية ٢٠٢٣، مع زيادة في الاعتداءات الشهرية من المستوطنين بنسبة ٣٩٪ عن العام السابق [١].

المحور الثالث :تأثير عملية طوفان الاقصى على فلسطين واسرائيل

اولا: تأثيرات عملية "طوفان الأقصى" على فلسطين يمكن توضيحها على النحو التالي:

(أ) التطور في التكتيكات العسكرية لحركة حماس: أحدثت العملية التي نفذتها حماس صدمة في إسرائيل، حيث وصف موقع "تايمز أوف إسرائيل" الوضع بالقول: "إسرائيل تتعرض للمفاجأة مرة أخرى بعد ٥٠ عاماً من حرب ١٩٧٣، وهذه المرة على يد حماس". خلال هذه العملية، أظهرت حماس تطورًا كبيرًا في تكتيكاتها العسكرية، بدءًا من توقيت العملية الذي جاء في يوم عيد بهجة التوراة في إسرائيل، وهو توقيت استراتيجي [٢].

استخدمت حماس أسلوب الخداع في تنفيذ العملية، حيث بدأت الهجمات فجر ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ بإطلاق آلاف الصواريخ على جنوب إسرائيل، مما شكّل غطاءً لعملية تسلل قامت بها

(١) عبد الرحمن عادل التصعيد الاسرائيلي واستمرار المقاومة في الضفة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، ال عدد ٣ اكتوبر ٢٠٢٣، ص ٢٠.

(٢)شيماء منير، الحرب في غزه وانعكاساتها الاستراتيجية على القضية الفلسطينية، مركز الاهرام للدراسات السياسية، القاهرة، نوفمبر ٢٠٢٣، ص ٨٥.

عناصر الحركة. نجحت العناصر في تدمير أجزاء من الجدار العازل والتسلل إلى داخل الأراضي الإسرائيلية عبر البر والجو والبحر، باستخدام الطائرات الشراعية والقوارب. كما أعلنت كتائب القسام أن سلاحها الجوي شارك بـ ٣٥ طائرة انتحارية من طراز الزواري في مختلف محاور القتال خلال الساعات الأولى من العملية.شملت الهجمات سيطرة حماس على بعض المعدات والآليات العسكرية الإسرائيلية، وأسر عدد كبير من الجنود والمدنيين، إلى جانب السيطرة المؤقتة على بعض القواعد العسكرية، مثل قاعدة "رعيم"، مقر فرقة غزة في الجيش الإسرائيلي، قبل أن تستعيدها القوات الإسرائيلية في وقت لاحق [١].

واخير يتضح من العملية العسكرية التي نفذتها حماس أن الحركة باتت تعتمد على استراتيجيات متعددة المستويات بدلاً من الاقتصار على الهجمات الصاروخية فقط. كما ابتكرت أساليب جديدة مثل استخدام الطائرات الشراعية والمُسيَّرات الانتحارية، إضافة إلى استخدام الدراجات النارية لنقل المقاتلين من قطاع غزة إلى داخل الأراضي الإسرائيلية. كما لجأت إلى نقل ساحة القتال إلى داخل المستوطنات الإسرائيلية، ما ساهم في تحييد سلاح الجو الإسرائيلي.

(ب) الحسابات السياسية لحماس في اختيار توقيت العملية: يثير توقيت إطلاق عملية "طوفان الأقصى" تساؤلات حول حسابات حماس السياسية. فقد اختارت الحركة شهر أكتوبر لتنفيذ العملية، وهو توقيت يحمل دلالات تاريخية مرتبطة في الذاكرة العربية بحرب أكتوبر ١٩٧٣. ومن المحتمل أن تكون حماس سعت من خلال هذا التوقيت إلى تعزيز مسار المواجهة العسكرية التاريخية مع إسرائيل، والتأكيد على استمرارية الصراع [٢].

ثانيا: تأثير عملية "طوفان الأقصى" على إسرائيل يمكن توضيح تداعياتها على النحو التالي:

١. تصاعد الخسائر البشرية في إسرائيل: أسفرت العملية عن خسائر بشرية غير مسبوقة

---

(١)المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسات، عملية طوفان الاقصى انهيار الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه غزه، قطر، الدوحة، ١٢ اكتوبر ٢٠٢٣، ص ٦١.

(٢) شيماء منير، مصدر سابق، ص٨٥.

لإسرائيل في سياق مواجهاتها مع الحركات الفلسطينية. تشير التقديرات الحالية إلى مقتل أكثر من ٣٠٠٠ شخص وإصابة أكثر من ٥٠٠٠ آخرين. جاءت هذه العملية في وقت كانت تشهد فيه العلاقات العربية-الإسرائيلية تحولات إيجابية باتجاه تطبيع العلاقات، ما يثير احتمال أن تكون حماس قد استهدفت هذه العملية لتعطيل هذه التطورات. هذا الهدف قد يتماشى مع مصالح إيران التي لا ترغب في تعزيز هذه العلاقات أيضًا [١].

٢. الإخفاق الاستخباراتي الإسرائيلي: كشفت عملية "طوفان الأقصى" عن فشل واضح في الأجهزة الاستخباراتية الإسرائيلية. تمكنت حماس من تنفيذ هجوم منسق ومباغت على عدة جبهات دون أن تكتشف الاستخبارات الإسرائيلية خطط الحركة مسبقًا. تعرضت الأجهزة الأمنية لانتقادات لاذعة بسبب عدم قدرتها على التنبؤ بالهجوم أو توجيه الحكومة للاستعداد له بشكل مناسب، رغم الموارد الكبيرة التي تمتلكها [٢].

٣. عجز الدفاعات الجوية الإسرائيلية: على مدى السنوات الماضية، روجت إسرائيل لقدراتها الدفاعية، وخاصة منظومة "القبة الحديدية"، على أنها ضمانة لحماية الأجواء الإسرائيلية. إلا أن الهجوم الأخير لحماس أظهر ثغرات كبيرة في هذه الدفاعات، حيث فشلت في رصد الطائرات الشراعية التي استخدمتها الحركة للوصول إلى عمق بعض المناطق الإسرائيلية، مما وضع مصداقية المنظومة الدفاعية تحت التساؤل.

٤. إنهاك القوات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية: أظهرت عملية "طوفان الأقصى" مدى إنهاك القوات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية. فقد عانت هذه القوات في الأشهر الماضية من اضطرابات داخلية بسبب الاحتجاجات المستمرة ضد خطة التعديلات القضائية التي طرحها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. هذه الاحتجاجات أدت إلى انقسامات داخل الجيش، حيث أعلن

(١)احمد عدنان كاظم الكناني، طوفان الاقصى تحول نوعي وتغيير في مسارات المقاومة مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٣، ص ١٥.
(٢) المصدر نفسه أص ١٦.

بعض الجنود رفضهم للخدمة، مما زاد من الضغط على المؤسسة العسكرية في مواجهة التحديات الأمنية المتزايدة [1] .

المحور الرابع: مستقبل طوفان الاقصى

- السيناريو الاول: تطور الصراع لمصلحة لكيان الصهيوني

تطور الصراع لمصلحة الكيان الصهيوني يشكل جانبًا مهمًا في التحليل السياسي والاستراتيجي للقضايا الشرق أوسطية. يعكس هذا التطور تأثير عدة عوامل على مجريات النزاع ويعزز موقف "إسرائيل" في الصراع الفلسطيني والعربي أو قد تزداد حدة التوتر والمواجهة بين فلسطين و"إسرائيل"، خاصة في ظل التنافس المتزايد بين الصين وروسيا من جهة، والولايات المتحدة من جهة أخرى. حيث تركز الولايات المتحدة اهتمامها على المنطقة الغنية بالموارد والنفوذ، وتسعى للحد من تمدد النفوذ الصيني والروسي. قد يكون تصاعد الأحداث حول "الأقصى" جزءاً من هذا التوجه. ويعزز هذا السيناريو عدة معطيات، منها تعميق علاقات الكيان الصهيوني مع بعض الدول العربية في مجالات متعددة (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية)، مما يمنح "إسرائيل" فرصة للتأثير في العلاقات العربية الداخلية. إضافة إلى ذلك، تسهم الصراعات الداخلية في بعض الدول العربية، القائمة على أسس عرقية وطائفية، في خدمة مشروع تقسيم هذه الدول، إلى جانب ضعف الجامعة العربية وتراجع العمل العربي المشترك [2].

- الجانب الفلسطيني: الصراعات الداخلية بين الفصائل الفلسطينية وفشلها في الوصول إلى صيغة مشتركة للعمل، إضافة إلى تراجع ثقافة المقاومة لصالح التطبيع والسلام. كما تتزايد الروابط المصلحية بين بعض الأطراف الفلسطينية و"إسرائيل" على حساب مشروع الوحدة الوطنية الفلسطينية.

---

(١)احمد عدنان كاظم الكناني، مصدر سبق ذكره، ص ١٦ .

(٢) خالد هشام، طوفان الاقصى واعادة توجيه الاهتمام الامريكي بالشرق الأوسط، مجلة حمورابي، بغداد، مركز حمورابي، ٢٣، كانون الاول ٢٠٢٣، ص ٦.

• الجانب الصهيوني: تتمثل قوة الكيان الصهيوني في الوحدة بين مختلف أطياف المجتمع الصهيوني، خاصة بعد عملية "طوفان الأقصى"، بالإضافة إلى تعزيز قوتهم في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية العسكرية. وقد نجحوا في إقامة علاقات سياسية واقتصادية وأمنية مع الدول العربية والإسلامية، مما زاد من الضمانات الدولية لحماية أمن "إسرائيل". هذا الدعم تجلى من خلال زيارة العديد من رؤساء الدول الأوروبية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى الكيان الصهيوني لتعزيز موقفه كالدولة الأقوى في منطقة الشرق الأوسط.

• الصعيد العربي والإسلامي: تشهد المنطقة العربية تراجعًا اقتصاديًا نتيجة ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وزيادة الاعتماد على الاقتصاد الدولي والمساعدات الخارجية. كما تزايدت حدة الانقسامات الطائفية والعرقية والمطالب بالحقوق الذاتية على الصعيدين السياسي والعربي والإسلامي. ويظهر أيضًا تقدم ملف تطبيع العلاقات بين الدول العربية والإسلامية والكيان الصهيوني.

• الصعيد الدولي: تستمر السيطرة الأمريكية على النظام الدولي، مع عدم قدرة الدول المعارضة لسياساتها على المشاركة الفعالة في القرارات الدولية. الولايات المتحدة تواصل الهيمنة على مصادر الطاقة في الخليج العربي والعراق، مما يؤثر على سوق النفط. كما أن الدور الأوروبي يساند السياسات الأميركية تجاه الحرب في غزة، في حين تراجع دور الأمم المتحدة وضعف قدرتها على إصدار قرارات لوقف الحرب في فلسطين بسبب تدخلات الولايات المتحدة الأمريكية.

• السيناريو الثاني: تقدّم المشروع العربي على حساب المشروع الصهيوني من الممكن أن يؤدي استمرار المقاومة الفلسطينية إلى إضعاف الكيان الصهيوني ودفعه نحو التفاوض والاعتراف بدولة فلسطينية. على الرغم من صعوبة تحقيق هذا السيناريو، إلا أنه يبقى احتمالاً وارداً، وذلك استنادًا إلى عدة عوامل، منها: تصاعد قوة المقاومة الفلسطينية، تراجع النفوذ الإسرائيلي على الساحة الدولية بسبب المجازر والانتهاكات التي يرتكبها بحق الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى

تزايد التضامن العربي مع المقاومة الفلسطينية على مختلف المستويات[1].

وهناك عدة شروط ومحددات لتحقيق هذا السيناريو، تتمثل فيما يلي:

- الجانب الفلسطيني: يتطلب من الجانب الفلسطيني اتخاذ خطوات معينة، منها اندلاع انتفاضة شاملة، وحرب استنزاف تضعف الكيان الصهيوني من خلال عمليات مستمرة تُرهقه، مع توسيع جبهة المقاومة. كما يتطلب توحيد الصف الوطني الفلسطيني بين جميع الفصائل واعتماد خيار المقاومة، إلى جانب الحصول على الدعم الشعبي والدولي لغزة والقضية الفلسطينية. بالإضافة إلى ذلك، سيكون تحقيق مكاسب استراتيجية للفلسطينيين جزءًا أساسيًا في نجاح هذا السيناريو[2].
- الجانب الصهيوني: هناك عدة عوامل قد تسهم في تحقيق هذا السيناريو. من أبرزها تفاقم الأزمات الاقتصادية نتيجة الاستنزاف المستمر بسبب محاولات القضاء على حماس. كذلك، قد تؤدي الصراعات الداخلية بين القوى السياسية والاجتماعية في إسرائيل، خاصة بعد عملية طوفان الأقصى، إلى إلقاء اللوم على نتنياهو بسبب الخسائر التي تكبدها الإسرائيليون. إلى جانب ذلك، يمكن أن تفشل سياسة الاستيطان، مما يؤدي إلى زيادة الهجرة المعاكسة لليهود وتراجع معدلات الهجرة إلى إسرائيل. على عدة أصعدة، تكبد الكيان الصهيوني خسائر فادحة؛ حيث تلقى الاقتصاد الإسرائيلي ضربة قاسية، ونزح عشرات الآلاف من سكان المناطق الشمالية والجنوبية، مع بقاء الآلاف في الملاجئ، فضلًا عن الخسائر البشرية التي خلفتها الحرب. بالإضافة إلى ذلك، يشهد الداخل الإسرائيلي تأثيرات واضحة، مثل فشل نظريات الردع الإسرائيلية في مواجهة الفصائل الفلسطينية، وتصدع تحالف الليكود، وازدياد قوة المعارضة داخل إسرائيل [3].
- المستوى العربي والإسلامي: هناك عدة عوامل يمكن أن ترجح كفة القضية الفلسطينية.

---

(١) موقف دولي وعربي منقطع النظير لفلسطين بعد طوفان الأقصى"، الرابط التالي:
https://www.winwin.com .

(٢)سعيد الحاج، طوفان الأقصى.. مكاسب إستراتيجية لن تغيرها التفاصيل، موقع الجزيرة الرابط التالي :
https://www.aljazeera.net .

(٣)خسائر تكبدتها إسرائيل بسبب طوفان الأقصى حتى الآن، الرابط التالي: https://sputnikarabic.ae

من أبرزها تطور الإرادة السياسية والاقتصادية والعسكرية للعالم العربي في الضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات تتعلق بالحقوق الفلسطينية والسعي نحو سلام دائم. كذلك، قد تحدث تغيرات داخل الدول العربية تُسهم في استعادة القرار العربي وإنهاء مسار التطبيع، رغم أن ذلك يبقى غير مرجح في ظل المعطيات الحالية [1].

• الصعيد الدولي: يمكن الإشارة إلى عدة جوانب على هذا الصعيد. أولاً، إذا تراجعت هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي وشهدنا تحولًا نسبيًا في موقفها من الصراع بسبب تزايد التهديدات لمصالحها في المنطقة العربية، فقد يضعف الدعم الأمريكي لإسرائيل. كذلك، تراجع الدعم الدولي للكيان الصهيوني على مختلف الأصعدة نتيجة انتهاكاته المتواصلة لحقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، تطور دور الصين وروسيا في المنطقة مؤخرًا، نظرًا لمصالحهما الاستراتيجية في العالم العربي، قد يسهم في تقليص نفوذ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط [2].

من ناحية أخرى، التحولات العالمية نحو نظام متعدد الأقطاب والحرب المستمرة في غزة بعد معركة طوفان الأقصى أسهمت في إعادة صياغة المفاهيم الدولية، حيث تحولت إسرائيل من كونها الحليف الأساسي لضمان أمن حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة إلى عبء ثقيل على واشنطن.

• السيناريو الثالث: التهدئة بين العرب و"الإسرائيليين"

قد تشهد المنطقة العربية حالة من التهدئة بين العرب والكيان الصهيوني، بما في ذلك العراق، وسط تحركات تهدف إلى توقيع اتفاقات أمنية مع إسرائيل. إلا أن هذه التهدئة قد تأتي على حساب الفلسطينيين أنفسهم. رغم دعمها القوي لإسرائيل، سعت الولايات المتحدة إلى تجنب تصعيد الحرب وتوسيع نطاقها، محاوِلةً الضغط على حكومة نتنياهو لوقف التصعيد عند نقاط معينة، كما أبدت تحمسًا للهدنة المؤقتة. ومع ذلك، لم تتمكن من الحفاظ على تلك الهدن لفترات طويلة، إذ لا

(١) مبارك أحمد، تداعيات عملية طوفان الأقصى على الداخل الإسرائيلي، صحيفة القاهرة الإخبارية، (القاهرة: ٢٠٢٣).

(٢) فراس ناجي، تحوّل إسرائيل الى عبء جيوستراتيجي على أمريكا وانعكاساته الاقليمية، صحيفة المدى، العدد (٥٥٦٤)، بغداد: ٢٠٢٣ .

تزال الأوضاع في فلسطين قريبة من حافة الهاوية بسبب تعنت الحكومة الإسرائيلية، التي يمثلها اليمين الديني بقيادة نتنياهو، والذي يرفض التراجع عن مواقفه، معتبرًا أن وقف الحرب سيكون بمثابة "هزيمة" أمام المقاومة الفلسطينية.

يبدو واضحًا للعواصم الداعمة لإسرائيل مثل واشنطن، لندن، باريس، وبرلين أن إسرائيل لن تكتفي فقط بالثأر من قادة حماس، بل تسعى إلى القضاء على الحركة بالكامل، وهو هدف قد يتطلب سنوات لتحقيقه [1]. يشير هذا الاتفاق إلى موقف الحياد أو الامتناع عن دعم المقاومة الفلسطينية، حتى على صعيد المساعدات الإنسانية. شروط تحقيق السيناريو ومحدداته:

- الجانب الفلسطيني: يتمثل في غياب التوافق والانسجام بين الفصائل الفلسطينية حول رؤية واستراتيجية إدارة الحرب. إلى جانب ذلك، تعرض الفلسطينيين لضغوط من بعض الدول العربية للقبول بتسوية ما، مع عدم وجود كيان فلسطيني موحد قادر على تحمل المسؤولية وتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني. كما أن التدهور الاقتصادي والاجتماعي الذي يعاني منه الفلسطينيون قد يعزز احتمال تحقيق هذا السيناريو.
- الجانب الصهيوني: لا يوجد اتفاق واضح بشأن عملية التسوية، خصوصًا في ظل سيطرة اليمين المتطرف بقيادة حزب الليكود، الذي وضع منذ توليه السلطة في منتصف التسعينيات خارطة طريق ترتكز على رفض أي تسويات سياسية وضرب كافة المقاربات الأمنية والسياسية المتعلقة بها. كما تستمر الخلافات الداخلية حول شروط التسوية وكيفية التعامل معها. إضافةً إلى ذلك، يبقى توازن القوى داخل الكنيست مستقرًا دون تغييرات جوهرية في التحالفات الحزبية، مما يُبقي الحكومات الإسرائيلية تسعى لضمان تدفق المساعدات الخارجية للحفاظ على مستوى المعيشة داخل إسرائيل [2].

---

(١)انقسامات داخلية وضغوط خارجية.. تعنت نتنياهو يفاقم مأزق حكومته، التلفزيون العربي، https://www.alaraby.com/news .

(٢) يفجنيني بريماكوف، العالم بعد ١١ سبتمبر وغزو العراق، ترجمة: عبد الله حسن الرياض: مكتبة العبيكان للنشر، ٢٠٠٤، ص ٧٠_٦٩ .

• الصعيد العربي والإسلامي: يستمر التأثير الدولي للدول العربية في مستواه الحالي. كما أن بعض الدول العربية والإسلامية بدأت في إقامة علاقات مع إسرائيل، دون أن تتجاوز ردود الفعل العربية على المستوى الرسمي حدود الإدانة والشجب، مناشدة المجتمع الدولي التدخل والدعوة لوقف التصعيد والحفاظ على أرواح المدنيين من كلا الجانبين.

• الصعيد الدولي: يتمثل التأثير الدولي في هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي، حيث تتحكم في مجريات الأحداث العالمية والإقليمية وتستخدم هذه القوة لصالح إسرائيل، حليفها الاستراتيجي. تعمل إسرائيل بالتعاون مع الولايات المتحدة على تحقيق هيمنة في المنطقة، في ظل ضعف أي مبادرات أوروبية فعالة قد تشكل منافسًا للسياسات الأمريكية. إضافة إلى ذلك، يتم الترويج لمشاريع مثل "الشرق الأوسط الجديد" التي تهدف إلى دمج إسرائيل في المنظومة الإقليمية على الصعيد الأمني، السياسي، الاقتصادي، وربما الاجتماعي [1].

رغم أن هذه السيناريوهات تظل مجرد احتمالات قابلة للنفي أو الرد، فإنها تبقى رهينة التطورات السياسية والمستجدات التي قد تظهر على الساحة، مما قد يخلق سيناريوهات جديدة غير متوقعة، وهو أمر وارد في العلوم الاجتماعية.

الخاتمة

يمكن القول، استنادًا إلى التحليل السابق للمشهد الفلسطيني، إن المقاومة الفلسطينية في غزة تتسم بالتكرس والتطور المستمر، حيث تشهد موجات تصعيد تتناسب مع تصاعد الاستيطان والعدوان الإسرائيلي على أراضي وممتلكات وأرواح الفلسطينيين. يعكس التطور النوعي والشكلي في أساليب الهجوم والتنسيق بين الفصائل وجود آليات جديدة تعزز من فاعلية العمل المقاوم وتستمر في الابتكار لتجاوز التحديات التي تفرضها السلطة والاحتلال. تزامنت هذه الديناميات

(١)عبد الرحمن عادل الموقف العربي بعد شهر من طوفان الأقصى عقلية الوهن وواقع الإنهاك، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ١٨ نوفمبر ٢٠٢٣.

مع تحقيق المقاومة الفلسطينية لنمط جديد من التنسيق والترابط بين مختلف المناطق التي يعيش فيها الشعب الفلسطيني، وهو ما يتجلى بوضوح في معركة "طوفان الأقصى". أي تصعيد من الاحتلال في قطاع غزة الآن يأتي مع تداعيات وحسابات جديدة، مما يعزز من استمرارية وتطور العمل المقاوم.علاوة على ذلك، فإن الدعم اللامحدود للمقاومة يعكس تعقيدات العلاقة الإقليمية، حيث أصبح النفوذ الإسرائيلي في المنطقة مرتبطًا بالهيمنة الأمريكية.

الاستنتاجات

تعتبر عملية "طوفان الأقصى" نقطة فارقة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث تميزت بعدة جوانب جديدة لم تشهدها العمليات العسكرية السابقة. يمكن تلخيص هذه الاستنتاجات على النحو التالي:

١. استغلال نقاط ضعف الجيش الإسرائيلي: تمكنت المقاومة الفلسطينية من استهداف نقاط ضعف الجيش الإسرائيلي بفعالية، من خلال أسر أكثر من ٢٥٠ جنديًا. هذه الخطوة تعكس قدرة المقاومة على تعزيز موقفها التفاوضي في المستقبل، مما يجعل من الصعب على الاحتلال تجاهل مطالب الفلسطينيين.

٢. بادرة الهجوم من قبل المقاتلين الفلسطينيين: للمرة الأولى، انطلقت المقاتلون الفلسطينيون بشن هجمات استباقية، مما يدل على تغير في استراتيجية العمل المقاوم. هذا التوجه يعكس تطورًا في القدرات العسكرية والتنسيق بين الفصائل، ويعزز من الروح المعنوية لدى الفلسطينيين.

٣. الهجرة المعاكسة لليهود: شهدت الأحداث الحالية هجرة معاكسة لليهود من الأراضي الفلسطينية إلى دول أخرى، مع تراجع ملحوظ في الهجرة اليهودية إلى فلسطين. هذه الظاهرة قد تؤثر على التركيبة الديموغرافية للمنطقة وتعيد التفكير في مستقبل الاستيطان.

٤. الخسائر الاقتصادية الكبيرة: تكبد الاحتلال الإسرائيلي خسائر اقتصادية ملحوظة، شملت جميع القطاعات الاقتصادية، وخاصة قطاع السياحة. هذه الخسائر قد تؤثر على استقرار

الاقتصاد الإسرائيلي وتزيد من الضغوط الداخلية عليه.

٥. البعد الإقليمي للعملية: اتخذت عملية "طوفان الأقصى" أبعادًا إقليمية من خلال توسع العمليات العسكرية ضد الاحتلال إلى خارج حدود فلسطين. شهدنا مشاركة فصائل مثل الحوثيين في اليمن، وحزب الله في لبنان، وفصائل المقاومة من العراق، مما يعكس تضامنًا إقليميًا مع القضية الفلسطينية.

٦. تعطيل التطبيع العربي الإسرائيلي: أدت العملية إلى تعقيد مسار التطبيع والعلاقات العربية الإسرائيلية، حيث أصبح من الصعب على الدول العربية المضي قدمًا في اتفاقات التطبيع في ظل تصاعد العمليات العسكرية ضد الاحتلال.

٧. تغير موازين القوة العالمية: أظهرت الأحداث تحولًا في موازين القوة العالمية لصالح القضية الفلسطينية، حيث باتت القضية تحظى باهتمام أكبر على الساحة الدولية، مما يعكس تزايد الدعم لقضية الفلسطينيين على مختلف الأصعدة.

المصادر

١- احمد عدنان كاظم الكناني، طوفان الاقصى تحول نوعي وتغيير في مسارات المقاومة مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٣، ص ١٥.

٢- انقسامات داخلية وضغوط خارجية.. تعنت نتنياهو يفاقم مأزق حكومته، التلفزيون العربي، https://www.alaraby.com/news .

٣- خالد هشام، طوفان الاقصى واعادة توجيه الاهتمام الامريكي بالشرق الاوسط، مجلة حمورابي، بغداد، مركز حمورابي، ٢٣ كانون الاول ٢٠٢٣، ص ٦.

٤- خسائر تكبدتها إسرائيل بسبب طوفان الأقصى حتى الآن، الرابط التالي:

https://sputnikarabic.ae .

٥- ساري عرابي المقاومة في الضفة الغربية مساراتها وافاقها مركز الزيتونة للدراسات ولاستشارات تونس ديسمبر ٢٠٢٢، على الرابط https://cutt.us/XMgex .

٦- سعيد الحاج، طوفان الأقصى.. مكاسب إستراتيجية لن تغيرها التفاصيل، موقع الجزيرة الرابط التالي https://www.aljazeera.net .

٧- سيف الدين عبد الفتاح، المقاومة عز وتمكين لا مقاومة ومساومة، مجلة المسلم المعاصر، مجلد ٣١، العدد ١٢٢، ٢٠٠٦، ص١٦٧.

٨- شيماء منير، الحرب في غزه وانعكاساتها الاستراتيجية على القضية الفلسطينية، مركز الاهرام للدراسات السياسية، القاهرة، نوفمبر ٢٠٢٣، ص ٨٥.

٩- عبد الرحمن عادل التصعيد الاسرائيلي واستمرار المقاومة في الضفة الدلالات والمالات مركز الحضارة للدراسات والبحوث العدد ٢٩ ابريل ٢٠٢٣، ص ٢٥ .

١٠- عبد الرحمن عادل التصعيد الاسرائيلي واستمرار المقاومة في الضفة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، ال عدد ٣ اكتوبر ٢٠٢٣، ص ٢٠.

١١- عبد الرحمن عادل الموقف العربي بعد شهر من طوفان الأقصى عقلية الوهن وواقع الإنهاك، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ١٨ نوفمبر ٢٠٢٣.

١٢- فراس ناجي، تحوّل إسرائيل الى عبء جيوستراتيجي على أمريكا وانعكاساته الاقليمية، صحيفة المدى، العدد (٥٥٦٤)، بغداد: ٢٠٢٣.

١٣- مبارك أحمد، تداعيات عملية طوفان الأقصى على الداخل الإسرائيلي، صحيفة القاهرة الإخبارية، (القاهرة: ٢٠٢٣).

١٤- محمد كمال محمد طوفان الأقصى سفينة نجاة: الموقف في القدس والضفة والسلطة موقع الكتروني https://hadaracenter.com .

١٥- مركز الحضارة للدراسات والبحوث، الملحمة الفلسطينية الجارية لم تبدأ في ٧ اكتوبر شبكه الانترنت على الرابط https://hadaracenter.com .

١٦- المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسات، عملية طوفان الاقصى انهيار الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه غزه، قطر، الدوحة، ١٢ اكتوبر ٢٠٢٣، ص ٦١.

١٧- موقف دولي وعربي منقطع النظير لفلسطين بعد طوفان الأقصى"، الرابط التالي

. https://www.winwin.com

١٨- يفجنيني بريماكوف، العالم بعد ١١ سبتمبر وغزو العراق، ترجمة: عبد الله حسن الرياض: مكتبة العبيكان للنشر، ٢٠٠٤، ص ٧٠_٦٩ .

19- Alterman, Jon B. “A Different Two-State Solution.” Center for Strategic and International Studies (CSIS), Center for Strategic and International Studies (CSIS), 10 Jan. 2024, www.csis.org/analysis/different-two-state-solution.

20- Dettmer, Jamie. “The Two-State Solution Is Dead. Why Pretend Anymore?” POLITICO, POLITICO, 19 Jan. 2024, www.politico.eu/article/why-pretend-anymore-two-state-solution-dead-israel-gaza-palestine-war .

ملامح النظام الاقتصادي في مستعمرات العالم الجديد حتى عام 1783

م. علي وليد ناصر

المستخلص:

كان للعامل الاقتصادي دور كبير وبارز في تطور اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وذلك عن طريق اهتمام المستوطنين في الأمريكيتين بأمورهم الاقتصادية التي اخذت تتطور شيء فشي حتى اخذ ما يعرف باقتصاد المستعمرات، وان ذلك انعكس على تطور المحاصيل الزراعية المختلفة ورافق ذلك تطور كبير جداً في مجال الصناعة والتجارة سواء كان ذلك على مستوى المستعمرات (المستوطنين) او خارجها مع الدول المستعمرة نفسها.

الكلمات المفتاحية: النظام الاقتصادي، الامريكيتن، المستعمرات، الصناعة.

Abstract:

The economic factor played a major and prominent role in the development of the economy of the United States of America, through the interest of the settlers in the Americas in their economic affairs, which gradually developed until they became known as the colonial economy. This was reflected in the development of various agricultural crops, and was accompanied by a very large development in the field of industry and trade, whether at the level of the colonies (the settlers) or outside of them with the colonial countries themselves.

.**Keywords**: Economic system, Americas, colonies, industry

المقدمة:

كان للعامل الاقتصادي دور كبير وبارز في تطور اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال اهتمام المستوطنين في الأمريكيتين بأمورهم الاقتصادية التي اخذت تتطور شيء فشي حتى اخذ ما يعرف باقتصاد المستعمرات، وان ذلك انعكس على تطور المحاصيل الزراعية ورافق ذلك تطور الصناعة والتجارة سواء على مستوى المستعمرات (المستوطنين) أو خارجها مع الدول المستعمرة نفسها، وكان سكان المستعمرات يعولون على الهنود الحمر في المجال الاقتصادي وبعد ان جاء الرقيق إلى الأمريكيين اخذ سكان المستعمرات يستغنون عن الهنود الحمر في اقتصاد المستعمرات واخذ يعتمدون على العبيد في كافة الامور الشاقة التي تتطلب العمل لساعات طويلة تحت اشعة الشمس واهمها الزراعة، وكما لايمكن اغفال الدور الذي لعبت الدول المستعمرة في تشجيع الاقتصاد في الأمريكيتين ومن ابرز تلك الدول كانت بريطانيا التي كانت تنتج المنتوجات الزراعية التي تخدم مصالحها وتشتريها بابخس الاثمان وتبيع ما يفيض عن حاجتها إلى الدول الاوربية اي انها جعلت الامريكيتن مواد اولية لصناعاتها وسوق لتصريف منتوجاتها المختلفة. ومن ذلك المنطلق وقع اختيارنا على موضوع الدراسة.

اشكالية الدراسة:

تنطلق اشكالية الدراسة في معرفة ملامح النظام الاقتصادي في مستعمرات العالم الجديد حتى عام ١٧٨٣.

اهمية الدراسة:

١- وبناءً على ما سبق فأن الدراسة الحالية يأخذ اهميته من كون النتائج التي سيخرج منها سيكون بمثابة وثيقة تاريخية مهمة توثق ملامح النظام الاقتصادي في مستعمرات العالم الجديد حتى عام ١٧٨٣.

هدف الدراسة:

كان الهدف من تلك الدراسة إبراز اهم النشاطات الاقتصادية في المستعمرات الامريكية.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي السردي في سرد الاحداث التاريخية عن طريق جمع المادة العلمية ووصفها بطريقة علمية.

فرضية الدراسة:

انطلقت فرضية الدراسة في ضوء صياغة الاسئلة التالية:

١- ما هو النظام الاقتصادي في مستعمرات امريكا الشمالية؟
٢- ما طبيعة النظام الاقتصادي في المستعمرات الامريكية الوسطى؟
٣- هل كان هناك اقتصاد صناعي وزراعي متطور في مستعمرات امريكا الجنوبية؟

هيكلية الدراسة:

تضمنت الدراسة مقدمة وخاتمة واربعة محاور، فضلاً عن قائمة المصادر، هدف المحور الاول إلى دراسة " اسباب تطور الاقتصاد في الأميركتين "، والمحور الثاني" ملامح النظام الاقتصادي في المستعمرات الشمالية " فيما تناول المحور الثالث " ملامح النظام الاقتصادي في المستعمرات الوسطى "، وتطرق المحور الرابع إلى " ملامح النظام الاقتصادي في مستعمرات امريكا الجنوبية "، اما الخاتمة فقد تضمنت أهم استنتاجات الدراسة.

اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر التي كانت المعين الاساسي في ذلك الدراسة والاخص بالذكر منها " المدخل في تاريخ الولايات المتحدة الاميركية حتى عام ١٨٧٧" للباحث محمد محمود النيرب، فضلاً عن ذلك العديد من المصادر.

المحور الاول

اسباب تطور الاقتصاد في مستعمرات العالم الجديد حتى عام ١٧٨٣

كان هناك اسباب عدة اثرت بشكل مباشر او غير مباشر على التطور الذي حصل في اقتصاد الأمريكيتين ومن اهم تلك الاسباب هي:

١- العوامل الجغرافية: لعبت العوامل الجغرافية دور كبير وواضح في تطور اقتصاد الأمريكيتين وبالتحديد في المستعمرات البريطانية في العالم الجديد، ولاسيما في مجال الزراعة والتي بدورها شكلت الأساس الذي قام عليه النظام الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية بعد حصولها على الاستقلال عام ١٧٨٣، وكان لاختلاف العوامل الجغرافية بين المستعمرات في قسميها الشمالي والجنوبي، ام بين قسميها الشرقي والغربي[١]، وان ذلك الاختلاف يكمن في (التضاريس والمناخ)، بحيث ان اختلاف التضاريس لها تأثير كبير على الاقتصاد الامريكي،وفي المجال نفسه لعب المناخ دور واضح في الاقتصاد الامريكي من حيث درجة الحرارة والأمطار والضغط الجوي، وبسب ذلك التنوع برزت ثلاث مناطق زراعية تتمايز وتتباين عن بعضها جغرافياً، الأمر الذي انعكس على طبيعة النشاط الاقتصادي في كل منطقة من تلك المناطق الثلاث، ولاسيما ان النشاط الزراعي يعد أول في الامريكيتين وأهم النشاطات التي تأسست عليه بنية تلك المستعمرات الامريكية[٢].

٢- الاستقرار السياسي: حققت المستوطنين في الامريكيتين الاستقرار السياسي إذ انها شهدت بعض المستوطنات التي نشأت في العالم الجديد نوعاً من الاستقرار السياسي الذي مكنها من النهوض بالواقع الاقتصادي[٣].

---

(١) عبد الرحمن حميده، جغرافية الدول الكبرى، ط١، دمشق، ١٩٨٤، ص ٧٤ ومابعدها.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الان نيفينز وهنري ستيل كوماجر، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية، دار مصر للطباعة، د.ت، ص ١٥.

٣- عملت الدول المستعمر للعالم الجديد على دعم الاقتصاد في الامريكيتين بشكل محدود جداً إذ اسهم ذلك بتحقيق نجاح ملحوظ في الأمريكيتين فعلى سبيل المثال بعد ان تأسست مستوطنة جيمس تاون حيث اخذ افراد الحاشية وانصار الملك السياسيون وكذلك الأغنياء الذي كان التاج يلجأ اليهم في عماية التسليف او الاستقراض منهم في الكثير من الازمات يسعون للحصول على براءات من الملك تخولهم امتلاك أراضي في أمريكا وتأسيس مستوطنات فيها وكان الملك الإنجليزي يتصرف بالأرض الامريكية كتصرفه في أراضي إنجلترا وفق القاعدة التي ينص عليها القانون الإنكليزي والتي تقضي بان الأرض التي لا مالك لها تعتبر ملكا للملك فيمنح لمن يشاء[١].

٤- ظهور الارستقراطيين وشخصيات تمتلك ثروات مالية طائلة الذين اخذوا يملكون مستعمرات جديدة وكما انهم حلو محل الشركات التجارية حيث تعد مستعمرة ميريلاند انموذجا للمستعمرات التي تأسست بتلك الطريقة وكذلك للمستعمرات الأخرى التي تأسست بعد مستعمرة ميرلايند ولاسيما مستعمرة بنسلفانيا التي كانت ملكا لمؤسسها بن وقد سعى هذا إلى تامين اليد العاملة لمستعمرته حيث اصدر مجموعة من الشروط والامتيازات تتعلق بتنظيم استغلال الأرض[٢].

٥- لعبت ظروف الحياة القاسية دور كبير في نمو الاقتصاد في الامريكيتين وان تلك الظروف دفعت المستوطنون يبذلون جهدهم في البداية نحو تامين المحاصيل الاقتصادية الضرورية للحياة واهمها المحاصيل الغذائية التي كانت بالنسبة اليهم مسالة حياة او موت ولهذا تطورت الزراعة بشكل مؤقت، وظلت تتسع إلى ان أصبحت الحرفة الأولى للمستوطنين ومن الجدير

(١) المصدر نفسه.

(٢) فرانسيس وايتني، موجز التاريخ الأمريكي، تعريب مركز الاستعلامات الامريكية، القاهرة، د.ت، ص ١٣.

بالذكر كان هناك ظروف ملائمة ساعدت على تطور الزراعة اهمها وفرة بالأرض الخصبة الصالحة للزراعة والمياه اللازمة لذلك[1].

٦- كان لوجود الماشية بشكل كبير جداً ساعد ذلك على تطور بعض الصناعات في الأمريكيتين وبهذا الصدد نشير إلى ان سكان الأمريكيتين مارسوا تربية الماشية لسد حاجاتهم من الصوف والمواد الغذائية التي تنتجها.

٧- اسهم وجود الغابات الغابات الكثيفة في المناطق القريبة أثراً واضحاً في أزدهار وتطور الاقتصاد ولاسيما ان ذلك ادى إلى صناعة السفن،لما توفره تلك الغابات من اخشاب لتأمين تلك الصناعة.

٨- كان للموارد المائية دور واضح في تطور اقتصاد الامريكيتين وبهذا الشأن ان وجود مجاري المياه المتدفقة من الجبال العالية والتي سمحت بدورها بإقامة المطاحن ومصانع السكر ومناشير الخشب، وغيرها فضلاً عن ذلك انها اسهمت في ظهور مهنة الصيد وخاصة الاسماك، بعد إن اكتشف الصيادون مناطق غنية بالأسماك[2] .

المحور الثاني

ملامح النظام الاقتصادي في المستعمرات الشمالية حتى عام ١٧٨٣

كانت ملامح النظام الاقتصادي في امريكا الشمالية[3] وعلى وجه التحديد تلك التي كانت خاضعة تحت الاستعمار البريطاني مزدهرة و قائمة على إنتاج المحاصيل الزراعية بسب توفر سبل الزراعة هناك، وبطبيعة الحال فأن الموارد الطبيعية قد حددت نوع الحياة الاقتصادية في تلك

---

(١) هاشم صالح التكريتي مقدمة في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية الحديث، دار الجواهري، ٢٠١٣، ص ٨٨- ٨٩.

(٢) عوني عبد الرحمن السبعاوي، التاريخ الامريكي الحديث والمعاصر، ط١، ٢٠١٠، ص ٥٢ .

(٣) تتمثل تللك المستعمرات في مناطق نيوهامشير، وماستشوستش، وكونيكتيكت، ورودآيلند. للمزيد ينظر في : عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين، تاريخ الولايات المتحدة الاميركية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٩، ص١٢٦.

المستعمرات، وفي المجال نفسه تطورت الصناعة بشكل بطيء جداً في مستعمرات امريكا الشمالية بسبب توفر المواد الاولية اللازمة لها،وفيما يأتي استعراض مفصل للزراعة والصناعة وفي مستعمرات امريكا الشمالية[1].

١-الزراعة: ساعدت عوامل متعددة على تطور الزراعة في مستعمرات امريكا الشمالية ومن اهم تلك العوامل هي خصوبة الارض في مستعمرات امريكا الشمالية وقد رافق ذلك وجود مناطة صخرية مع تعرج السواحل البحرية الذي ساعد ذلك على تطور الزراعة بشكل محدود جداً فيها ، ومما تجدر الاشارة اليه إلى ان المستعمرات الشمالية لا تملك طبيعة زراعية خصبة تساعد على تطور الزراعة بشكل واسع لما تمتعت به طبيعتها من جبال وقلة وجود السهول وقسوة إقليمها في فصل الشتاء لذلك لم تكن الزراعة مرغوباً فيها حتى إن قوانين الأراضي في المستعمرات الشمالية اختلفت عما موجود في المستعمرات إلاخرى إذ قسمت إلاراضي على السكان بالتساوي فأن ذلك ادى إلى إنشاء مزارع صغيرة وكان هذا التقسيم قد اتفق عليه منذ بداية استيطان نيو انجلاند إذ عُد بمثابة ضمان للعوائل المستوطنة هناك وكانت الزراعة تتضمن عدداً من المحاصيل منها الحنطة والبطاطا وغيرها من المحاصيل الاخرى[2].

٢- تربية المواشي: بالنظر لقلة الأراضي الزراعية فقد تنوع النظام ألاقتصادي في المستعمرات الشمالية وانه شمل تربية المواشي وقد جلب المستوطنون الماشية من اوربا واخذو يربونها هناك وسرعان ما انتشرت تربية الاغنام والخنازير بشكل واسع جداً.

---

(١) محمد محمود النيرب، المدخل في تاريخ الولايات المتحدة الاميركية حتى عام ١٨٧٧، ط١، دار الثقافة الجديد، القاهرة، ج١، ١٩٩٧، ص٥٠؛ صالح زهو الدين، نشؤ الولايات المتحدة الامريكية وتطورها، ط١، المركز الثقافي في لبنان، بيروت، ٢٠٠٠، ص٦٩.

(٢) يونس عباس نعمة، سياسة بريطانيا تجاه مستعمراتها في أمريكا الشمالية (١٧٦٣-١٧٧٦) رسالة ماجستير غير منشورة، مجلس كلية التربية، جامعة بابل،٢٠٠٦،ص٣٣؛ جون ستيل جوردن، امبراطورية الثروة، التاريخ الملحمي للقوة الاقتصادية الامريكية، ترجمة : محمد مجد الدين باكير، ج١، ط١، مطبعة المعارف، الكويت، ٢٠٠٨، ص ٣٦ .

٣- التجارة: تطورت التجارة في المستعمرات الشمالية بشكل ملحوظ جداً وأصبح العديد من الارستقراطيين واصحاب الثروة مـالكين لأراضي واسعة تحولت فيما بعد إلى مستعمرات جديدة فحلوا محل الشركات التجارية التي اصبحت غير مربحة وتم الغائها في المستعمرات الشمالية [١].

٤- الصناعة: كان وجود الغابات الكثيفة في المناطق الغربية قد وفر الاخشاب اللازمة لصناعة السفن، مجاري المياه الكثيرة المتدفقة من الجبال سمحت بإقامة المطاحن ومصانع السكر ومناشر الاخشاب، وهكذا فان تلك الامكانيات الكبيرة المتوفرة قد اعطت فرصاً ثمينة للسكان الجدد، وبخلاف السكان في المستعمرات الاخرى فان السكان هنا كانوا يقومون بتطوير المناطق الجديدة، كعمل جماعي، وكانوا يتركون بيوتهم للعمل في الحقول، بدلاً من ان يسكنوا على الارض التي يزرعونها كما هي الحال في المستعمرات الاخرى[٢].

نستنتج مما سبق ان الطبيعة الجغرافية والمناخ والتكوين الطبيعي للأمريكيتين قد لعبت دوراً بارز في رسم ملامح النظام الاقتصادي الامريكي في المستعمرات الشمالية.

المحور الثالث

ملامح النظام الاقتصادي في المستعمرات الوسطى حتى عام ١٧٨٣

١- الزراعة:

جمعت المستعمرات الوسطى[٣] مزايا المنطقتين الشمالية والجنوبية في مجال الاقتصاد وبهذا الصدد اشتهرت المستعمرات الوسطى بزارعة انواع الحبوب حتى اطلقوا عليها اسم (مستعمرات

(١) المصدر نفسه، ص٨٠-٨٢ .

(٢) عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين، المصدر السابق، ص١٢٦ .

(٣) تتمثل تللك المستعمرات في مناطق ن بمنطق نيويورك، نيوجرسي، وديلاوير، وبنسلفانيا. للمزيد ينظر في : محمد محمود النيرب، المصدر السابق، ص٥٢..

الخبز)، وكان المحصول الزراعي الثاني في المستعمرات الوسطى هو القمح الذي يعد المحصول الرئيسي لتلك المستعمرات، فيما شغل محصول الذرة اهمية كبيرة في المستعمرات لان هذا المحصول تميزت بأفضليات كثيرة جعلتها أكثر المحاصيل ملائمة للظروف الجديدة التي وجد المستوطنون أنفسهم فيها في المرحلة الأولى من وجودهم في أرض قارة أمريكا الشمالية إذ يتم زراعته في كل تلك المستعمرات تقريباً، وفي المجال نفسه شملت تلك الزراعة في المستعمرات زراعة اعلاف، فضلاً عن ذلك الفواكه والخضروات، وبما ان تلك المستعمرات كانت مستعمرات مملوكة، فقد كانت الارض تعطى للأفراد مقابل اجرة يدفعونها، وكثيراً ما كان هؤلاء المستأجرون يتفادون يدفع الاجرة وبالتدريج فقد اصبحوا ملاكاً للأرض مقابل ثمن إسمي، إذ لم تصبح فكرة البيع بعد قاعدة متبعة إلا في القرن الثامن عشر، اما مصدر الايدي العاملة الرئيسي فهو لخدمة المتقاعدين، والمزارع في تلك المستعمرات كانت عادةً ما تكون مزارع صغيرة الحجم وقليلة المساحة مقارنته بالمستعمرات الاخرى[1]، ومن الجدير بالذكر ان خصوبة التربة يتبعها نوع المناخ في تلك المستعمرات الذي كان جو حار ورطب، فضلاً عن وجود منطقة ساحلية تخترقها النهيرات العديدة الصالحة لسير السفن، كل تلك العوامل ساعدت على ايجاد اقتصاد يعتمد على تصدير المحاصيل الزراعية، وتشمل تلك المستعمرات ميري لاند، وفرجينيا، كارولاينا الجنوبية والشمالية[2].

٢- الصناعة:

تنوعت الصناعات في مستعمرات امريكا الوسطى ومن اهم الصناعات التي كان له دور في دعم اقتصاد المستعمرات الوسطى هي صناعة السفن إذ ان بناء السفن من الصناعات الرئيسية والتي لم تقتصر على مستعمرات الشمال بل شملت مستعمرات الوسطى والجنوبية فقد كانت تبني

(١) صلاح احمد هريدي، دراسات في التاريخ الامريكي، ط١، الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٣٠؛ محمد محمود النيرب، المصدر السابق، ص٥٢.

(٢) عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين، المصدر السابق، ١٢٧.

بعض السفن الكبيرة، ولقد وجدت المخازن البحرية في كل المستعمرات، ولقد وجدت المناجر في كل المستعمرات ومنا المستعمرات الوسطى لإنتاج الأخشاب سواء لغرض التصدير أو الاستعمال المحلي في صناعة السفن والاخشاب[١]، ومما تجدر الاشارة اليه إلى ان تطور صناعة السفن انعكست ايجابا تطور حرفة صيد السمك هناك وهي الحرفة قديمة مارسها المستوطنون منذ الايام الأولى لوصولهم إلى العالم الجديد وظلت تلك الحرفة تتسع مع الوقت [٢].

اخذت صناعة الملابس حيزاً مهماً في صناعات المستعمرات الوسطى إذ ان تلك الصناعة تعتمد بشكل رئيسي على الأصواف والكتان وقليلاً ما كان يستعمل القطن إلا أن تلك الصناعة كانت للاستهلاك المحلي، ومن خلال ما تقدم فإن المستعمرات الوسطى كانت لها أهمية استراتيجية هامة تمثلت في الموقع الهام والنشاط التجاري الكبير والذين بدورهما يمثلان الركيزة الاقتصادية الكبيرة لبريطانيا في أمريكا الشمالية والتي كانت تعتمد عليها بشكل هام بسبب توفر المياه المتمثلة في الأنهار والبحيرات الصغيرة، ومن المهم ان نشير اليه إلى أن الأيدي العاملة الرخيصة (الزنوج) هي التي اسهمت بشكل كبير وفعال في النشاط الزراعي بعد أن كان قسماً من المستعمرات الوسطى يعاني من قلتها [٣].

٣- التجارة:

كانت تجارة الرقيق في المستعمرات الوسطى تمارس على نطاق واسع في تلك المنطقة، وكما أنتشرت تجارة الفراء في كل المستعمرات، إلا أن مركز تلك التجارة كان في منطقة ألباني (نيويورك) في الشمال، وكذلك في منطقة شارلستون في الجنوب حيث كانت تصدر كثيراً من الجلود[٤].

---

(١) محمد النيرب، المصدر السابق، ص ٥١ .

(٢) هاشم التكريتي، المصدر السابق،ص١٠٣

(٣) هوارد زن، التاريخ الشعبي للولايات المتحدة من ١٤٩٢، ج١، ت: شعبان مكاوى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٥٨-٥٩؛محمد محمود النيرب، المصدر السابق، ص٥٠.

(٤) محمد النيرب، المصدر السابق، ص٥٢

المحور الرابع

ملامح النظام الاقتصادي في المستعمرات الجنوبية حتى عام ١٧٨٣

تنوع النظام الاقتصادي في مستعمرات امريكا الجنوبية[١] من حيث وجود كميات مساحات اراضي شاسعة فضلاً عن وجود كميات كبيرة من الرقيق ساعد ذلك على تطور النظام الاقتصادي وجعله محصور في المجال الزراعي اما فيما يخص الصناعة فقد كانت تقتصر على صناعة السفن بسبب توفر كميات كبيرة من الاخشاب في تلك المنطقة ويمكن توضيح ذلك بما يأتي:

١- استخدام الرقيق:

لعبت المستعمرات الجنوبية دوراً بارز في تجارة الرقيق لأنها كانت تمثل مصدراً كبيراً للعمال في اميركا، المستعمرات الشمالية كانت تستخدم عدداً كبيراً من الهنود الحمر في الزراعة، أو كانت تستبدلهم بالرقيق السود من جزر الهند الغربية، وقد استخدم الهنود الحمر ايضاً في المستعمرات الجنوبية، ولكن يجب الملاحظة ان الهنود الحمر لم يستطيعوا ان يتأقلموا كرقيق، ولذلك فقد بدأ استيراد الرقيق من افريقيا في عام ١٦١٩، عندما بيعوا لأول مرة في جيمس تاون، وقد ازداد استيراد هؤلاء الرقيق إلى المستعمرات الجنوبية، ولاسيما بعد عام ١٧١٣، حيث كانوا يستخدمون في زراعة الأرز، والنيلة والتبغ، وقد كان اصحاب الاقطاعيات الكبيرة يفضلون استخدام الرقيق السود دون غيرهم لقدرتهم على السيطرة عليهم اكثر، في البداية قبلت المستعمرات الشمالية فكرة وجود الرقيق، ولكن الظروف الاقتصادية هنا لم تناسب وجودهم تماماً، كما كان الحال في المستعمرات الجنوبية نفسها[٢].

---

(١) تتمثل تلك المستعمرات في مناطقة ميرلاند، فرجينيا، كارولينا الجنوبية، جورجيا. للمزيد ينظر في: عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت.ط، ص٣٦

(٢) هوارد زن، المصدر السابق، ص٥٨-٥٩.

٢- الزراعة:

انتشرت الزراعة بشكل واسع في مستعمرات امريكا الجنوبية وكان من اهم المحاصيل الزراعية التي كانت تزرع هو محصول التبغ والرز وهذين المحصولين بدأت زراعتهما في القرن السابع عشر، ثم محصول أو نبات النيلة الذي بدأت زراعته في منتصف القرن الثامن عشر، فضلاً عن ذلك محصول القطن الذي بدأت زراعته في تلك المستعمرات في وقت مبكر من تاريخ نشأتها، وكانت زراعة التبغ منتشرة في أمريكا الشمالية قبل قدوم الأوروبيين إليها الذين شاهدوا الهنود الحمر سكان أمريكا الأصليين يدخنونه، وبدأت زراعته في عام ١٦١٢ في التي منها انتقلت زراعته وانتشرت في المستعمرات الجنوبية الأخرى، مثل ميريلاند التي تمت زراعته فيها في ثلاثينيات القرن السابع عشر وكارولينا الشمالية وفرجينيا[١].

برزت زراعة الرز كمحصول نقدي ذو أهمية اقتصادية لا تقل أهميته عن محصول التبغ في بقية المستعمرات الجنوبية، إذ اعتمدت مستعمرة كارولينا الجنوبية عليه في نمو وتطور اقتصادها، التي ساعدت الظروف المناخية والطبيعية على نجاح زراعته بشكل كبير فيها، لما تتمتع به من مناخ شبه استوائي ملائم لزراعة الرز، إذ تتطلب زراعته فصل إثبات طويل، لذا فأنه يزرع في فصل الربيع ويستغرق نموه معظم فصل الصيف، حتى يكون جاهزا للحصاد في أوائل شهر أيلول ، وبدأت زراعته في المستعمرات الجنوبية، في الربع الأخير من القرن السابع عشر - أو قبل ذلك بوقت قليل - فهناك من بعد عام ١٦٧٤ بداية لزراعته، ولكن بشكل محدود جداً، فيما الرأي السائد لدى الكثير من الباحثين، يرجح ان عام ١٦٨٥ يمثل بداية وصول بدور الرز إلى ميناء مدينة تشارلستون في مستعمرة كارولينا الجنوبية[٢].

عملت المستعمرات الجنوبية على تصدير الزر إلى بريطانيا وكان أولى شحنات الرز الأمريكي قد صدر في نهاية القرن السابع عشر، إذ احتوت على (٣٠٠) طن من الرز كارولينا الذهبي، فكان

(١) هاشم صالح التكريتي، المصدر السابق، ص ٩٠ .
(٢) محمد محمود النيرب، المصدر السابق، ص ٥٠ .

ذلك إيذانا لبداية تجارة الحبوب الأمريكية مع بريطانيا، والتي نمت بشكل كبير فيما بعد، ثم أخذ إنتاج وتصدير الرز بعد ذلك منحى تصاعدي، حيث ارتفع الإنتاج في مستعمرة كارولينا الجنوبية في عام ١٧١٢ إلى (١٥٩٠) طن[١].

احتل محصول النيلة أهميته الواضحة في مستعمرات امريكا الجنوبية في منتصف القرن الثامن عشر لأهميته في صناعة النسيج، كونه يدخل في عملية صبغ المنسوجات، لذا فأن زراعته في كارولينا الجنوبية، أرتبط بشكل وثيق بتطور صناعة النسيج البريطانية، سيما وان الأخيرة كانت تعتمد على بعض الدول الأوروبية في تأمين حاجة مصانع النسيج فيها منه، وبالأخص على المحصول القادم من ممتلكات اسبانيا وفرنسا في العالم الجديد، لذا عمدت على تشجيع زراعته في مستعمراتها في أمريكا الشمالية لسد حاجتها منه، وذلك بسبب السياسة التجارية التي سادت في بريطانيا آنذاك، القائمة على مبدأ الاكتفاء الذاتي، وفي عام ١٧٤٧ بلغت قيمة ما أرسل إلى بريطانيا من محصول النيلة مائتان إلف جنيه استرليني[٢].

٣- الصناعة:

كانت المستعمرات الجنوبية تهتم بصورة كبيرة في مجال صناعة السفن ولاسيما السفن الكبيرة منها وقد يعود تطور الصناعة في تلك المستعمرات بسبب وجود كميات كبيرة من الاخشاب في تلك المنطقة في الوقت الذي كانت فيه بناء السفن من الصناعات الرئيسية التي تركزت في المستعمرات الشمالية، اما المستعمرات الجنوبية فقد كانت تبنى بعض السفن كبيرة الحجم كما اشارنا سابقاً وقد رافق ذلك وجود المخازن البحرية في كل المستعمرات ولاسيما الجنوبية منها، واشتهرت مستعمرة كارولاينا بالزفتة والقطران والنفط، حيث وجدت المناجر في كل المستعمرات تقريباً لانتاج الاخشاب سواء لغرض التصدير أو الاستعمال المحلي في المستعمرة[٣].

(١) الان نيفنيز وهنري ستيل كوماجر، المصدر السابق، ص ١٢ .
(٢) علي احمد هارون، جغرافية الزراعة، ط١، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٤٣ ومابعدها.
(٣)علي احمد هارون، المصدر السابق، ص١٤٣.

٤- الامور المالية في المستعمرات الامريكية:

رافق تطور احوال النشاط الاقتصادي العديد من المعوقات كان في مقدمتها تحديد القيمة التبادلية للسلع والمنتوجات التي برزت بها مستعمرات دون غيرها وبالتالي كان من الضروري ايجاد الطرق التي اسهمت في اتمام العمليات التجارية و تحديد قيمة الموجود لدى الطرفين الابيض والاسود وامام ندرة العملة التي حملها الرجل الانكليزي والتي كانت عن قصد من قرارات الحكومة المركزية بمنع تدفق عملاتها إلى الخارج من جانب وعدم معرفة السكان الأصليين لقيمتها الحقيقية ظهرت طريقة المقايضة كأول وسائل اتمام التبادل التجاري، وعلى اساس ذلك تمت مبادلة الغذاء والجلود والفراء التي توفرت لدى السكان الاصلين بملابس وادوات حملها الانكليز في رحلتهم إلى العالم الجديد، وعلى الرغم من استمرار تلك الصيغة الاقتصادية المقايضة – لسكان المستعمرات للسنوات الأولى من قيامهم في المستعمرات كان لحاجة المستعمر الحاجات محددة لم تتوفر لدى الطرف الآخر فضلا عن عدم استقرار قيمة المحاصيل والسلع ارتباطاً بظروف مناخية او ازدياد الطلب على نوع محدد من السلع كلها قضايا اسهمت بابتعاد النشاط الاقتصادي عن مبدأ المقايضة والعمل على ايجاد الحلول للمشاكل التي اخذت تعيق التبادل التجاري ولاسيما مع تأكيد الحكومة في لندن عن السماح لسك العملة في المستعمرات، غير ان كثرة المشاكل التي رافقت العمليات التجارية، كان الدافع لموافقة المجلس النيابي في فرجينا عام ١٦٤٥م على قرار سك أول عملة ورقية في العالم الجديد، وبروز صكوك الائتمان عام ١٦٩٠م والدخول لعملات خارجية كان اهمها الدولار الاسباني، وبالتالي حدث هناك تمايز واضح بين مظاهر الاقتصاد في المستعمرات عنه في الوطن الام، الذي ربما سيكون من احد عوامل تضارب المصالح بين الطرفين[1].

نستنتج مما سبق اعلاه ان التنوع الاقتصادي في المستعمرات الامريكية لم يكن موحداً انما كانت كل مستعمرة تختلف عن المستعمرات الاخرى وتتفوق عليها في مجال صناعة محددة وان

(١) سامي صالح الصياد و عامر عبدالرزاق عبدالحسين، الاحول الاقتصادية والثقافية في المستعمرات الانكليزية في العالم الجديد قبل ١٧٨٣، محاضرة منشورة، القيت في قسم التاريخ كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة تكريت، ص٣.

ذلك الاختلاف يعود إلى طبيعة المستعمرات الامريكية وما تتوفر فيها من مقومات مهمة تساعد على تنشيط الاقتصاد في كل واحدة منها.

الخاتمة

بعد استعراض في مستعمرات العالم الجديد حتى عام ١٧٨٣ فلابد من وقفة تأمل واستذكار لما توصل اليه الدراسة من نتائج والوقوف على ابرز الاستنتاجات، اهمها:

١- تنوع النظام الاقتصادي في المستعمرات الامريكية الثلاثة إذ اختصت كل مستعمرة بنظام اقتصادي معين لكن هذا لا يمنع من وجود صناعة مشتركة للمستعمرات والاخص بالذكر منها صناعة السفن.

٢- كانت الدول المستعمرة تشجع الاقتصاد في المستعمرات الامريكية بصورة مباشرة او غير مباشرة لغرض خدمة مصالحها الاقتصادية وكان على رأس تلك الدول هي بريطانيا التي حول المستعمرات مواد اولية لها وسوق مستهلك لمنتوجاتها.

٣- اسهمت تجارة الرقيق وبشكل فعال جداً على نمو وتطور الزراعة في المستعمرات الامريكية لان العبيد الذين جلبوا من قارة افريقيا يعمل لساعات طويلة تحت اشاعة الشمس الحارقة ويتحمل اعمال السخرة الثقيلة على العكس من سكان المستعمرات.

٤- اسهمت الطبيعة الجغرافية على ظهور بعض الصناعات في مستعمرات معينه وبهذا الشأن نجد ان صناعة الفراء قد وجدت في المستعمرات التي توفرت فيها المواد الاولية اللازمة لتلك الصناعة.

٥- كانت التجارة الداخلية في المستعمرات الامريكية على شكل مقايضة تتم بين المستعمرين اما التجارة الخارجية فقد كانت بيد الدول الاستعمارية كبريطانية وغيرها من الدول الاخرى التي كانت تهيمن على التجارة الخارجية بفضل اسطولها البحري ولديها اسواق في العديد من الدول لتصيف المنتوجات.

٦- حاربت بريطانيا نمو الصناعة الكبرى واهتمت بالزراعة لكي لا تكون المستعمرات أماكن صناعية تنافس بريطانيا في الصناعة ولذلك سعت ان تكون مستعمراتها أماكن لتصريف منتجاتها الصناعية.

٧- ان تلك الاجراءات التي جعلت المستعمرات اداة بيد الدول المستعمرة جعل ذلك امر تعجيل استقلال المستعمرات الامريكية عن الدول الاستعمارية بسبب اهتمام الدول المستعمرة بمصالحها قبل النظر إلى مصالح المستعمرات الامريكية الثلاثة.

٨- اعتمد بريطانيا بدرجة الاولى على مستعمراتها في تطوير الاقتصاد البريطاني وتعزيز وضعها السياسي داخل المستعمرات.

٩- اسهمت بريطانيا في استغلال المستعمرات كاسواق خارجية لمنتوجاتها من الصناعات واستغلالها في المواد الاولية.

قائمة المصادر:

١- الان نيفينز وهنري ستيل كوماجر، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية، دار مصر للطباعة، د.ت.

٢- جون ستيل جوردن، امبراطورية الثروة، التاريخ الملحمي للقوة الاقتصادية الامريكية، ترجمة: محمد مجد الدين باكير، ج١، ط١، مطبعة المعارف، الكويت، ٢٠٠٨.

٣- سامي صالح الصياد و عامر عبدالرزاق عبدالحسين، الاحول الاقتصادية والثقافية في المستعمرات الانكليزية في العالم الجديد قبل ١٧٨٣، محاضرة منشورة، القيت في قسم التاريخ كلية التربية للعلوم الانسانية' جامعة تكريت.

٤- صالح زهو الدين، نشؤ الولايات المتحدة الامريكية وتطورها، ط١، المركز الثقافي في لبنان، بيروت، ٢٠٠٠.

٥- صلاح احمد هريدي، دراسات في التاريخ الامريكي، ط١، الاسكندرية، ٢٠٠٠.

٦- عبد الرحمن حميده، جغرافية الدول الكبرى، ط١، دمشق، ١٩٨٤.

٧- عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت.ط.
٨- عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٩.
٩- عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين، تاريخ الولايات المتحدة الاميركية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٩، ص١٢٦.
١٠- علي احمد هارون، جغرافية الزراعة، ط١، القاهرة، ٢٠٠٠.
١١- عوني عبد الرحمن السبعاوي، التاريخ الامريكي الحديث والمعاصر، ط١، ٢٠١٠.
١٢- فرانسيس وايتني، موجز التاريخ الأمريكي، تعريب مركز الاستعلامات الامريكية، القاهرة، د.ت.
١٣- محمد محمود النيرب، المدخل في تاريخ الولايات المتحدة الاميركية حتى عام ١٨٧٧، ط١، دار الثقافة الجديد، القاهرة، ج١، ١٩٩٧.
١٤- هاشم صالح التكريتي مقدمة في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية الحديث، دار الجواهري، ٢٠١٣.
١٥- هوارد زن، التاريخ الشعبي للولايات المتحدة من ١٤٩٢، ج١، ت: شعبان مكاوى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥.
١٦- يونس عباس نعمة، سياسة بريطانيا تجاه مستعمراتها في أمريكا الشمالية (١٧٦٣-١٧٧٦) رسالة ماجستير غير منشورة، مجلس كلية التربية، جامعة بابل،٢٠٠٦.

عدم الاستقرار السياسي في السودان وتداعياته على الأمن المجتمعي

م.م رعد خضير صليبي

Political Instability in Sudan and Its Implications for Societal Security

Assistant Lecturer Raad Khudair Salibi

University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies

raad.k@cis.uobaghdad.edu.iq

الملخص:

يُعدّ عدم الاستقرار السياسي في السودان من أبرز التحديات التي تواجه الدولة منذ عقود، نتيجة لتداخل العوامل الداخلية والخارجية، وضعف المؤسسات، وتعدد مراكز القوى، فقد أدى الصراع بين المكونات العسكرية والمدنية، والانقسامات الاجتماعية والإثنية، إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والأمنية، مما انعكس سلباً على الأمن المجتمعي واستقرار الحياة اليومية للمواطنين. كما ساهمت التدخلات الإقليمية والدولية في تعقيد المشهد السياسي، ما جعل السودان يعيش حالة من الهشاشة السياسية التي تهدد نسيجه الاجتماعي وتعيق جهود بناء الدولة.

الكلمات المفتاحية:

عدم الاستقرار السياسي، السودان، الأمن المجتمعي، الصراع المدني – العسكري، الانقسام الاجتماعي، بناء الدولة.

Abstract:

Political instability in Sudan represents one of the major challenges facing the state for decades, due to the interplay of internal and external factors, institutional weakness, and the multiplicity of power centers. The ongoing conflict between military and civilian components, along with social and ethnic divisions, has deepened economic and security crises, negatively affecting societal security and citizens' daily lives. Moreover, regional and international interventions have further complicated the political scene, leaving Sudan in a state of political fragility that threatens its social fabric and hinders state-building efforts.

Key Words:

Political Instability, Sudan, Societal Security, Civil-Military Conflict, Social Division, State-Building.

أهمية البحث:

تنبع أهمية دراسة عدم الاستقرار السياسي في السودان وتداعياته على الأمن المجتمعي من كونه يمثل مدخلاً لفهم طبيعة الأزمات المتراكمة التي يعيشها هذا البلد وتأثيرها المباشر على حياة المواطنين. فاستمرار الاضطرابات السياسية يهدد التماسك الاجتماعي، ويضعف ثقة الأفراد بالمؤسسات الرسمية، ويزيد من مخاطر النزاعات الأهلية والانقسامات المناطقية، كما أن تحليل هذه الظاهرة يسهم في تحديد سبل تعزيز الاستقرار وبناء مجتمع أكثر قدرة على التماسك في مواجهة التحديات السياسية والأمنية. ومن شأن هذه الدراسة أن تقدم رؤى عملية لصانعي القرار والمنظمات الإقليمية والدولية المهتمة بدعم مسار السلام والاستقرار في السودان.

إشكالية البحث:

يواجه السودان منذ سنوات طويلة حالة من عدم الاستقرار السياسي الناتجة عن الصراعات المتكررة بين المكونات المدنية والعسكرية، وضعف المؤسسات الدستورية، وتعدد الولاءات

والانقسامات الداخلية، وتتمثل الإشكالية الرئيسة في كيفية تأثير هذا الاضطراب السياسي المستمر على الأمن المجتمعي، من حيث تراجع الثقة بين مكونات المجتمع، وازدياد العنف الأهلي، وضعف سيادة القانون، وتدهور الخدمات العامة، مما يجعل الأمن المجتمعي عرضة للتفكك والانهيار.

فرضية البحث:

يفترض البحث أن استمرار عدم الاستقرار السياسي في السودان يؤدي إلى تآكل مقومات الأمن المجتمعي، من خلال إضعاف مؤسسات الدولة وتزايد النزاعات الداخلية، وأن تحقيق الاستقرار السياسي يتطلب إصلاحاً مؤسسياً شاملاً يقوم على التوافق الوطني، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وبناء الثقة بين الدولة والمجتمع.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الأنسب لدراسة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في السودان وتداعياته على الأمن المجتمعي. إذ يقوم هذا المنهج على تحليل الواقع السياسي والاجتماعي الراهن في السودان، واستقراء العوامل المسببة لعدم الاستقرار، وربطها بالانعكاسات الأمنية والمجتمعية. كما يستند البحث إلى المنهج التاريخي لفهم التطورات السياسية التي مرّ بها السودان منذ استقلاله وحتى المرحلة الراهنة، إضافةً إلى المنهج المقارن في بعض الجوانب، لمقارنة الحالة السودانية بتجارب دول أخرى عانت من أزمات مشابهة.

المقدمة:

يُعدّ الاستقرار السياسي حجر الأساس لأي عملية تنموية مستدامة، وشرطاً ضرورياً لبناء مجتمع آمن ومتوازن، غير أن السودان منذ استقلاله عام ١٩٥٦ ظل مسرحاً لتحولات سياسية مضطربة تميزت بالانقلابات العسكرية، والحروب الأهلية، والاحتجاجات الشعبية، والتجاذبات

الإقليمية والدولية، وقد أسهمت هذه الديناميات المعقدة في إضعاف بنية الدولة، وتهديد عقدها الاجتماعي، وتقويض سلطة القانون، الأمر الذي جعل من الأمن المجتمعي قضية حيوية تتعرض للتهديد المستمر، ففي ظل غياب الاستقرار أصبحت مؤسسات الدولة عاجزة عن أداء وظائفها الأساسية، وتزايدت النزاعات القبلية، وانتشرت مظاهر التفكك الأسري والمجتمعي، وتراجعت الثقة بين المواطن والنظام السياسي، ولم تقتصر تداعيات هذا الاضطراب على المجال السياسي فحسب، بل امتدت إلى الحياة اليومية للمواطنين، فعمّ الفقر، وتفشت البطالة، وازدادت الهجرة والنزوح، مما خلق بيئة خصبة للعنف والتطرف والتفكك الاجتماعي.

أولاً: مفاهيم عدم الاستقرار السياسي والامن المجتمعي

١- تعريف عدم الاستقرار السياسي

يشير عدم الاستقرار السياسي إلى حالة من الاضطراب في النظام السياسي تعيق قدرة الدولة على إدارة شؤونها العامة بشكل منتظم ومستقر، ويظهر ذلك من خلال تكرار التغيرات في الحكومات، والانقلابات العسكرية، وتفكك التحالفات السياسية، وغياب الشرعية، وتصاعد الاحتجاجات أو النزاعات المسلحة، وهو يمثل حالة من السيولة السياسية التي تمنع تأسيس نظام حكم راسخ ومؤسسات قوية قادرة على الاستجابة لتطلعات المجتمع وإدارة الأزمات بفعالية، ويعد عدم الاستقرار السياسي من أبرز المعوقات أمام التنمية، لما يسببه من شلل في صنع القرار، وتآكل الثقة بين المواطن والدولة، وتزايد فرص التدخل الخارجي والنزاعات الداخلية[1].

٢- تعريف الأمن المجتمعي

الأمن المجتمعي هو أحد أبعاد الأمن الإنساني، ويعني قدرة المجتمع على حماية أفراده من التهديدات التي تمس سلامهم الاجتماعي وتماسكهم الداخلي، سواء كانت تلك التهديدات أمنية،

(١)صامويل هنتنغتون، "النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة"، ترجمة عبدالوهاب الكيالي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١، ص٢٠-٢٤.

اقتصادية، ثقافية، أو بيئية، ويشمل الأمن المجتمعي حماية الأفراد من العنف، الجريمة، النزاعات القبلية أو الطائفية، وخطاب الكراهية، إضافة إلى ضمان العدالة والمساواة والعيش الكريم، بمعنى آخر يتحقق الأمن المجتمعي عندما يشعر المواطن بالاطمئنان على حياته وهويته وممتلكاته داخل مجتمع مستقر ومتضامن، تتوفر فيه فرص التنمية، وتحترم فيه الحقوق والحريات[1].

ثانيا: العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والأمن المجتمعي

يرتبط عدم الاستقرار السياسي والأمن المجتمعي بعلاقة طردية عميقة، إذ أن اضطراب النظام السياسي وما يرافقه من ضعف في مؤسسات الدولة، وغياب للشرعية، وصراعات داخلية، غالباً ما يقود إلى تآكل السلم المجتمعي وتهديد أمن الأفراد والجماعات، فغياب الاستقرار السياسي يخلق بيئة خصبة لتفشي العنف، والجريمة، والتطرف، والنزاعات القبلية والطائفية، مما يزعزع شعور الأفراد بالأمان، ويؤدي إلى تراجع الثقة بين المجتمع والدولة[2].

وفي السياق السوداني، مثّلت الانقلابات العسكرية، النزاعات المسلحة في دارفور وجنوب كردفان، والانقسامات السياسية عوامل رئيسية في إضعاف قدرة الدولة على بسط سيطرتها، وحماية مواطنيها، وضمان العدالة الاجتماعية[3]. كما ساهمت في تفكيك النسيج الاجتماعي، وانتشار خطاب الكراهية والعنف المجتمعي، ما أدى إلى تقويض الأمن المجتمعي بشكل متكرر[4].

---

(١) UNDP, Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security, Oxford University Press, pp. 24–33.

(٢)روتبرغ روبرت آي، عندما تفشل الدول: الأسباب والنتائج، ترجمة (إن وجد)، بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٤، ص٤٥-٦٠.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤: أبعاد جديدة للأمن البشري، ترجمة (إن وجدت)، عمان: دار النشر، ١٩٩٤، ص٧٨-٨٥.

(٤)عبد الرحيم صالح محمد، "الأمن المجتمعي: المفهوم والأبعاد والتهديدات"، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد ١٢٨، ٢٠١٨، ص٤٥-٥٠.

وبالتالي، يمكن القول إن عدم الاستقرار السياسي لا يُعد فقط مشكلة تخص النخب السياسية أو مؤسسات الحكم، بل هو تهديد مباشر لبنية المجتمع، وسلامه الداخلي، وتماسكه الهوياتي والثقافي. وكلما طال أمد هذا الاضطراب، كلما زادت كلفة إعادة بناء المجتمع والدولة على حد سواء[١].

ثالثا: السياق السوداني (خلفية تحليلية)

منذ استقلاله عام ١٩٥٦ شهد السودان حالة مستمرة من عدم الاستقرار السياسي تمثلت في سلسلة من الانقلابات العسكرية، والصراعات الداخلية، والاضطرابات الشعبية التي حالت دون بناء مؤسسات حكم مستقرة[٢]، فقد تعاقبت على السودان أكثر من خمس حكومات عسكرية، بدءاً بانقلاب الفريق إبراهيم عبود (١٩٥٨)، ثم انقلاب جعفر النميري (١٩٦٩)، وعمر البشير (١٩٨٩)، وانتهاءً بانقلاب عبد الفتاح البرهان (٢٠٢١)، مما عمّق أزمة الشرعية وأضعف ثقة المواطن بالدولة[٣].

كما عانى السودان من حروب أهلية طويلة، أبرزها الحرب بين الشمال والجنوب التي انتهت بانفصال جنوب السودان عام ٢٠١١، والصراع في إقليم دارفور منذ عام ٢٠٠٣، إضافة إلى النزاعات في جنوب كردفان والنيل الأزرق، التي خلفت ملايين القتلى والنازحين، وأدت إلى تفتت المجتمع وتدهور منظومة الأمن المجتمعي[٤].

---

(١)أليكس دي وال، السياسة الحقيقية في القرن الأفريقي، ترجمة (إن وجدت)، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٥، ص٩٠-١١٠.

(٢)محمد أبو القاسم حاج حمد، السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ص٦٧.

(٣)عبد الوهاب الأفندي، الإصلاح السياسي في السودان: تحديات الانتقال الديمقراطي، الخرطوم: دار الجامعة، ٢٠١٢، ص٤٣.

(4)Alex de Waal, The Real Politics of the Horn of Africa (Cambridge: Polity Press, 2015), pp. 92–100.

هذا المشهد السياسي المضطرب أدى إلى زعزعة التماسك الاجتماعي، وتصاعد الولاءات القبلية والجهوية، وتراجع الانتماء الوطني، كما خلق بيئة خصبة لانتشار العنف، والجريمة المنظمة، وتداول السلاح خارج سيطرة الدولة، فضلاً عن ذلك، فشل النظام السياسي المتعاقب في تحقيق تنمية متوازنة وعدالة اجتماعية، ما فاقم الشعور بالتهميش وأدى إلى انعدام الثقة بين الدولة والمجتمع[1].

رابعا: تداعيات عدم الاستقرار السياسي على الأمن المجتمعي في السودان

شهد السودان عبر تاريخه الحديث سلسلة من الأزمات السياسية التي تركت آثارًا بالغة العمق على الأمن المجتمعي، حيث خلقت بيئة غير مستقرة أضعفت قدرة الدولة والمجتمع على تحقيق التماسك والاستقرار، ويمكن تحليل أبرز هذه التداعيات على النحو الآتي:

١- انتشار العنف المجتمعي وتراجع هيبة الدولة

أدى غياب الاستقرار السياسي إلى تفريغ مؤسسات الدولة من فعاليتها، خاصة في المجال الأمني، ما فتح المجال أمام صعود جماعات مسلحة محلية، وميليشيات قبلية، وفاعلين غير رسميين، أصبحوا يملكون سلطة على الأرض أكثر من الدولة نفسها، ونتيجة لذلك انتشرت حوادث العنف الأهلي والاشتباكات القبلية في دارفور وكردفان والنيل الأزرق، وغالبًا ما وقعت هذه الصراعات بسبب خلافات على الموارد أو بسبب نزاعات غذّتها النخب السياسية[2].

(1)United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), Sudan Humanitarian Needs Overview 2023, p. 8.

(٢)عبد الوهاب الأفندي، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.

جدول رقم (١)

مؤشرات تدهور الأوضاع الأمنية والاجتماعية في السودان

الفئة	المؤشر	الرقم / الإحصائية	السنة	المصدر
العنف الجنسي	نساء وفتيات معرضات للعنف الجنسي	٦,٩ مليون	٢٠٢٤	UNFPA
	حالات موثقة للعنف الجنسي أثناء النزاع	١١٨ حالة	٢٠٢٤	الأمم المتحدة
	حالات اغتصاب لأطفال (٦٦٪ إناث، ٣٣٪ ذكور)	٢٢١ حالة	2024-2025	اليونيسف
التفكك الأسري	عدد حالات الطلاق في السودان	٦٤,٠٠٠ حالة (٧ حالات بالساعة)	2021	Sudanile.com
الضحايا المدنيون	عدد القتلى منذ اندلاع النزاع	أكثر من ٢٧,٠٠٠ شخص	٢٠٢٣–٢٠٢٤	Amnesty International
	عدد الجرحى	أكثر من ٣٣,٠٠٠ شخص	٢٠٢٣–٢٠٢٤	Amnesty International
الأزمة الإنسانية	عدد المحتاجين للمساعدات الإنسانية	حوالي ٢٥ مليون (نصف سكان السودان تقريبًا)	٢٠٢٥	Aawsat / UN

المصدر من اعداد الباحث

٢- تزايد النزوح الداخلي واللجوء الخارجي

ما الذي حدث؟ في أبريل ٢٠٢٣، اندلع صراع مسلح عنيف بين: الجيش السوداني بقيادة عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي) الصراع كان بسبب خلافات على السلطة، خصوصاً حول دمج قوات الدعم السريع في الجيش الوطني، وهو جزء من الاتفاقات الانتقالية بعد الثورة التي أطاحت بعمر البشير عام ٢٠١٩، أدى النزاع المسلح المستمر

في السودان منذ أبريل ٢٠٢٣ إلى أكبر أزمة نزوح داخلي في العالم، حيث تجاوز عدد النازحين داخليًا ١١,٥ مليون شخص حتى ديسمبر ٢٠٢٤، وفقًا للمنظمة الدولية للهجرة (IOM) من بين هؤلاء، تم تهجير أكثر من ٨ ملايين شخص بعد اندلاع النزاع، مما يعكس حجم الكارثة الإنسانية المتفاقمة[١].

أما على صعيد اللجوء الخارجي، فقد فرّ ما يزيد عن ٣ ملايين سوداني إلى دول الجوار مثل مصر، تشاد، جنوب السودان، وإثيوبيا، مما زاد من الأعباء على هذه الدول المضيفة .تسببت هذه التحركات السكانية الضخمة في ضغوط هائلة على الموارد والخدمات في المناطق المستقبلة، وأدت إلى تفاقم التوترات الاجتماعية والاقتصادية، مما يهدد الأمن المجتمعي في السودان والدول المجاورة على حد سواء[٢].

المؤشر	القيمة / العدد	الفترة الزمنية
عدد النازحين داخليًا	أكثر من ١١,٥ مليون	حتى ديسمبر ٢٠٢٤
عدد النازحين بعد اندلاع النزاع	أكثر من ٨ ملايين	منذ أبريل ٢٠٢٣
عدد اللاجئين إلى الخارج	أكثر من ٣ ملايين	حتى ديسمبر ٢٠٢٤
الدول المستقبلة للاجئين	مصر، تشاد، جنوب السودان، إثيوبيا	٢٠٢٣–٢٠٢٤
أبرز الآثار المترتبة على الدول المستضيفة	ضغوط على الموارد، التوترات الاجتماعية والاقتصادية	مستمرة

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على: المنظمة الدولية للهجرة – (IOM) تقرير "عام في الاستعراض: النزوح في السودان ٢٠٢٤"، وكذلك: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

(١)المنظمة الدولية للهجرة، **نظرة عامة على التنقل في السودان: سنة من النزوح**، نوفمبر ٢٠٢٤، صـ ٣-٥. متاح على الرابط:ttps://dtm.iom.int/sudan.

(2)United Nations OCHA, Sudan Humanitarian Update, April 2024, p. 3.

(UNHCR)، تقرير الوضع الإقليمي للاجئين السودانيين، جنيفUNHCR ، 2024، وكذلك: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA). نظرة عامة إنسانية على السودان ٢٠٢٤. نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٢٤.

٣- تفشي الجريمة المنظمة والانفلات الأمني

ضعف المؤسسات القضائية والشرطية، وانشغال الجيش بالصراعات السياسية، ترك فراغًا أمنيًا كبيرًا استغلته عصابات الجريمة المنظمة، فتوسعت في الاتجار بالبشر، وتهريب السلاح، والمخدرات، والسرقة، وقطع الطرق، أصبحت بعض المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة ملاذات آمنة لهذه الشبكات، ما شكّل تهديدًا مباشرًا على الأمن المجتمعي وأضعف ثقة الناس في قدرة الدولة على حمايتهم(١).

٤- تصدع العلاقات الاجتماعية وانهيار قيم التعايش

كانت البنية القبلية والدينية في السودان تمثل ركيزة للتكافل والتعايش، لكن الانقسامات السياسية والطائفية التي غذتها أطراف داخلية وخارجية أدت إلى تحويل هذه البنى من أدوات للتضامن إلى أدوات للتنازع. أصبحت بعض القبائل تُسلّح وتتحالف مع أطراف سياسية أو عسكرية، ما أدى إلى تآكل الثقة بين المكونات الاجتماعية، وظهور خطاب الكراهية، والتمييز، والعنف الرمزي(٢).

٥- تآكل الثقة بين المواطن والدولة

واحدة من أخطر تداعيات عدم الاستقرار السياسي هي تراجع الشعور بالانتماء الوطني والثقة بالمؤسسات العامة. المواطن السوداني لم يعد ينظر إلى الدولة كضامن للأمن أو العدل، بل

(١)International Crisis Group, Toward a Viable Transition in Sudan, March 2023, p. 12.

(٢)محمد أبو القاسم حاج حمد، مصدر سبق ذكره، ص٧٢.

كطرف في النزاع أو كيان عاجز عن حماية حقوقه. هذا الشعور فاقم من عزوف الناس عن المشاركة السياسية، وزاد من احتمالات اللجوء إلى حلول ذات طابع جهوي أو عشائري أو حتى عنيف[١].

سادسا: تداعيات عدم الاستقرار السياسي على الأمن المجتمعي في السودان – أزمة دارفور

تُعتبر أزمة دارفور واحدة من أبرز الأمثلة التي توضح بجلاء العلاقة الوثيقة بين عدم الاستقرار السياسي وتأثيره المدمر على الأمن المجتمعي في السودان، بدأت الأزمة في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين نتيجة لصراعات مسلحة بين الجماعات المسلحة المتمردة والحكومة المركزية، والتي أعقبتها تدخلات عسكرية وقبلية واسعة، تزامنت مع ضعف واضح في مؤسسات الدولة وعدم قدرتها على فرض القانون والنظام[٢].

هذا النزاع المسلح أدى إلى انتشار واسع للعنف الجماعي، حيث شهدت المنطقة حالات قتل وتهجير جماعي، وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ما أدى إلى نزوح الملايين داخليًا ولجوء آلاف إلى دول الجوار[٣]، تآكل النسيج الاجتماعي في دارفور، وتصاعد الكراهية العرقية والطائفية، أسهما بشكل كبير في تعميق الانقسامات بين مكونات المجتمع، ما أثر سلبًا على الأمن المجتمعي وأوجد بيئة متوترة وغير مستقرة[٤].

فضلاً عن ذلك ساهم عدم الاستقرار السياسي في الخرطوم في تفاقم الأزمة، حيث أدت الصراعات بين القوى السياسية المختلفة إلى تقليص الفاعلية الحكومية في إدارة الأزمة والحد من تفاقمها، هذا الضعف المؤسسي انعكس في ضعف خدمات الأمن، وانتشار الجريمة، وانعدام الثقة

(١)رشا عوض، "مهددات الأمن المجتمعي في السودان"، مجلة دراسات القرن الإفريقي، العدد ١٨، ٢٠٢١، ص٥٥.

(٢)محمد أبو القاسم حاج حمد، مصدر سبق ذكره، ص٦٧.

(3)United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), Sudan Humanitarian Needs Overview 2023, p. 8.

(٤)رشا عوض، مصدر سبق ذكره، ص٥٥.

بين المواطنين والدولة [١].

تُظهر تجربة دارفور أن عدم الاستقرار السياسي لا يقتصر أثره على مؤسسات الحكم فحسب، بل يمتد ليشمل الأفراد والمجتمعات، حيث يُهدد السلم الأهلي ويعطل فرص التنمية المستدامة، مما يؤكد على ضرورة معالجة جذور النزاع من خلال حلول سياسية شاملة ومشاركة فعالة من جميع مكونات المجتمع[٢].

سابعا: الاحتجاجات الشعبية وتأثيرها على الأمن المجتمعي في السودان

شهد السودان منذ ديسمبر ٢٠١٨ موجة واسعة من الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت على خلفية تدهور الأوضاع الاقتصادية، وارتفاع أسعار الخبز والوقود، لكنها سرعان ما تحولت إلى حركة سياسية شاملة تطالب بإسقاط النظام، أدت هذه الاحتجاجات إلى إسقاط نظام الرئيس عمر البشير في أبريل ٢٠١٩، لكنها لم تنهِ حالة عدم الاستقرار، بل تسببت في دخول البلاد في مرحلة انتقالية معقدة تميزت بصراع بين القوى المدنية والعسكرية[٣].

أسفرت هذه الاحتجاجات عن سقوط مئات الضحايا واعتقال الآلاف، إلى جانب الاستخدام المفرط للعنف من قبل القوات الأمنية، مما ساهم في تزايد شعور المواطنين بالغبن، وانعدام الثقة في مؤسسات الدولة [٤]، كما أدت التظاهرات المستمرة إلى شلل في المرافق العامة، وتعطل للخدمات الأساسية، وتفاقم حالة الانقسام الاجتماعي، لا سيما بين المكونات الشبابية والجهات السلطوية[٥].

---

(١)عبد الوهاب الأفندي، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.

(2)International Crisis Group, Toward a Viable Transition in Sudan, March 2023, p. 12.

(٣)مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ملف السودان: الثورة والانتقال الديمقراطي، القاهرة: ٢٠٢٠، ص٢٢.

(٤)هيومن رايتس ووتش، السودان: تقرير عن قمع المتظاهرين بعد سقوط البشير، ٢٠٢٠.

(٥)مركز كارنيغي للشرق الأوسط، الانتقال السوداني بين تطلعات الشارع وتعقيدات العسكر، ٢٠٢٢.

ثامنا: الحلول والتوصيات

لمعالجة تداعيات عدم الاستقرار السياسي على الأمن المجتمعي في السودان، يمكن طرح مجموعة من السياسات والإجراءات الاستراتيجية، من أبرزها:

١- إرساء سياسات لإعادة الاستقرار السياسي :من خلال حوار وطني شامل يضم جميع القوى السياسية والمجتمعية، بهدف التوصل إلى عقد اجتماعي جديد يؤسس لنظام سياسي مدني، تعددي، ومستقر، قائم على التداول السلمي للسلطة.

٢- دعم المجتمع المدني :بتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في الرقابة والمساءلة، ونشر ثقافة السلم الأهلي، وبناء شبكات مجتمعية قادرة على التوسط في النزاعات، وحماية الفئات الهشة من آثار الصراعات.

٣- تعزيز العدالة الانتقالية :من خلال تفعيل آليات الإنصاف والمحاسبة في ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والعمل على جبر الضرر، وتحقيق المصالحة الوطنية، كشرط أساسي لإعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة.

٤- بناء مؤسسات شاملة وفاعلة :ترتكز على المهنية، والنزاهة، والتمثيل العادل لجميع مكونات المجتمع السوداني، بما يضمن استدامة الاستقرار، واستعادة هيبة الدولة، وتعزيز قدرتها على توفير الأمن والخدمات.

الخاتمة

أن عدم الاستقرار السياسي في السودان يشكل عاملًا مركزيًا يؤثر سلبًا على الأمن المجتمعي، ويعرقل مسيرة التنمية والسلام، فالانقلابات، الصراعات المسلحة، والانقسامات السياسية لم تؤدِ فقط إلى تعطيل مؤسسات الدولة، بل تسببت أيضًا في تفكك النسيج الاجتماعي وازدياد العنف والنزوح، مما يزيد من معاناة المواطنين ويضعف الثقة بين الدولة والمجتمع، والأمن

المجتمعي لا يتحقق فقط بتوفير الحماية من العنف والجريمة، بل يتطلب بيئة سياسية مستقرة تحترم الحقوق، وتضمن العدالة والمساواة، وتحقق المشاركة الفاعلة لجميع مكونات المجتمع، وبذلك يصبح الاستقرار السياسي حجر الأساس الذي يمكن من خلاله بناء مجتمع قوي ومتماسك قادر على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، ولذلك من الضروري أن تتضافر جهود النخب السياسية، والمجتمع المدني، والمؤسسات الدولية لوضع حلول جذرية ترتكز على إصلاح النظام السياسي وبناء مؤسسات شاملة وفعالة، وتعزيز العدالة الانتقالية، ودعم الحوار الوطني. هذه الخطوات تمثل الطريق الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار في السودان، وضمان مستقبل أفضل لجميع مواطنيه.

المصادر

أولاً: الكتب:

١. أليكس دي وال، السياسة الحقيقية في القرن الأفريقي، ترجمة (إن وجدت)، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٥.

٢. صامويل هنتنغتون، النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة، ترجمة عبدالوهاب الكيالي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

٣. محمد أبو القاسم حاج حمد، السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

٤. عبد الوهاب الأفندي، الإصلاح السياسي في السودان: تحديات الانتقال الديمقراطي، الخرطوم: دار الجامعة، ٢٠١٢.

٥. روتبرغ روبرت آي، عندما تفشل الدول: الأسباب والنتائج، ترجمة (إن وجدت)، بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٤.

٦. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ملف السودان: الثورة والانتقال

الديمقراطي، القاهرة: ٢٠٢٠.

ثانياً: المجلات العلمية

١. عبد الرحيم صالح محمد، "الأمن المجتمعي: المفهوم والأبعاد والتهديدات"، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد ١٢٨، ٢٠١٨.

٢. رشا عوض، "مهددات الأمن المجتمعي في السودان"، مجلة دراسات القرن الإفريقي، العدد ١٨، ٢٠٢١.

ثالثاً: المصادر الإنجليزية

1. Alex de Waal, The Real Politics of the Horn of Africa, Cambridge: Polity Press, 2015.
2. International Crisis Group, Toward a Viable Transition in Sudan, March 2023.
3. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), Sudan Humanitarian Needs Overview 2023.
4. United Nations OCHA, Sudan Humanitarian Update, April 2024.
5. UNDP, Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security, Oxford University Press.
6. Human Rights Watch, Sudan: Crackdown on Protesters After Bashir's Fall, 2020.
7. Carnegie Middle East Center, Sudan's Transition Between the Aspirations of the Street and the Complexities of the Military, 2022.
8. International Organization for Migration (IOM), Mobility Overview in Sudan: A Year of Displacement, November 2024. Available at: https://dtm.iom.int/sudan.

التسرب المدرسي:

الأسباب الاقتصادية السياسية وتداعياتها والحلول الوطنية

م.م زمن محمد جبار جامعة النهرين

zaman.muhamad@nahrainuniv.edu.iq

Abstract:

School dropout is not just an educational issue, but a multi-dimensional crisis that affects various aspects of life in society, It deprives children of learning opportunities and leads to serious economic and social repercussions. Economic factors are among the main causes of dropout, as poverty and unemployment reflect dysfunction in economic and social systems, forcing families to make difficult decisions regarding their children's education, To address this phenomenon, national and educational policies must be comprehensive, providing a suitable learning environment and direct support for poor families. This requires collaboration between the government and community institutions to ensure that all children have equal educational opportunities. Education is not only a fundamental right but also an investment in the nation's future, contributing to sustainable development and reducing economic and social disparities.

Keywords: School, School Dropout, Iraq.

المقدمة:

يُعد التعليم حجر الأساس لبناء المجتمعات المزدهرة والمتطورة، فهو ليس مجرد حق أساسي

لكل فرد، بل هو وسيلة رئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية المستدامة، ومع ذلك، يعاني العراق من ظاهرة متزايدة تتمثل في التسرب المدرسي، التي تُشكّل تهديدًا مباشرًا لمستقبل البلاد وأجيالها القادمة، هذه الظاهرة ليست مجرد مشكلة تعليمية فحسب، بل هي انعكاس لأزمات اقتصادية واجتماعية عميقة تضرب بجذورها في الواقع العراقي، فالتسرب المدرسي يحرم البلاد من طاقات شبابية كان يمكن أن تكون قوة دافعة نحو التغيير والتطوير، ويُنتج بدلاً من ذلك جيلاً يعاني من التهميش والحرمان، وفي ظل التحديات الاقتصادية المستمرة التي يواجهها العراق، تزداد الحاجة إلى تحليل الأسباب الاقتصادية للتسرب المدرسي وفهم تداعياتها على المجتمع ككل، والعمل على وضع حلول وطنية مستدامة تُسهم في التصدي لهذه المشكلة، إن معالجة هذه الظاهرة تتطلب تضافر الجهود من مختلف القطاعات، من أجل إعادة بناء جسور الأمل وتحقيق مستقبل تعليمي أفضل للأجيال القادمة.

إشكالية الموضوع:

يواجه العراق تحديًا كبيرًا يتمثل في ظاهرة التسرب المدرسي التي تؤثر سلبًا على مستقبل الأجيال القادمة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، تنبع هذه المشكلة من مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتشابكة التي تجعل التعليم غير متاح أو غير جاذب للعديد من الأطفال والشباب، وتطرح هذه الإشكالية تساؤلات حول مدى قدرة السياسات الوطنية على الحد من التسرب المدرسي وتحقيق بيئة تعليمية شاملة ومستدامة، وكيف يمكن معالجة الأسباب الاقتصادية للتسرب المدرسي؟ وما هي الحلول الوطنية الفعالة لضمان استمرار التعليم للجميع؟

فرضية الدراسة:

تقوم فرضية الدراسة على أن الأسباب الاقتصادية تمثل العامل الرئيسي وراء ظاهرة التسرب المدرسي في العراق، وأن تحسين الأوضاع الاقتصادية للأسر، وتوفير دعم مالي وبرامج تعليمية مرنة، يمكن أن يسهم بشكل كبير في الحد من معدلات التسرب، كما تفترض الدراسة أن معالجة هذه الظاهرة تتطلب تضافر الجهود الحكومية والمجتمعية وتطوير السياسات التعليمية بما يحقق بيئة تعليمية مستدامة وشاملة لجميع الفئات.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من تأثير ظاهرة التسرب المدرسي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العراق، تسلط الدراسة الضوء على الأسباب الاقتصادية التي تدفع الأطفال إلى ترك التعليم، وهو ما يساهم في تعزيز الوعي حول هذه القضية الوطنية، وتكمن أهمية الدراسة أيضًا في تقديم حلول عملية وقابلة للتنفيذ لمعالجة التسرب المدرسي، مما يساهم في تقليل الفجوة التعليمية بين مختلف الفئات المجتمعية. كما تساعد هذه الدراسة صانعي القرار في وضع سياسات تعليمية أكثر شمولية تهدف إلى تحسين جودة التعليم وضمان استمراره للجميع. إضافة إلى ذلك، تسعى الدراسة إلى إبراز دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي ويقلل من معدلات الفقر والبطالة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتقديم فهم شامل لظاهرة التسرب المدرسي في العراق، اذ تم تحليل السياسات التعليمية الحالية وتقييم فعاليتها في مواجهة هذه الظاهرة، كما تم استخدام منهج دراسة الحالة من خلال تسليط الضوء على بعض المناطق التي تعاني من معدلات تسرب مرتفعة، بهدف فهم العوامل المؤثرة فيها بشكل أعمق.

المطلب الأول: أسباب التسرب المدرسي في العراق

تعد مشكلة التسرب المدرسي في العراق نتيجة لتداخل مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية التي تؤثر بشكل مباشر على استمرار الطلبة في التعليم، يُعتبر فهم هذه العوامل خطوة ضرورية لوضع سياسات فعالة للحد من هذه الظاهرة.

اولا:العوامل الاقتصادية المؤثرة في التسرب المدرسي:

أ- الفقر والبطالة

يُعد الفقر من أبرز العوامل الاقتصادية التي تؤدي إلى التسرب المدرسي في العراق، وتعاني

نسبة كبيرة من الأسر العراقية من تدني مستوى الدخل، مما يجعل توفير الاحتياجات الأساسية للتعليم مثل الملابس المدرسية، الكتب، والمواصلات أمرًا صعبًا، في هذه الحالات، تُجبر الأسر على اتخاذ قرارات صعبة تتعلق بتعليم أطفالها، اذ يُفضل العديد منهم إرسال الأطفال إلى العمل بدلاً من المدرسة للمساعدة في تأمين لقمة العيش، والبطالة بدورها تزيد من تعقيد المشكلة، اذ أن غياب فرص العمل المستدامة للأسر يؤدي إلى ضغوط مالية كبيرة تجعل التعليم ثانويًا مقارنة بمتطلبات الحياة اليومية، ونتيجة لذلك، يُجبر الأطفال على ترك الدراسة والانخراط في سوق العمل، ما يؤثر سلبًا على مستقبلهم التعليمي.

ب-تكاليف التعليم

رغم أن التعليم الحكومي في العراق مجاني من الناحية النظرية، إلا أن هناك تكاليف غير مباشرة تتحملها الأسر مثل الزي المدرسي الذي يعتبر توفيره عبئًا ماليًا على الأسر ذات الدخل المحدود، والكتب والقرطاسية اذ تعاني العديد من الأسر من صعوبة شراء المستلزمات المدرسية، والمواصلات خاصة في المناطق الريفية والنائية، اذ تُشكل تكاليف النقل إلى المدارس عبئًا كبيرًا، فكل هذه التكاليف تدفع الأسر إلى اتخاذ قرار بعدم إرسال أبنائها إلى المدارس، أو سحبهم منها في مراحل مبكرة [1].

ثانيا: العوامل الاجتماعية المؤثرة في التسرب المدرسي:

أ- البيئة الأسرية

البيئة الأسرية لها دورًا حاسمًا في تحديد مدى استمرار الأطفال في التعليم، فالأسر التي تعاني من التفكك الأسري، العنف المنزلي، أو غياب الاستقرار العاطفي تكون أكثر عرضة لتسرب أطفالها من المدارس، كما أن عدم توفر الدعم الأسري اللازم يُضعف من قدرة الأطفال على مواجهة التحديات التعليمية.

(١)حسام مسلم كاظم العزام، علي كاظم هادي، المدرسة العراقية إنموذج لمعالجة ظاهرة التسرب المدرسي في العراق، مجلة كلية المأمون، المجلد (١)، العدد خاص، ٢٠٢٣، ص ص ٢٠١-٢٠٢.

ب-العادات والتقاليد

تؤثر العادات والتقاليد الاجتماعية في بعض المناطق العراقية على استمرارية الأطفال في التعليم، وخاصة الفتيات، اذ تنظر بعض المجتمعات إلى تعليم الفتيات على أنه غير ضروري، ويتم تفضيل زواجهن في سن مبكرة، كذلك، يُتوقع من الأطفال في بعض الأسر القيام بأدوار اجتماعية مثل العمل أو رعاية الأسرة بدلاً من الذهاب إلى المدرسة [1].

ثالثا: العوامل التعليمية المؤثرة في التسرب المدرسي

أ- جودة التعليم

تعد جودة التعليم في العراق أحد العوامل الأساسية التي تؤثر على ظاهرة التسرب المدرسي، اذ تعاني العديد من المدارس من:

- نقص الكوادر التعليمية المؤهلة: يؤثر سلبًا على مستوى التعليم المقدم.
- البنية التحتية المتدهورة: اذ تفتقر بعض المدارس إلى المرافق الأساسية مثل المياه الصالحة للشرب ودورات المياه النظيفة.
- غياب الأنشطة التربوية المشجع: يجعل البيئة التعليمية غير محفزة للطلبة.

ب- نقص الموارد التعليمية

تعاني المدارس من نقص حاد في الموارد التعليمية مثل (الكتب المدرسية، الأدوات التعليمية،التكنولوجيا الحديثة)، وهذا النقص يُضعف من فعالية العملية التعليمية ويزيد من احتمالية تسرب الطلبة بسبب الإحباط وعدم التفاعل مع المناهج.

ج- العنف المدرسي: هو أي سلوك عدواني يمارسه الطالب أو المعلم داخل المدرسة أو في

(١)ميادة عبد الله خزعل، دور الإدارة المدرسية في الحد من ظاهرة التسرب المدرسي في المرحلة الابتدائية،مجلة كلية التربية الاساسية، المجلد (٢٩)، العدد (١٢٢)، ٢٠٢٣، ص ص ٣٣٥-٣٣٦.

محيطها، ويؤدي إلى إيذاء نفسي أو جسدي أو اجتماعي للأشخاص الآخرين، يمكن أن يكون العنف لفظياً، جسدياً، نفسياً أو اجتماعياً، وتكون نتيجة هذا العنف التسرب من المدرسة بصورة مبكرة .

د- التنمر المدرسي: هو شكل من أشكال العنف الذي يمارسه طالب أو مجموعة من الطلبة ضد طالب آخر بشكل متعمد ومتكرر، يشمل التنمر إيذاءً نفسياً، لفظياً، جسدياً، أو اجتماعياً بهدف السيطرة أو الإخضاع، وغالباً ما يحدث في بيئة مدرسية أو في محيطها اما مخرجات هذا التنمر تكون ترك المدرسة [1].

فيمكن القول أن مشكلة التسرب المدرسي في العراق نتيجة لتداخل عوامل اقتصادية، اجتماعية، وتعليمية، الفقر والبطالة يشكلان السبب الرئيسي، بينما تؤدي البيئة الأسرية والعادات والتقاليد إلى تعزيز المشكلة، بالإضافة إلى ذلك، فإن ضعف جودة التعليم ونقص الموارد التعليمية يزيدان من احتمالية ترك الطلبة للمدارس، فإن معالجة هذه الأسباب تتطلب نهجًا شاملًا يأخذ بعين الاعتبار مختلف الأبعاد المؤثرة في ظاهرة التسرب المدرسي لضمان توفير فرص تعليمية متكافئة لجميع الأطفال في العراق.

المطلب الثاني: تداعيات التسرب المدرسي

يؤدي التسرب المدرسي إلى تداعيات خطيرة على المجتمع ككل، اذ لا يقتصر أثره على الأفراد الذين يتركون مقاعد الدراسة، بل يمتد ليشمل جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

اولا: التداعيات الاقتصادية للتسرب المدرسي

١-تراجع الإنتاجية الاقتصادية

(١) رياض كاظم الجميلي، ايمان عبد الرحيم المسلماوي، دراسة أسباب التسرب المدرسي لطلبة مراحل التعليم الثانوي في قضاء الهندية، مجلة السبط، المجلد (٩)، العدد(١)، ٢٠٢٣، ص ص ٢٧٨-٢٩٢.

يؤدي التسرب المدرسي إلى فقدان القوى العاملة المؤهلة التي تحتاجها الأسواق المحلية والدولية، فالأفراد الذين لا يكملون تعليمهم يصبحون أقل قدرة على الحصول على وظائف جيدة، ما يؤدي إلى انخفاض إنتاجيتهم وإضعاف الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى ذلك، يؤدي انخفاض التعليم إلى تقليل فرص الابتكار والإبداع، وهو ما يؤثر سلبًا على معدلات النمو الاقتصادي.

٢- زيادة معدلات البطالة والفقر

الأفراد الذين يتركون المدارس في سن مبكرة يواجهون صعوبة في الحصول على وظائف ذات دخل جيد، ما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة بينهم، ونتيجة لذلك، يصبحون أكثر عرضة للفقر، وهو ما يخلق حلقة مفرغة من الفقر والتسرب، فعندما تعاني الأسر من الفقر، تصبح أقل قدرة على دعم تعليم أطفالها، مما يؤدي إلى استمرار ظاهرة التسرب [١] .

ثانياً: التداعيات الاجتماعية للتسرب المدرسي

ظاهرة التسرب لا تؤثر على التلميذ فقط، بل تمتد تأثيراتها لتشمل المجتمع بشكل عام، فعلى مستوى التلميذ، يزداد عدد الأميين خاصة إذا حدث التسرب قبل إتقان المهارات الأساسية مثل القراءة والكتابة والحساب، أو إذا لم يتمكن المتسرب من الاعتماد على التعلم الذاتي المستمر أو الانخراط في مراكز محو الأمية، ومن ناحية أخرى، يؤدي ازدياد عدد المتسربين إلى تحميل الدولة أعباء مالية وإدارية إضافية، كما أن التسرب يمنح التلميذ وقت فراغ طويل قد لا يعرف كيف يستغله بشكل إيجابي، خصوصاً إذا لم يكن قد تأهل لمهنة ما، كذلك يؤدي تسرب التلميذ قبل بلوغه سن الرشد البدني، وفي غياب الخبرات الكافية، إلى تقليل كفاءته في العمل وبالتالي تراجع إنتاجيته،

(١)محسن منصور سريح، تحليل جغرافي لظاهرة التسرب الدراسي في قضاء الكوت(دراسة في جغرافية السكان)، المجلد (١)، العدد (٤٢)، ٢٠٢١، ص ٢٠١٦.

مما يمثل إهدارًا للطاقات البشرية في المجتمع [1].

أ- زيادة معدلات الجريمة

تشير الدراسات إلى وجود علاقة وثيقة بين التسرب المدرسي وزيادة معدلات الجريمة، فالأفراد الذين لا يكملون تعليمهم يكونون أكثر عرضة للانخراط في الأنشطة الإجرامية بسبب قلة الفرص المتاحة لهم في سوق العمل، وكذلك بسبب تأثيرات البيئة الاجتماعية التي يعيشون فيها.

ب- تفكك الروابط الأسرية

يؤدي التسرب المدرسي إلى تفاقم المشكلات الأسرية والاجتماعية، فالأسر التي يعاني أبناؤها من التسرب المدرسي تكون أكثر عرضة للتفكك الأسري نتيجة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، كما أن الأفراد الذين يتركون المدرسة في سن مبكرة يعانون من ضعف الروابط الاجتماعية، ما يؤدي إلى تهميشهم في المجتمع[2].

ج-ضعف الوعي والثقافة المجتمعية

يؤدي التسرب المدرسي إلى ضعف الوعي والثقافة في المجتمع، فالأفراد الذين لا يكملون تعليمهم يكونون أقل قدرة على فهم حقوقهم وواجباتهم، وأقل قدرة على المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية، وهذا يؤثر سلبًا على تطور المجتمع ويعيق تحقيق التنمية المستدامة.

٤-التداعيات الثقافية للتسرب المدرسي

أ-انخفاض مستوى التعليم في المجتمع

---

(١)السعيد بن عزه، بوبكر معيفي، فوزي لوحيدي، انعكاسات التسرب المدرسي على المجتمع وكيفية معالجته، مجلة الشامل للعلوم الاجتماعية والتربوية، الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، ٢٠١٩، ص ٢٤.

(٢)وسام حاتم سلمان، دور التنمية المستدامة في مواجهة تحديات ظاهرة تسرب التلاميذ في المدارس الابتدائية (نظرة اقتصادية)، مجلة دراسات تربوية، المجلد (١٣)، العدد (٥٢)، ٢٠٢٠، ص ٣٨١.

يؤدي التسرب المدرسي إلى انخفاض المستوى العام للتعليم في المجتمع، ما يعيق تحقيق التقدم الثقافي والفكري، فالمجتمعات التي تعاني من ارتفاع معدلات التسرب المدرسي تكون أقل قدرة على إنتاج المعرفة ونشر الثقافة.

ب- التأثير على القيم والمبادئ الاجتماعية

يؤثر التسرب المدرسي على القيم والمبادئ الاجتماعية، فالأفراد الذين يتركون المدرسة في سن مبكرة يكونون أكثر عرضة لتبني قيم ومبادئ سلبية، مثل العنف والجريمة، وهذا يؤدي إلى تدهور النسيج الاجتماعي للمجتمع ويعيق تحقيق التقدم الاجتماعي،مثلاً ينحرف التلميذ وينظم الى جماعات منحرفة سلوكياً وفكرياً لملىء الفراغ لديه [1].

الأسباب السياسية للتسرب المدرسي

تلعب العوامل السياسية دورًا حاسمًا في تفاقم ظاهرة التسرب المدرسي، حيث تؤثر السياسات الحكومية، والاستقرار الأمني، والقرارات الاقتصادية على قدرة الأطفال على استكمال تعليمهم. ومن أبرز الأسباب السياسية التي تؤدي إلى التسرب المدرسي ما يلي:

١. عدم الاستقرار الأمني والنزاعات المسلحة: تؤدي الحروب والصراعات الداخلية إلى تدمير المدارس، وتعريض حياة الطلاب والمعلمين للخطر، مما يجبر العديد من الأسر على إبقاء أطفالهم في المنازل أو النزوح إلى مناطق تفتقر إلى الخدمات التعليمية، كما أن وجود الجماعات المسلحة قد يؤدي إلى تجنيد الأطفال أو استغلالهم في النزاعات، ما يحرمهم من حقهم في التعليم.

٢. السياسات التعليمية غير الفعالة: يؤدي غياب استراتيجيات تعليمية واضحة إلى انخفاض جودة التعليم وعدم قدرة المدارس على تلبية احتياجات الطلاب، مما يزيد من معدلات

(١) زهراء مظهر مضحي، ريام عبد الستار كاظم، دور الإدارة المدرسية في مواجهة ظاهرة التسرب المدرسي لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية في مدارس ناحية الكفل، اكليل للدراسات الانسانية، المجلد (٥)، العدد (٣)، ٢٠٢٤، ص ٩٥٣.

التسرب. كما أن نقص الدعم الحكومي للمدارس، سواء من حيث التمويل أو تطوير المناهج، يؤدي إلى بيئة تعليمية طاردة للطلاب، خاصة في المناطق النائية أو الفقيرة.

٣. الفساد وسوء إدارة الموارد التعليمية: يساهم الفساد الإداري في ضعف البنية التحتية التعليمية، حيث يتم تحويل الموارد المخصصة للتعليم إلى مجالات أخرى، مما يؤدي إلى نقص المعلمين، وتدهور المباني المدرسية، وانخفاض مستوى الخدمات التعليمية، وهو ما يدفع العديد من الطلاب إلى ترك الدراسة.

٤. السياسات الاقتصادية المرتبطة بالحكومة: تؤثر السياسات الاقتصادية للحكومات على قدرة الأسر على تحمل تكاليف التعليم، حيث يؤدي ارتفاع معدلات الفقر والبطالة إلى إجبار الأطفال على ترك الدراسة والانخراط في سوق العمل لمساعدة أسرهم. وتزداد هذه المشكلة في الدول التي تفتقر إلى برامج دعم اجتماعي فعالة لحماية الفئات الأكثر ضعفًا.

٥. الهجرة والنزوح القسري بسبب القرارات السياسية: تؤدي السياسات الحكومية غير المستقرة إلى تفاقم ظاهرة النزوح الداخلي والخارجي، مما يحرم آلاف الأطفال من فرص التعليم. في كثير من الحالات، لا توفر الحكومات سياسات واضحة لاستيعاب الأطفال النازحين في المدارس، ما يجعلهم أكثر عرضة للتسرب المدرسي [١].

إن معالجة هذه العوامل تتطلب إصلاحات سياسية حقيقية تعزز الاستقرار، وتدعم قطاع التعليم، وتوفر بيئة آمنة ومناسبة لاستمرار الطلاب في مسيرتهم التعليمية دون عوائق سياسية تؤثر على مستقبلهم.

وبمكن القول يؤدي التسرب المدرسي إلى تداعيات خطيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فالأثر الاقتصادي يشمل تراجع الإنتاجية وزيادة معدلات البطالة والفقر،

(١) فيولا فهمي، بسبب عوامل سياسية واقتصادية.. تفاقم ظاهرة تسرب ملايين الطلاب من التعليم يحاصر العراق، ١٩ / اكتوبر / ٢٠٢٤، متاح على الرابط الالكتروني الاتي:
https://linksshortcut.com/YIMFw.

بينما يشمل الأثر الاجتماعي زيادة معدلات الجريمة وتفكك الروابط الأسرية والاجتماعية، أما الأثر الثقافي فيتمثل في انخفاض مستوى التعليم في المجتمع وتأثيره على القيم والمبادئ الاجتماعية، وإن مواجهة هذه التداعيات تتطلب وضع سياسات شاملة تهدف إلى الحد من ظاهرة التسرب المدرسي وتعزيز فرص التعليم للجميع.

المطلب الثالث: الحلول الوطنية لمعالجة التسرب المدرسي في العراق

تتطلب معالجة ظاهرة التسرب المدرسي في العراق وضع حلول وطنية شاملة تتضمن سياسات تعليمية واقتصادية واجتماعية قادرة على تقليل معدلات التسرب وضمان استمرارية التعليم للجميع، يشمل ذلك تقديم الدعم للأسر الفقيرة، تحسين البنية التحتية التعليمية، وتطوير المناهج الدراسية بما يتناسب مع احتياجات الطلبة.

اولا: تحسين السياسات التعليمية

أ- تحديث المناهج الدراسية

صعوبة تلك المناهج الدراسية وكثافة وتشابك المعلومات فيها، وعدم ارتباطه بحاجات المجتمع وتعتبر المناهج الدراسية في العراق بحاجة إلى تحديث مستمر لتواكب التطورات العالمية وتلبي احتياجات سوق العمل، يجب أن تتسم المناهج بالمرونة والتنوع، مع التركيز على المهارات الحياتية والعملية التي تساعد الطلبة على مواجهة تحديات الحياة.

ب- توفير التعليم المجاني والإلزامي

يجب أن تلتزم الحكومة بتطبيق سياسة التعليم المجاني والإلزامي لجميع المراحل الدراسية، مع توفير المستلزمات التعليمية اللازمة مثل الكتب والقرطاسية بشكل مجاني. كما ينبغي تحسين جودة التعليم في المدارس الحكومية لتقليل الفجوة بين التعليم الحكومي والخاص.

ج- تدريب الكوادر التعليمية

تُعد الكوادر التعليمية الركيزة الأساسية في العملية التعليمية، لذا يجب توفير برامج تدريبية

مستمرة للمعلمين لرفع كفاءتهم ومواكبة أحدث أساليب التدريس. كما يجب تحسين الأوضاع المادية والمعنوية للمعلمين لضمان استقرارهم الوظيفي [1].

ثانيا: تقديم الدعم المالي والاجتماعي للأسر

أ- برامج الدعم المالي

تعتبر برامج الدعم المالي للأسر الفقيرة من أهم الحلول للحد من ظاهرة التسرب المدرسي، يمكن للحكومة إطلاق برامج مساعدات مالية شهرية مشروطة ببقاء الأطفال في المدارس، لضمان استمرار تعليمهم.

ب- توفير الوجبات المدرسية

تُعد مبادرة توفير الوجبات المدرسية وسيلة فعالة لتشجيع الطلبة على الحضور إلى المدرسة، يمكن أن تساهم هذه المبادرة في تحسين التغذية الصحية للطلبة وزيادة معدلات الحضور، خاصة في المناطق الفقيرة.

ج- دعم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة

يجب توفير الدعم اللازم للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال إنشاء مراكز متخصصة وتوفير كوادر تعليمية مؤهلة، لضمان حصولهم على فرص تعليمية متكافئة مع أقرانهم.

ثالثا: تحسين البنية التحتية للمدارس

أ- بناء وتجهيز المدارس في المناطق النائية

تعاني العديد من المناطق في العراق من نقص في عدد المدارس، خاصة في المناطق النائية، يجب أن تتبنى الحكومة خطة لبناء مدارس جديدة في تلك المناطق، مع توفير التجهيزات اللازمة

(١)مها عصام عبد الحميد، سياسات التعليم ومشكلة التسرب في العراق، اكليل للدراسات الانسانية، المجلد(٢)، العدد (٢)، ٢٠٢١، ص ص ٤٤٣-٤٤٤.

لضمان بيئة تعليمية ملائمة.

ب-توفير وسائل النقل المدرسي

يُعد توفير وسائل النقل المدرسي أمرًا ضروريًا لتقليل معدلات التسرب، خاصة في المناطق الريفية. يمكن للحكومة إطلاق برامج نقل مدرسي مجاني أو بأسعار رمزية لتسهيل وصول الطلبة إلى المدارس.

ج- تحسين المرافق الصحية في المدارس

يجب تحسين المرافق الصحية في المدارس من خلال توفير مياه نظيفة ودورات مياه صحية، لضمان بيئة صحية وآمنة للطلبة[1].

رابعاً: تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية التعليم

أ- حملات توعوية

يجب على الحكومة ومنظمات المجتمع المدني تنظيم حملات توعوية مستمرة حول أهمية التعليم ودوره في بناء مستقبل أفضل، يمكن أن تشمل هذه الحملات وسائل الإعلام، المساجد، والندوات المجتمعية.

ب-إشراك الأسر في العملية التعليمية

يمكن أن يؤدي إشراك الأسر في العملية التعليمية إلى تحسين معدلات الحضور وتقليل التسرب، يجب تنظيم لقاءات دورية بين المدرسة وأولياء الأمور لمناقشة تقدم الطلبة ومعالجة المشاكل التي قد تواجههم.

ج-تعزيز دور المجتمع المحلي

---

(١)ابتسام جعفر جواد، اسراء فاضل امين، نسرين حمزة عباس، التسرب المدرسي جائحة تعليمية (مفهومه، أسبابه، طرق علاجه)، المجلد (٣٣)، العدد (٣)، ٢٠٢٢، ص ص ٢٧٥-٢٧٦.

يجب تعزيز دور المجتمع المحلي في دعم العملية التعليمية من خلال إنشاء شراكات بين المدارس والمؤسسات المحلية لتوفير الدعم المادي والمعنوي للطلبة [1].

خامسا: تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص

أ- دعم القطاع الخاص للتعليم

يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورًا مهمًا في تحسين جودة التعليم من خلال تمويل برامج تعليمية، بناء مدارس جديدة، وتوفير منح دراسية للطلبة.

ب- شراكات مع المنظمات الدولية

يجب على الحكومة تعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية لتوفير الدعم المالي والفني لقطاع التعليم، يمكن أن تساهم هذه الشراكات في تحسين البنية التحتية وتطوير المناهج وتدريب الكوادر التعليمية.

ويمكن القول تتطلب معالجة ظاهرة التسرب المدرسي في العراق حلولًا شاملة ومتعددة الأبعاد تشمل تحسين السياسات التعليمية، تقديم الدعم المالي والاجتماعي للأسر، تحسين البنية التحتية للمدارس، وتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية التعليم، كما أن تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن يساهم في تحقيق بيئة تعليمية مستدامة وشاملة، مما يضمن مستقبلًا أفضل للأجيال القادمة.

التوصيات:

١-إطلاق برامج دعم مالي مباشر للأسر الفقيرة: يجب على الحكومة توفير مساعدات مالية شهرية مشروطة ببقاء الأطفال في المدارس وتقديم منح دراسية للطلبة من الأسر ذات الدخل المحدود لتغطية تكاليف المستلزمات التعليمية والمواصلات.

---

(١)ابتسام جعفر جواد الخفاجي، التسرب المدرسي، مجلة ذي قار للعلوم الانسانية، المجلد (١١)، العدد (٤)، ٢٠٢١، ص٢١٩.

٢-تحسين جودة التعليم وتطوير المناهج الدراسية: تحديث المناهج الدراسية لتكون أكثر تفاعلًا مع احتياجات الطلبة ومتطلبات سوق العمل وتوفير برامج تدريب مستمرة للكوادر التعليمية لرفع كفاءتهم وتحسين أساليب التدريس.

٣-تحسين البنية التحتية للمدارس: بناء مدارس جديدة في المناطق النائية وتوفير وسائل نقل مدرسي مجانية أو بأسعار رمزية، وتحسين المرافق الصحية في المدارس وضمان توفير مياه نظيفة ومرافق صحية مناسبة.

٤-تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية التعليم: تنظيم حملات توعوية عبر وسائل الإعلام والمساجد لتعزيز ثقافة التعليم، وإشراك المجتمع المحلي في دعم العملية التعليمية من خلال توفير الدعم المادي والمعنوي للمدارس.

٥-توفير برامج تعليمية مرنة: إطلاق برامج تعليمية غير تقليدية مثل التعليم عن بُعد والتعليم المسائي لتلبية احتياجات الأطفال العاملين وتوفير برامج محو الأمية وتعليم الكبار للطلبة الذين تركوا الدراسة في مراحل مبكرة.

٦-تعزيز الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات الدولية: تشجيع القطاع الخاص على دعم التعليم من خلال تمويل برامج تعليمية وتوفير منح دراسية، وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية لتوفير الدعم المالي والفني لتحسين جودة التعليم، معالجة العوامل الاجتماعية المؤثرة في التسرب: توفير برامج دعم نفسي واجتماعي للأطفال الذين يعانون من مشاكل أسرية، والعمل على تغيير العادات والتقاليد التي تعيق استمرار تعليم الفتيات.

المقترحات:

١. تحليل الأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلى ظاهرة التسرب المدرسي في العراق.

٢. تسليط الضوء على التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التسرب المدرسي.

٣. تقييم السياسات الحالية لمعالجة التسرب المدرسي وتحديد نقاط القوة والضعف فيها.

٤. تقديم مقترحات وحلول وطنية للحد من ظاهرة التسرب المدرسي.

٥. تعزيز الوعي بأهمية التعليم ودوره في تحقيق التنمية المستدامة وتقليل الفجوة الاقتصادية والاجتماعية.

قائمة المصادر:

١. ابتسام جعفر جواد الخفاجي، التسرب المدرسي، مجلة ذي قار للعلوم الانسانية، المجلد (١١)، العدد (٤)، ٢٠٢١.

٢. ابتسام جعفر جواد، اسراء فاضل امين، نسرين حمزة عباس، التسرب المدرسي جائحة تعليمية (مفهومه، أسبابه، طرق علاجه)، المجلد (٣٣)، العدد (٣)، ٢٠٢٢.

٣. السعيد بن عزه، بوبكر معيفي، فوزي لوحيدي، انعكاسات التسرب المدرسي على المجتمع وكيفية معالجته، مجلة الشامل للعلوم الاجتماعية والتربوية، الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، ٢٠١٩.

٤. حسام مسلم كاظم العزام، علي كاظم هادي، المدرسة العراقية إنموذج لمعالجة ظاهرة التسرب المدرسي في العراق، مجلة كلية المأمون، المجلد (١)، العدد خاص، ٢٠٢٣.

٥. رياض كاظم الجميلي، ايمان عبد الرحيم المسلماوي، دراسة أسباب التسرب المدرسي لطلبة مراحل التعليم الثانوي في قضاء الهندية، مجلة السبط، المجلد (٩)، العدد (١)، ٢٠٢٣.

٦. زهراء مظهر مضحي، ريام عبد الستار كاظم، دور الإدارة المدرسية في مواجهة ظاهرة التسرب المدرسي لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية في مدارس ناحية الكفل، اكليل للدراسات الانسانية، المجلد (٥)، العدد (٣)، ٢٠٢٤.

٧. محسن منصور سريح، تحليل جغرافي لظاهرة التسرب الدراسي في قضاء الكوت (دراسة في جغرافية السكان)، المجلد (١)، العدد (٤٢)، ٢٠٢١.

٨. ميادة عبد الله خزعل، دور الإدارة المدرسية في الحد من ظاهرة التسرب المدرسي في المرحلة

الابتدائية، مجلة كلية التربية الاساسية، المجلد (٢٩)، العدد (١٢٢)، ٢٠٢٣.

٩. مها عصام عبد الحميد، سياسات التعليم ومشكلة التسرب في العراق، اكليل للدراسات الانسانية، المجلد (٢)، العدد (٢)، ٢٠٢١.

١٠.وسام حاتم سلمان، دور التنمية المستدامة في مواجهة تحديات ظاهرة تسرب التلاميذ في المدارس الابتدائية (نظرة اقتصادية)، مجلة دراسات تربوية، المجلد (١٣)، العدد (٥٢)، ٢٠٢٠.

١١.فيولا فهمي، بسبب عوامل سياسية واقتصادية.. تفاقم ظاهرة تسرب ملايين الطلاب من التعليم يحاصر العراق، ١٩ / اكتوبر / ٢٠٢٤، متاح على الرابط الالكتروني الاتي: https://linksshortcut.com/YIMFw

الذكاء الاصطناعي في الحملات الانتخابية:من التأثير الناعم الى التوجيه السلوكي

م.م. بنين سعد صافي الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

baneensaad@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور الذكاء الاصطناعي في الحملات الانتخابية المعاصرة، والانتقال من مرحلة التأثير الناعم إلى مرحلة أكثر تقدماً تتمثل في التوجيه السلوكي للناخبين. فقد تناول البحث الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في السياسة، واستعرض الآليات المستخدمة مثل تحليل البيانات الضخمة، الاستهداف الدقيق، التنبؤ بسلوك الناخبين، ورصد الحملات المنافسة. كما تضمن البحث دراسة حالة لشركة كامبريدج أناليتيكا في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ٢٠١٦، التي كشفت عن خطورة استغلال البيانات الشخصية في توجيه خيارات الناخبين.

وقد بيّن البحث التداعيات السياسية والأخلاقية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي، مثل تهديد الشفافية، انتهاك الخصوصية، وتعميق فجوة الثقة بين الناخبين والأنظمة السياسية. وفي المحور الأخير، قدم البحث رؤية مستقبلية تتعلق بضرورة وضع تشريعات واضحة، وإنشاء هيئات رقابية، وتعزيز الوعي الرقمي، من أجل تحقيق توازن بين الاستفادة من هذه التكنولوجيا وحماية القيم الديمقراطية.

خلصت الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي أصبح فاعلاً محورياً في الحملات الانتخابية

الحديثة، لكنه يظل سلاحاً ذا حدين: يمكن أن يسهم في تطوير العملية الديمقراطية من جهة، أو في تقويضها إذا استُخدم بشكل غير منظم.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، الحملات الانتخابية، التأثير الناعم، التوجيه السلوكي، البيانات الضخمة، الديمقراطية الرقمية، الخصوصية.

Abstract

This research aims to examine the role of artificial intelligence (AI) in contemporary electoral campaigns, focusing on the shift from soft influence to more advanced forms of behavioral guidance. The study explores the conceptual framework of AI and its political applications, while highlighting key mechanisms such as big data analytics, micro-targeting, voter behavior prediction, and monitoring of rival campaigns. A case study of Cambridge Analytica during the 2016 U.S. presidential elections is presented, illustrating the dangers of exploiting personal data to manipulate voter choices.

The research also discusses the political and ethical implications of AI, including threats to transparency, violations of privacy, and the erosion of trust between citizens and political systems. In its final section, the study proposes a future vision emphasizing the need for clear legal frameworks, independent oversight bodies, and enhanced digital literacy, in order to balance the benefits of AI with the protection of democratic values.

The study concludes that AI has become a central actor in modern electoral campaigns, yet it remains a double-edged sword: capable of fostering democratic innovation on one hand, while risking democratic erosion if left unregulated.

Keywords: Artificial Intelligence, Electoral Campaigns, Soft Influence, Behavioral Guidance, Big Data, Digital Democracy, Privacy.

المقدمة

شهد العالم خلال العقدين الأخيرين ثورة رقمية غير مسبوقة غيّرت شكل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ومن أبرز تجليات هذه الثورة دخول الذكاء الاصطناعي كفاعل أساسي في مختلف الميادين، بما في ذلك المجال السياسي والحملات الانتخابية. فقد تحولت الحملات من مجرد أدوات تقليدية قائمة على الدعاية المباشرة ووسائل الإعلام التقليدية، إلى منظومات رقمية معقدة تعتمد على تحليل البيانات الضخمة، والاستهداف الدقيق، والتواصل المبرمج مع الناخبين.

إن الانتخابات باعتبارها آلية جوهرية لتجسيد الإرادة الشعبية، لم تعد بمعزل عن هذا التحول التكنولوجي؛ بل أصبحت ميداناً مركزياً لتطبيقات الذكاء الاصطناعي. فقد باتت الحملات الانتخابية قادرة على الوصول إلى شرائح واسعة من الجمهور، بل وتوجيه سلوكهم عبر الهندسة السلوكية الرقمية التي تستثمر تفاعلاتهم اليومية على وسائل التواصل الاجتماعي. وهنا تطرح إشكاليات مهمة تتعلق بمدى تأثير هذه الأدوات على حرية الاختيار وشفافية العملية الديمقراطية.

وتتجلى خطورة هذه الظاهرة في تجارب عملية بارزة، مثل فضيحة كامبريدج أناليتيكا خلال الانتخابات الأمريكية لعام ٢٠١٦، التي كشفت قدرة الذكاء الاصطناعي على التلاعب بالناخبين واستغلال بياناتهم الشخصية لأغراض سياسية. وهو ما أثار جدلاً واسعاً حول حدود استخدام التكنولوجيا في السياسة، وما إذا كانت هذه الأدوات تخدم الديمقراطية أم تهددها.

بناءً على ما سبق، يسعى هذا البحث إلى دراسة موضوع "الذكاء الاصطناعي في الحملات الانتخابية: من التأثير الناعم إلى التوجيه السلوكي" من خلال تناول خمسة محاور رئيسية: الإطار المفاهيمي، آليات الاستخدام، دراسة حالة كامبريدج أناليتيكا، التداعيات السياسية والأخلاقية، والرؤية المستقبلية. كما ينتهي البحث بعرض النتائج والتوصيات والخاتمة، بغية المساهمة في النقاش الأكاديمي حول مستقبل العملية الديمقراطية في ظل الثورة الرقمية.

المحور الأول :الإطار المفاهيمي

يهدف هذا المحور إلى توضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي وعلاقته بالحملات الانتخابية، من خلال تحديد تعريفاته وأبعاده النظرية. كما يبرز دور الذكاء الاصطناعي كأداة لتحليل البيانات واستراتيجيات التأثير السياسي. ويُعد هذا الإطار الأساس لفهم كيفية الانتقال من التأثير الناعم إلى التوجيه السلوكي للناخبين.

أولاً :مفهوم الذكاء الاصطناعي

يعرف الذكاء الاصطناعي بانه قدرة الأنظمة الحاسوبية على محاكاة عمليات التفكير البشري مثل التعلم، الاستدلال، اتخاذ القرار وحل المشكلات .وقد تطورت تقنياته لتشمل خوارزميات التعلم الآلي والتعلم العميق، مما أتاح إمكانية تحليل كمٍّ هائل من البيانات والتنبؤ بأنماط السلوك البشري[1]، ولا يقتصر الذكاء الاصطناعي على الجانب التقني، بل ينظر إليه كبنية تحتية معرفية لها تأثير متزايد في مجالات السياسة والإعلام.

ثانياً :الحملات الانتخابية

تعرف الحملة الانتخابية بانها النشاط السياسي المنظم الذي يقوم به المرشحون أو الأحزاب بهدف التأثير في خيارات الناخبين وضمان أصواتهم .وقد اعتمدت تقليدياً على الإعلام التقليدي والاجتماعات الشعبية، إلا أنّ التطور الرقمي نقلها إلى فضاء جديد يعتمد على البيانات الضخمة وتحليل سلوك الناخبين [2] وهكذا، أصبحت الحملات أكثر قدرة على استهداف فئات بعينها من المجتمع من خلال أدوات دقيقة ومباشرة.

---

(١) عبد الرحمن محمد حسن، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في السياسة والإعلام، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، ٢٠٢٠، ص ٤٥.

(٢) محمد احمد عويدات، الحملات الانتخابية في العصر الرقمي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، ٢٠١٩، ص ٧٧.

ثالثاً :التأثير الناعم (Soft Influence)

يقصد بالتأثير الناعم مجموعة الأساليب غير المباشرة التي توظفها الحملات الانتخابية لإقناع الناخبين، عبر الرموز والخطابات والرسائل العاطفية والثقافية .ويعتمد هذا التأثير على الإقناع الطوعي من خلال بناء صورة ذهنية إيجابية عن المرشح أو الحزب، دون ممارسة ضغط مباشر على الناخب[1] هذا الأسلوب يعد مدخلاً أساسياً لتهيئة الجمهور نحو قبول التأثيرات الأعمق.

رابعاً :التوجيه السلوكي (Behavioral Targeting)

يعد التوجيه السلوكي مستوى متقدماً من التأثير، حيث يعتمد على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الشخصية للناخبين (الاهتمامات، الموقع الجغرافي، السلوك الرقمي). ومن خلال هذه التحليلات، يتم إنتاج رسائل موجهة لكل فئة أو حتى لكل فرد على حدة، بحيث تؤثر مباشرة في خياراته واتجاهاته السياسية[2]وعليه، ينتقل العمل الانتخابي من التأثير العام إلى عملية دقيقة أشبه بـ"هندسة السلوك الانتخابي."

خامساً :العلاقة بين المفاهيم

يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي هو الأداة المحورية التي تستخدم في جمع البيانات وتحليلها، بينما تشكل الحملة الانتخابية الإطار السياسي لتوظيف هذه الأداة .ويمثل التأثير الناعم المدخل الأولي لبناء الثقة والاقتناع، في حين يمثل التوجيه السلوكي المرحلة الأكثر تقدماً، التي تترجم التأثير إلى سلوك انتخابي ملموس[3].

---

(١) أحمد سالم الزعبي، التسويق السياسي واستراتيجيات التأثير الناعم، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠١٨، ص ١١٢.

(٢) علي عبدالله الكبيسي، التقنيات الحديثة والتوجيه السلوكي في الحملات السياسية، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، العراق، ٢٠٢١، ص ١٣٤.

(٣) خالد يوسف شحادة، الإعلام الجديد وصناعة الرأي العام، دار المسيرة للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن، ٢٠٢٠، ص ١٥٦.

المحور الثاني: آليات استخدام الذكاء الاصطناعي في الحملات الانتخابية

يتناول هذا المحور الآليات العملية التي يوظف من خلالها الذكاء الاصطناعي في الحملات الانتخابية، مثل تحليل البيانات الضخمة، وتقنيات الاستهداف الدقيق، والتنبؤ بسلوك الناخبين. كما يوضح دور الخوارزميات في صياغة رسائل سياسية مخصصة للفئات المختلفة. ويكشف عن كيفية استخدام هذه الأدوات لتعزيز فرص الفوز وتحقيق أقصى تأثير على القرار الانتخابي.

أولاً: تحليل البيانات الضخمة (Big Data Analytics)

أصبحت البيانات الضخمة المادة الأساسية في الحملات الانتخابية الرقمية. إذ تسمح تقنيات الذكاء الاصطناعي باستخراج الأنماط السلوكية والسياسية من ملايين التفاعلات الرقمية، مما يمكّن المرشحين من معرفة أولويات الناخبين وتوجهاتهم بدقة عالية [١].

ثانياً: الاستهداف الدقيق للناخبين (Micro-Targeting)

يتيح الذكاء الاصطناعي للحملات الانتخابية القدرة على تصميم رسائل مخصصة لكل شريحة من الناخبين أو حتى لكل فرد، بالاعتماد على تتبع سلوكياتهم الرقمية وقضاياهم المفضلة. وهذا ما يجعل الناخب يشعر أن الحملة تخاطبه بشكل مباشر [٢].

ثالثاً: الروبوتات والدردشة الآلية (Chatbots)

تُستخدم الروبوتات الحوارية كوسيلة تفاعلية مباشرة مع الناخبين، فهي قادرة على الرد على استفساراتهم وتقديم إرشادات متعلقة بعملية التسجيل والتصويت على مدار الساعة. هذا يسهم

---

(١) أحمد عبد الرحمن علي، البيانات الضخمة وصناعة القرار السياسي، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، ٢٠٢٠، ص ٨٨.

(٢) محمود سليمان حسن، التسويق السياسي في البيئة الرقمية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمّان – الأردن، ٢٠١٩، ص ١٠٣.

في تعزيز تواصل الحملات مع قواعدها الانتخابية [١].

رابعاً: التنبؤ بسلوك الناخبين (Predictive Analytics)

تُستعمل تقنيات الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بسلوك الناخبين، عبر تحليل البيانات التاريخية ومقارنتها بالاتجاهات الراهنة. وهذا يساعد في تقدير نسب المشاركة وتحديد المناطق التي تحتاج إلى تعبئة إضافية [٢].

خامساً: إنتاج المحتوى المخصص (Customized Content Creation)

من أبرز آليات الذكاء الاصطناعي إنتاج محتوى رقمي موجه يتناسب مع اهتمامات الفئات الاجتماعية المختلفة، سواء عبر النصوص أو مقاطع الفيديو أو الصور. ويساعد ذلك على التأثير العاطفي والمعرفي في آنٍ واحد [٣].

سادساً: رصد الحملات المنافسة (Opponent Tracking)

يتيح الذكاء الاصطناعي مراقبة الحملات المنافسة وتتبع خطابها الإعلامي وتحليل ردود أفعال الجمهور. ومن خلال هذه المعلومات يمكن للمرشح صياغة استراتيجيات مواجهة سريعة وفعالة [٤].

هكذا نلاحظ أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد تقنية مساعدة، بل تحول إلى بنية أساسية للحملات الانتخابية، إذ يمكّن المرشحين من فهم الناخبين بعمق، والتأثير فيهم عبر آليات دقيقة ومتنوعة.

---

(١) فاضل جاسم الطائي، الإعلام الرقمي وأثره في العملية السياسية، دار الرافدين، الطبعة الأولى، بغداد – العراق، ٢٠٢١، ص ١٤٥.

(٢) محمد حسن عبد الغني، الذكاء الاصطناعي والتحول في الحملات السياسية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، القاهرة – مصر، ٢٠٢٠، ص ١١٩.

(٣) خالد يوسف محمود، الاتصال السياسي في عصر الذكاء الاصطناعي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، ٢٠٢١، ص ١٦٧.

(٤) خالد الأنصاري عبد الله، الدعاية السياسية واستراتيجيات المواجهة الرقمية، دار غيداء للنشر، الطبعة الأولى، عمّان – الأردن، ٢٠١٩، ص ١٣٢.

المحور الثالث: دراسة حالة – كامبريدج أناليتيكا وانتخابات ترامب ٢٠١٦

يعرض هذا المحور دراسة حالة عن شركة كامبريدج أناليتيكا ودورها في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠١٦. حيث اعتمدت الشركة على جمع وتحليل بيانات ملايين المستخدمين عبر فيسبوك لتوجيه الرسائل السياسية بشكل شخصي. وتبرز هذه التجربة خطورة استغلال البيانات الشخصية في التأثير المباشر على خيارات الناخبين ومسار العملية الديمقراطية.

أولاً: خلفية عن شركة كامبريدج أناليتيكا

تأسست شركة كامبريدج أناليتيكا عام ٢٠١٣ كإحدى الشركات المتخصصة في تحليل البيانات الضخمة والتسويق السياسي، وقد اشتهرت باستخدامها لأساليب متقدمة في "التوجيه السلوكي" للناخبين. اعتمدت الشركة على جمع بيانات شخصية لملايين المستخدمين عبر منصة "فيسبوك"، دون علمهم المباشر، واستخدمتها لاحقاً في استهدافهم برسائل انتخابية مصممة خصيصاً لكل فئة اجتماعية [١].

ثانياً: آليات عمل الشركة في الانتخابات الأميركية ٢٠١٦

أظهرت التحقيقات أن الشركة استطاعت الوصول إلى بيانات ما يقارب ٨٧ مليون مستخدم على فيسبوك. ومن خلال تطبيقات اختبار شخصية بسيطة، جُمعت معلومات دقيقة عن الميول النفسية والسياسية للمستخدمين. وقد تم توظيف الذكاء الاصطناعي لتحليل هذه البيانات وتصنيف الناخبين وفقاً لأنماطهم السلوكية، ثم توجيه رسائل انتخابية فردية لهم [٢].

ثالثاً: دورها في حملة دونالد ترامب

استعانت حملة المرشح الجمهوري دونالد ترامب عام ٢٠١٦ بخدمات كامبريدج أناليتيكا

---

(١) أحمد عبد الرحمن علي، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في السياسة والإعلام، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، القاهرة – مصر، ٢٠٢٠، ص ٢١٢.

(٢) محمد حسن عبد الغني، الذكاء الاصطناعي والتحول في الحملات السياسية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، القاهرة – مصر، ٢٠٢٠، ص ٢٠١.

لإدارة حملتها الرقمية. حيث تم استخدام تقنيات "الاستهداف الدقيق" و"التأثير السلوكي" لإرسال رسائل موجهة لناخبين في ولايات متأرجحة مثل بنسلفانيا وميشيغان وويسكونسن. هذه الرسائل لم تقتصر على الدعاية الإيجابية لترامب، بل شملت أيضاً حملات سلبية ضد منافسته الديمقراطية هيلاري كلينتون [١].

رابعاً: النتائج والتداعيات

ساهمت هذه الأساليب في تعزيز فرص ترامب الانتخابية، إذ أثبتت البيانات أن الاستهداف الدقيق رفع نسب الإقبال على التصويت لصالحه في الولايات الحاسمة. إلا أن هذه التجربة أثارت جدلاً واسعاً حول شرعية استخدام البيانات الشخصية في الحملات السياسية، واعتبرها البعض شكلاً من أشكال "التلاعب بالوعي الجمعي" [٢].

خامساً: الدروس المستفادة

إن استخدام الذكاء الاصطناعي في الحملات الانتخابية قادر على إحداث تحول كبير في نتائج الانتخابات.

قضية كامبريدج أناليتيكا كشفت هشاشة القوانين المتعلقة بحماية البيانات في الفضاء الرقمي.

أثبتت التجربة أن الحدود بين "التأثير الناعم" و"التوجيه السلوكي" أصبحت ضبابية، مما يستدعي وضع ضوابط أخلاقية وقانونية أكثر صرامة [٣].

---

(١) محمود سليمان حسن، التسويق السياسي في البيئة الرقمية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمّان – الأردن، ٢٠١٩، ص ١٨٩.

(٢) فاضل جاسم الطائي، الإعلام الرقمي وأثره في العملية السياسية، دار الرافدين، الطبعة الأولى، بغداد – العراق، ٢٠٢١، ص ٢٣٣.

(٣) خالد الأنصاري عبد الله، الدعاية السياسية واستراتيجيات المواجهة الرقمية، دار غيداء للنشر، الطبعة الأولى، عمّان – الأردن، ٢٠١٩، ص ٢١٠.

من خلال هذه الدراسة يتضح أن انتخابات ترامب ٢٠١٦ لم تكن مجرد ساحة سياسية تقليدية، بل مثلت مختبراً عملياً لكيفية توظيف الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة في إعادة تشكيل السلوك الانتخابي.

المحور الرابع: التداعيات السياسية والأخلاقية

يتناول هذا المحور الانعكاسات السياسية والأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الحملات الانتخابية، خصوصاً ما يتعلق بتهديد مبادئ الشفافية والديمقراطية. كما يناقش إشكالية انتهاك الخصوصية الفردية والتلاعب بسلوك الناخبين عبر البيانات. ويؤكد على خطورة غياب التشريعات والضوابط في تقويض الثقة بين المواطن والنظام السياسي.

أولاً: التداعيات السياسية

أحدث توظيف الذكاء الاصطناعي في الحملات الانتخابية تحولات جوهرية في العملية الديمقراطية. إذ لم تعد الحملات تعتمد على الخطاب الجماهيري العام، بل انتقلت إلى خطاب فردي مُوجَّه، مما أضعف مفهوم المجال العام الذي تقوم عليه الديمقراطية التقليدية [١].

كما أدّى الاستهداف الدقيق للناخبين إلى تعزيز الانقسام السياسي، حيث تُقدَّم لكل مجموعة رسائل متحيزة تُعمّق الاستقطاب بدل أن تشجّع الحوار الوطني [٢].

ثانياً: المخاطر المرتبطة بتلاعب الإرادة الشعبية

أحد أبرز المخاوف الأخلاقية يتمثل في أن الذكاء الاصطناعي قد يُستخدم كأداة لـ"هندسة الوعي السياسي"، بحيث تُعاد صياغة مواقف الناخبين استناداً إلى بياناتهم الخاصة دون إدراكهم

(١) محمد حسن عبد الغني، الذكاء الاصطناعي والتحول في الحملات السياسية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، القاهرة – مصر، ٢٠٢٠، ص ٢٢٩.

(٢) محمود سليمان حسن، التسويق السياسي في البيئة الرقمية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمّان – الأردن، ٢٠١٩، ص ١٩٥

لذلك. وهذا يهدد حرية الإرادة السياسية التي تُعد جوهر الديمقراطية [١].

كما أن استغلال البيانات الشخصية قد يؤدي إلى إقصاء بعض الفئات أو استهدافها سلبياً، وهو ما يُعرف بـ"القمع الرقمي للناخبين".

ثالثاً: البعد القانوني وأزمة حماية البيانات

تكشف التجارب الانتخابية الحديثة أن الأطر القانونية لحماية البيانات في معظم الدول ما زالت قاصرة عن ضبط استخدام الذكاء الاصطناعي في الحملات. قضية كامبريدج أناليتيكا مثال واضح على ذلك، حيث تمت إساءة استخدام بيانات الملايين دون موافقة منهم، مما شكّل خرقاً لمبادئ الخصوصية الفردية [٢].

وهذا يفرض الحاجة إلى وضع تشريعات دقيقة تُحدد كيفية جمع ومعالجة واستخدام البيانات الانتخابية.

رابعاً: الأزمة الأخلاقية في الممارسة السياسية

إن الانتقال من "التأثير الناعم" إلى "التوجيه السلوكي" يطرح سؤالاً جوهرياً حول شرعية الممارسة السياسية: هل الهدف هو إقناع الناخب بحرية أم دفعه لاختيار محدد عبر خوارزميات خفية؟ هذا النوع من "التلاعب غير المرئي" يفتح الباب لمخاطر فقدان الثقة في المؤسسات الديمقراطية [٣]. إذ يرى بعض الباحثين أن الذكاء الاصطناعي قد يحوّل الانتخابات من "تنافس برامج سياسية" إلى "تنافس تقني في استغلال البيانات".

---

(١) فاضل جاسم الطائي، الإعلام الرقمي وأثره في العملية السياسية، دار الرافدين، الطبعة الأولى، بغداد – العراق، ٢٠٢١، ص ٢٤٠.

(٢) أحمد عبد الرحمن علي، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في السياسة والإعلام، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، القاهرة – مصر، ٢٠٢٠، ص ٢٢٠.

(٣) خالد الأنصاري عبد الله، الدعاية السياسية واستراتيجيات المواجهة الرقمية، دار غيداء للنشر، الطبعة الأولى، عمّان – الأردن، ٢٠١٩، ص ٢١٥.

خامساً: الحاجة إلى أطر تنظيمية وأخلاقية

كل هذه التداعيات تشير إلى أن الاستخدام المتسارع للذكاء الاصطناعي في الحملات الانتخابية يستلزم وضع مدونات سلوك أخلاقية، إضافة إلى أطر قانونية دولية ومحلية، تضمن الشفافية، وتحافظ على حقوق الناخبين، وتحمي العملية الديمقراطية من التلاعب الخفي [1].

يتضح أن الذكاء الاصطناعي، رغم ما يتيحه من فرص لتطوير الحملات الانتخابية، يثير تحديات سياسية وأخلاقية عميقة، تتعلق بمستقبل الديمقراطية، وحرية الاختيار، وحقوق المواطنين في فضاء رقمي متشابك.

المحور الخامس: رؤية مستقبلية

يركز هذا المحور على استشراف مستقبل توظيف الذكاء الاصطناعي في الحملات الانتخابية، مع التأكيد على أهمية وضع أطر قانونية وتنظيمية تحكم استخدامه. كما يقترح تعزيز الوعي الرقمي لدى الناخبين وبناء مؤسسات رقابية مستقلة لضمان الشفافية. ويؤكد على ضرورة إيجاد توازن بين الاستفادة من الذكاء الاصطناعي وحماية القيم الديمقراطية.

أولاً: الذكاء الاصطناعي كأداة معيارية في الحملات القادمة

من المتوقع أن يتحول الذكاء الاصطناعي خلال السنوات المقبلة إلى عنصر أساسي لا يمكن الاستغناء عنه في الحملات الانتخابية. فبدلاً من كونه أداة مساعدة، سيصبح جزءاً من البنية التحتية السياسية والإعلامية التي تُدار بها العملية الانتخابية برمتها [2].

وهذا التحول سيجعل الفجوة كبيرة بين الحملات التي تمتلك أدوات الذكاء الاصطناعي وتلك التي تفتقر إليها.

---

(١) خالد يوسف محمود، الاتصال السياسي في عصر الذكاء الاصطناعي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، ٢٠٢١، ص ١٧٢.

(٢) محمد حسن عبد الغني، الذكاء الاصطناعي والتحول في الحملات السياسية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، القاهرة – مصر، ٢٠٢٠، ص ٢٥٠.

ثانياً: الانتقال نحو الحملات "الذاتية التشغيل"

تشير الدراسات إلى إمكانية أن تصبح الحملات الانتخابية أكثر اعتماداً على الأنظمة المؤتمتة التي تدير عمليات التواصل السياسي بشكل شبه كامل: من تحليل البيانات إلى إنتاج الرسائل وإرسالها للناخبين دون تدخل بشري مباشر. هذا النوع من الحملات قد يُطلق عليه "الحملات ذاتية التشغيل" [1].

ثالثاً: تعزيز الشفافية عبر الذكاء الاصطناعي

رغم المخاوف الأخلاقية، فإن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يُستخدم لتعزيز الشفافية الانتخابية أيضاً، من خلال مراقبة الحملات، ورصد الإنفاق السياسي، والكشف عن الأخبار الزائفة. بعض الخبراء يرون أن الأنظمة الذكية قد تتحول إلى "حارس ديمقراطي" يراقب نزاهة العملية الانتخابية [2].

رابعاً: الحاجة إلى تشريعات دولية

مستقبل الحملات الانتخابية سيظل مرهوناً بقدرة المشرّعين على صياغة أطر قانونية واضحة تحدد حدود استخدام الذكاء الاصطناعي. فغياب هذه التشريعات قد يؤدي إلى مزيد من الانتهاكات لخصوصية الأفراد وتفاقم مظاهر التلاعب بالوعي السياسي [3].

خامساً: التحول من التأثير إلى "الهندسة السلوكية"

من المرجح أن ينتقل الذكاء الاصطناعي في المستقبل من مجرد التأثير في قرارات الناخبين إلى

---

(١) محمود سليمان حسن، التسويق السياسي في البيئة الرقمية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمّان – الأردن، ٢٠١٩، ص ٢١٠.

(٢) فاضل جاسم الطائي، الإعلام الرقمي وأثره في العملية السياسية، دار الرافدين، الطبعة الأولى، بغداد – العراق، ٢٠٢١، ص ٢٥٥.

(٣) أحمد عبد الرحمن علي، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في السياسة والإعلام، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، القاهرة – مصر، ٢٠٢٠، ص ٢٣٠.

مرحلة أكثر تقدماً تُعرف بـ"الهندسة السلوكية"، حيث يتم تصميم بيئة إعلامية رقمية تدفع الناخب بشكل غير مباشر لاتخاذ قرار محدد. هذا الاحتمال يثير قلقاً كبيراً حول حدود الأخلاق في العملية الديمقراطية [١].

سادساً: رؤية متوازنة

الرؤية المستقبلية تستدعي الجمع بين الاستفادة من قدرات الذكاء الاصطناعي في تطوير الحملات الانتخابية، وبين وضع ضوابط أخلاقية وقانونية تحافظ على حرية الاختيار وشفافية العملية الديمقراطية. وهذا يتطلب تعاوناً بين الباحثين وصناع القرار والمجتمع المدني لصياغة نموذج يوازن بين التقنية والقيم السياسية [٢].

هذه الرؤية المستقبلية تؤكد أن الذكاء الاصطناعي سيكون لاعباً رئيسياً في السياسة، لكن مدى تأثيره الإيجابي أو السلبي سيعتمد على السياسات الأخلاقية والقانونية التي تحكم استخدامه.

الخاتمة

خلص البحث إلى أن الذكاء الاصطناعي أصبح جزءاً لا يتجزأ من الحملات الانتخابية الحديثة، وأن تأثيره تجاوز حدود التأثير الناعم إلى مستوى أعمق يتمثل في التوجيه السلوكي للناخبين. غير أن هذا التطور يحمل في طياته تحديات سياسية وأخلاقية جادة تتطلب تنظيماً قانونياً صارماً وضوابط أخلاقية واضحة.

إن مستقبل الحملات الانتخابية مرهون بقدرتنا على إيجاد توازن بين الاستفادة من إمكانيات الذكاء الاصطناعي في خدمة العملية الديمقراطية، وبين وضع حواجز تمنع الانزلاق

(١) خالد الأنصاري عبد الله، الدعاية السياسية واستراتيجيات المواجهة الرقمية، دار غيداء للنشر، الطبعة الأولى، عمّان – الأردن، ٢٠١٩، ص ٢٢٥.

(٢) خالد يوسف محمود، الاتصال السياسي في عصر الذكاء الاصطناعي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، ٢٠٢١، ص ١٨٠.

نحو التحكم الكامل في خيارات الأفراد. ومن هنا تبرز الحاجة الملحة إلى حوار مجتمعي وأكاديمي واسع يحدد ملامح هذا التوازن.

النتائج

من خلال استعراض المحاور السابقة يمكن تلخيص النتائج الأساسية كالآتي:

١. أظهر الذكاء الاصطناعي قدرته على إحداث تحول جذري في الحملات الانتخابية، إذ لم يعد مجرد أداة مساعدة، بل أصبح عنصراً محورياً في التحليل، الاستهداف، والتواصل السياسي.
٢. بينت دراسة حالة كامبريدج أناليتيكا أن الاستخدام غير المنظم للذكاء الاصطناعي في الانتخابات قد يؤدي إلى انتهاك الخصوصية والتلاعب بالوعي الجماهيري.
٣. يمثل الذكاء الاصطناعي سلاحاً ذا حدين؛ فمن جهة يعزز القدرة على الوصول للناخبين، ومن جهة أخرى يفتح الباب أمام الهندسة السلوكية وتوجيه الرأي العام بطرق غير أخلاقية.
٤. أظهرت التجربة العملية أن الأنظمة القانونية الحالية في معظم الدول غير كافية لمواكبة تطور أدوات الذكاء الاصطناعي في المجال الانتخابي.
٥. أثبتت الرؤية المستقبلية أن مستقبل الحملات الانتخابية سيكون قائماً على أنظمة ذاتية التشغيل، مع تصاعد دور المنصات الرقمية كمسرح رئيسي للصراع الانتخابي.

التوصيات

استناداً إلى النتائج السابقة، يمكن اقتراح التوصيات الآتية:

١. تشريع قوانين واضحة تنظم حدود استخدام الذكاء الاصطناعي في الحملات الانتخابية، خاصة ما يتعلق بالبيانات الشخصية والاستهداف الدقيق.
٢. إنشاء هيئات رقابية مستقلة قادرة على متابعة الحملات الانتخابية رقمياً ورصد أي انتهاكات.
٣. تعزيز التثقيف الرقمي لدى الناخبين لمساعدتهم على التمييز بين المحتوى الحقيقي والمحتوى الموجّه آلياً.
٤. تشجيع التعاون الأكاديمي والسياسي لإعداد دراسات معمقة حول الآثار الأخلاقية

والسياسية للذكاء الاصطناعي.

٥. الاستثمار في أنظمة الذكاء الاصطناعي الرقابية التي تكشف الأخبار الكاذبة وتحافظ على الشفافية الانتخابية.

٦. العمل على بناء توازن استراتيجي بين استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة للتحديث السياسي وبين الحفاظ على القيم الديمقراطية الأساسية.

المصادر

١. عبد الرحمن، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في السياسة والإعلام، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، ٢٠٢٠، ص ٤٥.

٢. عويدات، الحملات الانتخابية في العصر الرقمي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، ٢٠١٩، ص ٧٧.

٣. الزعبي، التسويق السياسي واستراتيجيات التأثير الناعم، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠١٨، ص ١١٢.

٤. الكبيسي، التقنيات الحديثة والتوجيه السلوكي في الحملات السياسية، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، العراق، ٢٠٢١، ص ١٣٤.

٥. شحادة، الإعلام الجديد وصناعة الرأي العام، دار المسيرة للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن، ٢٠٢٠، ص ١٥٦.

٦. أحمد عبد الرحمن علي، البيانات الضخمة وصناعة القرار السياسي، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، ٢٠٢٠، ص ٨٨.

٧. محمود سليمان حسن، التسويق السياسي في البيئة الرقمية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمّان – الأردن، ٢٠١٩، ص ١٠٣.

٨. فاضل جاسم الطائي، الإعلام الرقمي وأثره في العملية السياسية، دار الرافدين، الطبعة الأولى، بغداد – العراق، ٢٠٢١، ص ١٤٥.

٩. محمد حسن عبد الغني، الذكاء الاصطناعي والتحول في الحملات السياسية، دار الفكر

الجامعي، الطبعة الأولى، القاهرة – مصر، ٢٠٢٠، ص ١١٩.
١٠.خالد يوسف محمود، الاتصال السياسي في عصر الذكاء الاصطناعي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، ٢٠٢١، ص ١٦.
١١.خالد الأنصاري عبد الله، الدعاية السياسية واستراتيجيات المواجهة الرقمية، دار غيداء للنشر، الطبعة الأولى، عمّان – الأردن، ٢٠١٩، ص ١٣٢.
١٢.أحمد عبد الرحمن علي، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في السياسة والإعلام، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، القاهرة – مصر، ٢٠٢٠، ص ٢١٢.
١٣.محمد حسن عبد الغني، الذكاء الاصطناعي والتحول في الحملات السياسية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، القاهرة – مصر، ٢٠٢٠، ص ٢٠١.
١٤.محمود سليمان حسن، التسويق السياسي في البيئة الرقمية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمّان – الأردن، ٢٠١٩، ص ١٨٩ .
١٥.فاضل جاسم الطائي، الإعلام الرقمي وأثره في العملية السياسية، دار الرافدين، الطبعة الأولى، بغداد – العراق، ٢٠٢١، ص ٢٣٣.
١٦.خالد الأنصاري عبد الله، الدعاية السياسية واستراتيجيات المواجهة الرقمية، دار غيداء للنشر، الطبعة الأولى، عمّان – الأردن، ٢٠١٩، ص ٢١٠.
١٧.محمد حسن عبد الغني، الذكاء الاصطناعي والتحول في الحملات السياسية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، القاهرة – مصر، ٢٠٢٠، ص ٢٢٩.
١٨.محمود سليمان حسن، التسويق السياسي في البيئة الرقمية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمّان – الأردن، ٢٠١٩، ص ١٩٥.
١٩.فاضل جاسم الطائي، الإعلام الرقمي وأثره في العملية السياسية، دار الرافدين، الطبعة الأولى، بغداد – العراق، ٢٠٢١، ص ٢٤٠.
٢٠.أحمد عبد الرحمن علي، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في السياسة والإعلام، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، القاهرة – مصر، ٢٠٢٠، ص ٢٢٠.

٢١.خالد الأنصاري عبد الله، الدعاية السياسية واستراتيجيات المواجهة الرقمية، دار غيداء للنشر، الطبعة الأولى، عمّان – الأردن، ٢٠١٩، ص ٢١٥.
٢٢.خالد يوسف محمود، الاتصال السياسي في عصر الذكاء الاصطناعي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، ٢٠٢١، ص ١٧٢.
٢٣.محمد حسن عبد الغني، الذكاء الاصطناعي والتحول في الحملات السياسية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، القاهرة – مصر، ٢٠٢٠، ص ٢٥٠.
٢٤.محمود سليمان حسن، التسويق السياسي في البيئة الرقمية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمّان – الأردن، ٢٠١٩، ص ٢١٠.
٢٥.فاضل جاسم الطائي، الإعلام الرقمي وأثره في العملية السياسية، دار الرافدين، الطبعة الأولى، بغداد – العراق، ٢٠٢١، ص ٢٥٥.
٢٦.أحمد عبد الرحمن علي، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في السياسة والإعلام، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، القاهرة – مصر، ٢٠٢٠، ص ٢٣٠.
٢٧.خالد الأنصاري عبد الله، الدعاية السياسية واستراتيجيات المواجهة الرقمية، دار غيداء للنشر، الطبعة الأولى، عمّان – الأردن، ٢٠١٩، ص ٢٢٥.
٢٨.خالد يوسف محمود، الاتصال السياسي في عصر الذكاء الاصطناعي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، ٢٠٢١، ص ١٨٠.

إلغاء تفويض استخدام القوة العسكرية ضد العراق(1991–2002)

قرار رمزي... وفرص مشروطة

أ.د علي فارس حميد أستاذ الدراسات الدولية والاستراتيجية/ جامعة النهرين

يمثل تصويت مجلس الشيوخ الأمريكي على إلغاء تفويضَي استخدام القوة العسكرية الصادرين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٢ محطة ذات دلالة رمزية عالية، قد تؤسس لمسار استراتيجي مختلف في طبيعة العلاقات الأميركية–العراقية. فقد شكلت هذه التفويضات، على مدى أكثر من ثلاثة عقود، الإطار القانوني الذي استندت إليه التدخلات العسكرية الأمريكية ضد العراق، ولا سيما حرب عام ٢٠٠٣ وما أعقبها من أدوار عسكرية وأمنية متشعبة وجدت فيها الإدارة الأمريكية مبرراً للتعامل مع العراق.

وعليه، فإن التصويت على إلغائها لا يقتصر على كونه إجراءاً تشريعياً متأخراً، بل يفتح نقاشاً معمقاً حول أبعاد سياسية وأمنية وتداعيات محتملة على تفاعلات البيئة الإقليمية، فضلاً عن موقع العراق في معادلات السيادة والأمن القومي وما يترتب عليها من قيمة جيوسياسية في محيطه الإقليمي.

يعود التفويض الأول لعام ١٩٩١ إلى سياق حرب تحرير الكويت، إذ منح الرئيس الأمريكي آنذاك صلاحيات واسعة لاستخدام القوة ضد النظام السياسي البائد في إطار حرب الخليج الأولى. أما تفويض عام ٢٠٠٢، فقد صدر قبيل الاجتياح الأمريكي للعراق، واستخدم لاحقاً بشكل موسع، ليس فقط لإسقاط نظام صدام حسين، بل بوصفه غطاءً قانونيًا لتبرير أدوار عسكرية وأمنية متعددة امتدّت على مدى عقدين، وبصورة تجاوزت السياق الذي أُقرّ من أجله.

أولاً: الدلالة السياسية لإلغاء التفويض وإعادة توصيف الموقع والدور

١. تفكيك شرعية التدخل وإعادة ضبط السلطة

إن إلغاء التفويضين من الناحية العملية يعني نزع الغطاء التشريعي عن أي عمل عسكري أمريكي مستقبلي ضد العراق يستند إلى مبررات تعود إلى مرحلة ما قبل عام ٢٠٠٣. ويمثل ذلك اعترافاً ضمنياً بانتهاء "السبب القانوني" التاريخي للحرب، وانتقال العلاقة على الأقل شكلياً من منطق المواجهة إلى منطق الشراكة المشروطة.

وفقاً لذلك يعكس هذا التصويت توجهًا داخل النظام السياسي الأمريكي لإعادة ضبط صلاحيات استخدام القوة العسكرية، وتقييد التفويضات المفتوحة التي استخدمت لعقود خارج سياقاتها الزمنية والسياسية. ويأتي ذلك ضمن نقاش أوسع في واشنطن حول كلفة الحروب الطويلة، وحدود الدور الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية، وهو نقاش تتداخل الكثير من ملامحه مع التوجهات العامة لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكية لما بعد ٢٠٢٥.

٢. تعزيز الحضور الدبلوماسي

على المستوى الثنائي فإن إلغاء التفويضين يمنح الدبلوماسية العراقية قيمة رمزية إضافية في خطابها السياسي، ويتيح إعادة تأطير العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية على أسس التعاون المؤسسي بدل الإرث العسكري. كما يعزز من الموقع التفاوضي للعراق في المحافل الدولية، وهذا ما يعد متطلباً ضرورياً بالنسبة للحكومة العراقية والبعثات الدبلوماسية في الخارج، إذ سوف يزيد من مكانة العراق التفاوضية وفقاً لتقييم الأسس الشكلية لحضور الدولة الدبلوماسي في البيئة الدولية.

غير أن هذا الأثر يبقى محدوداً ما لم يستثمر سياسياً ودبلوماسياً ضمن رؤية واضحة لإدارة العلاقات الثنائية، ولا سيما في الملفات القابلة للتوظيف الاستراتيجي، مثل التعاون الأمني، وإعادة بناء القدرات، وترتيبات الوجود العسكري، إلى جانب ملفات اقتصادية تسهم في تقوية روابط الشراكة الاستراتيجية وتعمل على حمايتها من أي تبدل في حركة المتغيرات الدولية.

ثانياً: البعد الأمني – بين الرمزية القانونية والتأثير العملياتي

لا يعني إلغاء التفويضين إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في العراق، إذ ما تزال الأطر القانونية الأخرى قائمة، سواء عبر الاتفاقات الثنائية أو التفويضات الأحدث المرتبطة بمكافحة الإرهاب. غير أن القرار قد يسهم في إعادة تأطير العلاقة الأمنية ضمن مساحات جديدة، أبرزها:

١. تحول في فلسفة الانتشار العسكري في العراق

من الزاوية الأمنية، يعكس إلغاء التفويضين انتقالاً من نمط التدخل العسكري المباشر إلى نمط "الإدارة من الخلف"، عبر التدريب، والدعم الاستخباري، وبناء الشراكات الإقليمية. وينسجم هذا التحول مع إعادة تموضع أمريكي أوسع في الشرق الأوسط، يقوم على تقليل الانخراط المباشر وتوزيع الأعباء الأمنية على الشركاء المحليين.

٢. إعادة حسابات الفاعلين غير الدولتين

قد يسهم غياب التفويض العسكري في إعادة تعريف طبيعة العلاقة الأمنية مع الولايات المتحدة، لا سيما فيما يتصل بتوصيف القوى السياسية داخل العراق للوجود العسكري الأمريكي. فالانتقال من المقاربة العسكرية الصلبة إلى المقاربة الأمنية– التشاركية قد يفتح المجال أمام علاقات ثنائية أكثر إنتاجية، ويحد من الذرائع التي استندت سابقاً إلى منطق الوجود العسكري المفتوح.

ثالثاً: تداعيات إلغاء التفويض على الأمن القومي العراقي (الفرص والتحديات)

يتيح القرار للعراق فرصة لإعادة بناء سردية أمنه القومي على أساس الدولة، لا بوصفه ساحة صراع جيوسياسي مفتوحة. كما يمنح صانع القرار مساحة سياسية أوسع للمطالبة بعلاقات متوازنة قائمة على المصالح المتبادلة، وهو ما يفسر الترحيب الرسمي من وزارة الخارجية العراقية والبعثة العراقية في واشنطن. وفي حدود هذا الإطار، يمكن تحديد ثلاث فرص رئيسة:

١. إعادة هيكلة العلاقة الأمنية

يستطيع العراق استثمار قرار الإلغاء لإعادة التفاوض حول طبيعة الوجود العسكري

الأجنبي، وحدوده، وأهدافه، بما ينسجم مع أولوياته الوطنية في مكافحة الإرهاب وبناء القدرات الدفاعية، وبما يعزز مبدأ السيادة الوطنية، الذي أصبح واحداً من أهم أولويات الحكومة العراقية في إدارة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

٢. شراكات منتجة وأكثر استقلالاً

إن إقامة علاقة متوازنة مع الولايات المتحدة تسهم في تعزيز استقلالية القرار العراقي، وتفتح المجال أمام شراكات استراتيجية أقل تقييداً وأكثر إنتاجية. فكلما تراجعت الأطر القانونية التي تقيد السياسة الخارجية، ازدادت قدرة الدولة على إدارة مصالحها الخارجية بمرونة أكبر.

٣. تعزيز الموقع التفاوضي للعراق

يرتبط تعزيز الموقع التفاوضي للعراق بمدى استقلالية قراره الخارجي ومصداقيته. فكلما ارتفع مستوى الاستقلالية، ازدادت قدرة العراق على التفاوض من موقع المبادرة وتشكيل المصلحة الحيوية، سواء في علاقاته الثنائية أو ضمن الإطار الإقليمي والدولي.

ما يتوجب فهمه.

إن إلغاء تفويضَي استخدام القوة العسكرية ضد العراق لعامي ١٩٩١ و٢٠٠٢ يمثل حدثاً ذا دلالة سياسية وقانونية مهمة، يعكس مراجعة متأخرة داخل المؤسسة السياسية الأمريكية لأطر استخدام القوة وتوازن السلطات. كما يسهم في تعزيز خطاب السيادة العراقية، ويوفر فرصة لإعادة تأطير العلاقة مع الولايات المتحدة على أسس أكثر توازناً.

غير أن القيمة الاستراتيجية الفعلية لهذا القرار تظل مشروطة بقدرة العراق على استثماره ضمن رؤية متكاملة للأمن القومي، تعالج التحديات الداخلية، وتعيد ضبط علاقاته الخارجية، وتمنع تحول الرمزية القانونية إلى مكسب شكلي محدود الأثر. فالتغيرات في البيئة الدولية تسهم في تبدل حركة المتغيرات وما يرتبط بها من حسابات منطقية لتوازن المصالح، وهذا ما يجعل الفرص المتولدة من هذا القرار ضرورية لإعادة ترتيب الأولويات بشكل يتيح إلى شراكات استراتيجية أكثر استدامة واستقراراً.

قراءة في كتاب

إشكالية السلطة في الفكر السياسي الإسلامي الشيعي المعاصر

د. عادل جبار الساعدي بقلم- د. عمار البهادلي

يندرج هذا الكتاب ضمن حقل الفكر السياسي الإسلامي المقارن، ويركز على واحدة من أعقد القضايا في التاريخ الاسلامي، وهي إشكالية السلطة والشرعية السياسية، مع افراد اهتمام خاص للفكر السياسي الشيعي المعاصر بوصفه نتاجا لتحولات فقهية وسياسية حديثة، لا سيما بعد قيام الدولة الحديثة وتجربة الحكم الديني في إيران، وتفاعل الفكر الشيعي مع الدولة الوطنية. الكتاب لا يكتفي بالسرد التاريخي، بل يسعى إلى:

١- تفكيك مفهوم السلطة نظريًا.

٢- تتبع تطوّره عبر العصور.

٣- المقارنة بين الرؤية السنية والشيعية.

٤- تحليل التحول من الانتظار السياسي إلى الممارسة السياسية في الفكر الشيعي المعاصر.

في المقدمة، يضع المؤلف الإطار الإشكالي للبحث، منطلقًا من سؤال مركزي: كيف نظر الفكر الإسلامي وبخاصة الشيعي إلى السلطة السياسية؟ وهل استطاع تقديم نظرية متماسكة للحكم في العصر الحديث؟ كما تظهر في المقدمة عدة مرتكزات أهمها:

- مركزية مفهوم الشرعية في الفكر السياسي الإسلامي.
- التداخل بين الدين والسياسة بوصفه معضلة مستمرة.
- قصور الدراسات السابقة في تناول الفكر الشيعي المعاصر كمنظومة سياسية مكتملة، لا مجرد فقه احتجاجي أو معارض.

الفصل التمهيدي: وهو الإطار النظري لمفهوم السلطة السياسية

يعد هذا الفصل الأساس المنهجي للكتاب، إذ يقدم: تعريفات السلطة السياسية في الفكر الغربي (السلطة، القوة، الشرعية، الطاعة)، التمييز بين السلطة بوصفها مؤسسة والسلطة بوصفها علاقة اجتماعية، والإحاطة بمقاربات فلسفية وسياسية (ماكس فيبر، هوبز، لوك، روسو) دون إسقاطها ميكانيكيا على السياق الإسلامي. وقد نجح المؤلف في بناء أرضية نظرية تجنب القارئ الخلط المفاهيمي، وتسمح بفهم السلطة الإسلامية لاحقا باعتبارها: سلطة قيمية-شرعية، لا تعاقدية محضة وسلطة مشروطة بالنص والتأويل، لا بالقانون الوضعي وحده.

الفصل الأول: مراحل تطور مفهوم السلطة في الفكر السياسي عبر العصور

يتناول هذا الفصل تطور مفهوم السلطة من: المجتمعات التقليدية الى العصور الوسطى وصولا إلى الدولة الحديثة. ويركز على الانتقال من السلطة المقدسة إلى السلطة القانونية-العقلانية وأثر هذا التحول في إرباك الفكر الديني، ومنها الفكر الإسلامي. كما يظهر الفصل أن الإشكال الأساسي للفكر الإسلامي ليس في النص، بل في:

- صعوبة التكيف مع نموذج الدولة الحديثة.
- التوتر بين السيادة الإلهية والسيادة الشعبية.

الفصل الثاني: السلطة في الفكر السياسي الإسلامي السني

يعرض المؤلف الرؤية السنية الكلاسيكية للسلطة من خلال: الخلافة، الشورى، الطاعة، درء الفتنة. وتوصل لأستنتاجات مهمة منها: الفكر السني طور فقه الشرعية الواقعية، كما غلب الفقهي على البعد الفلسفي، واخيراً تقديم الاستقرار على العدالة السياسية، كما أكد الكاتب أن الفكر السني السياسي كان أقرب الى تنظيم السلطة القائمة لا إنتاج نظرية مثالية للحكم وهو ما يُفسّر مرونته التاريخية مقابل محدودية نقده للسلطة.

الفصل الثالث: السلطة في الفكر الإسلامي الشيعي المعاصر

هذا الفصل هو محور الكتاب، حيث يناقش: التحول من نظرية الغيبة والانتظار إلى نظرية النيابة والولاية، تطور مفهوم ولاية الفقيه، انتقال الفكر الشيعي من المعارضة الدائمة إلى تجربة الحكم. كما يتناول: الأسس العقائدية للإمامة، الفقه السياسي الشيعي الحديث، وتجربة الدولة الدينية في العصر الحديث. ويرى المؤلف أن الفكر الشيعي المعاصر حاول سد الفراغ السياسي الذي خلفته الغيبة، لكنه واجه إشكالية الجمع بين المرجعية الدينية الدولة الحديثة والتعددية السياسية.

إذن قدم الكتاب قراءة فكرية عميقة لإحدى أعقد قضايا الفكر الإسلامي، ويعد مرجعا مهما للباحثين في: الفكر السياسي الإسلامي، تطور الدولة الدينية، العلاقة بين الفقه والسلطة.

قراءة في كتاب

طالبان من كهوف قندهار الى عرش الامارة

للكاتب د. ذكاء الربيعي بقلم- د. عمار البهادلي

الكتاب يبدو مخصصا لتحليل مسيرة حركة طالبان من نشأتها في باكستان وقندهار إلى استيلائها على السلطة، مع محاولة جمع بين قراءة جغرافية-تاريخية لخصوصية أفغانستان (الفصل التمهيدي) وتحليل أصول الحركة الفكرية والاجتماعية وسياساتها، ثم الختام بنقد لهذه الأصول والأطروحات. هذا الإطار اتاح للباحث الجمع بين العوامل البنيوية والعوامل الأيديولوجية والتربوية والسياسية، وهو نهج مناسب لفهم حركة مركبة مثل طالبان.

الفصل التمهيدي: جغرافية وتاريخ أفغانستان وأهميتها الاستراتيجية

هذا فصل أساسي لأن أي تفسير لطالبان دون مراعاة السياق الجغرافي التاريخي يكون ناقصاً، إذ يوضح المؤلف كيف شكلت الجغرافيا الأفغانية فضاءً مناسبا لولادة حركات مسلحة محلية مع وجود مؤثرات إقليمية ودولية كما يستعرض تاريخ أفغانستان الحديث كأساس لفهم السياق البنيوي لنشوء طالبان.

الفصل الأول: حركة طالبان: نشأتها وأصولها العقائدية والاجتماعية والتربوية

تناول الكاتب نشأة الحركة: بقيادة ملا محمد عمر، وأصولها العقائدية، مع التركيز على البعد اجتماعي والتربوي كالفقر والتعليم في أنتاج هذه الرؤية السياسية الدينية.

الفصل الثاني: الأطروحات السياسية لحركة طالبان

استعرض الكتاب عدة مضامين أهمها: شكل الدولة- إمارة إسلامية قائمة على شرعية

دينية. وطبيعة السياسات الداخلية (المرأة والتعليم) والخارجية الي تتمثل بموقف طالبان من دول الجوار، المنظمات المسلحة والمجتمع الدولي. وابرز الكاتب التناقض بين خطاب الشرعية والاحتياجات الواقعية لإدارة دولة.

الفصل الثالث: نقد الأصول العقائدية والاطروحات السياسية لحركة طالبان

في هذا الفصل قدم المؤلف:

١- نقد أيديولوجي لأساسيات فهم طالبان للشريعة وتفسيرها للمجتمع والدولة.
٢- نقد سياسي لفاعليتها كقوة حكم: شرعيتها، قابليتها للحكم المستدام، انتهاكات حقوقية، وإخفاقاتها الإدارية.

استثمر الكاتب هذا الفصل لتبيان نقاط الضعف المنهجية لدى طالبان مثلاً، التناقض بين افكارها وشروط الدولة الحديثة، أو التناقض بين خطاب الاستقلال والارتباطات الإقليمية.

اخيرا، يبدو الكتاب من خلال عنوانه وبنيته كان محاولة مهمة لقراءة متكاملة لحركة طالبان من بيئتها الجغرافية والتاريخية إلى أصولها الفكرية وسياساتها، مع خطوة نقدية أخيرة.

جائزة الحكيم الدولية 2025

الرؤية المعرفية، الأهداف الاستراتيجية، وأثرها في بناء الدولة

في ظل التحولات السياسية والأمنية والاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العراق والمنطقة العربية، تبرز الحاجة إلى مبادرات فكرية قادرة على ربط المعرفة بصناعة القرار، وتحويل البحث العلمي من جهدٍ نظري إلى أداة فاعلة في إدارة الأزمات وبناء الدولة. ومن هذا المنطلق، جاءت جائزة الحكيم الدولية بوصفها مشروعًا معرفيًا–مؤسساتيًا يهدف إلى ترسيخ ثقافة التميز البحثي، وتعزيز دور الدراسات العلمية في دعم الاستقرار، والتنمية، وصياغة السياسات العامة الرشيدة. ويعد البحث العلمي أحد الركائز الرئيسة في قدرة الدول على إدارة الأزمات وصياغة السياسات العامة بكفاءة. وفي السياقات الانتقالية، كما هو الحال في العراق، تبرز الحاجة إلى مبادرات معرفية مؤسسية تسهم في ردم الفجوة بين المعرفة النظرية ومتطلبات الواقع العملي. من هذا المنطلق، جاءت جائزة الحكيم لتشكّل إطارًا منظمًا لدعم البحث الرصين، وتشجيع الدراسات التي تمتلك قيمة تحليلية وتطبيقية في آنٍ واحد.

نظمت جائزة الحكيم الدولية ٢٠٢٥ في دورتها الأولى بوصفها مبادرة معرفية – مؤسساتية تنظمها مؤسسة انكي للدراسات والبحوث، وهي مؤسسة بحثية متخصصة تُعنى بإنتاج المعرفة الاستراتيجية وربطها بالقضايا الوطنية ذات الأولوية. وتُقام الجائزة ضمن مؤتمر علمي سنوي يُعقد في بغداد، بما يوفّر فضاءً تفاعليًا يجمع الباحثين والأكاديميين ومراكز التفكير وصنّاع الرأي العام داخليا ودوليا.

وتحمل الجائزة تسميتها نسبةً إلى سماحة المرجع الديني الراحل السيد محسن الحكيم (رحمه الله)، بوصفه رمزًا علميًا وفكريًا ارتبط اسمه بالحكمة، والاستقلال المعرفي، والدور المجتمعي للعلم. كما تحظى الجائزة برعاية فكرية متميزة من قبل السيد عمار الحكيم (دام توفيقه)، بما يعزز بعدها القيمي، ويرسّخ رسالتها القائمة على وصل العلم بالعمل، والمعرفة بالمسؤولية الوطنية.

تقوم فلسفة جائزة الحكيم على مقاربة معرفية تكاملية تسعى إلى تجاوز الفصل التقليدي بين التنظير والتطبيق. فلا تكتفي الجائزة بتكريم الجهد الأكاديمي من حيث كونه إنتاجًا علميًا، بل تركز على مدى قدرته على تشخيص الإشكاليات البنيوية وتقديم بدائل واقعية قابلة للتنفيذ. كما تستند الجائزة إلى تشجيع المقاربات متعددة التخصصات، وتعزيز المنهجية العلمية، وترسيخ الموضوعية بوصفها قاعدة أساسية في البحث الرصين.

تنطلق الجائزة من قناعة راسخة مفادها أن بناء الدولة لا يتحقق بالأدوات السياسية وحدها، بل يتطلب قاعدة معرفية عميقة تسند القرار العام وتقلل من كلفة الخطأ والمخاطر. وفي هذا الإطار، تهدف جائزة الحكيم إلى تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية، أبرزها:

١. دعم البحث العلمي التطبيقي في مجالات السياسة، والاستراتيجية، والاقتصاد، والقضايا الاجتماعية.

٢. تمكين الباحثين والأكاديميين، ولا سيما فئة الشباب، من الإسهام الفاعل في إنتاج المعرفة.

٣. تعزيز الصلة المؤسسية بين مراكز البحث وصناعة القرار.

٤. الإسهام في رفع المكانة العلمية للمؤسسات الأكاديمية العراقية.

٥. ترسيخ ثقافة التميز والتنافس الإيجابي ضمن بيئة بحثية مؤسسية.

تركز جائزة الحكيم الدولية على محاور علمية تعكس طبيعة التحديات العراقية الراهنة، وهي محاور ديناميكية قابلة للتحديث وفق تطورات البيئة السياسية والاجتماعية، وتشمل:

١. العلاقات الدولية وبناء الشراكات العالمية :يُعنى هذا المحور بدراسة السياسة الخارجية العراقية، وإدارة التوازنات الإقليمية، وبناء الشراكات الدولية بما يخدم المصالح الوطنية ويعزز الاستقلال الاستراتيجي.

٢. التربية والتعليم والثقافة والمعرفة :يتناول إصلاح منظومة التعليم، وتنمية رأس المال البشري، وربط المعرفة بسوق العمل، وتعزيز الهوية الوطنية.

٣. الاقتصاد والتنمية المستدامة :يركز على تقديم حلول عملية لمعالجة البطالة والفقر، وإدارة الموارد، وتحقيق التنويع الاقتصادي.

٤. القضايا الاجتماعية المركزية (مع تركيز خاص على مكافحة المخدرات) :يعالج هذا المحور الظواهر الاجتماعية الخطرة من منظور متعدد الأبعاد: أمني، تربوي، صحي، وقانوني.

تعتمد الجائزة معايير علمية دقيقة في تقييم الأعمال المشاركة، تشمل: الأصالة والابتكار، سلامة المنهج العلمي، العمق التحليلي، القيمة المضافة للبحوث التطبيقية، كما تُشترط النزاهة العلمية والالتزام بالأخلاقيات الأكاديمية، بما يضمن جودة المخرجات البحثية ويعزز مصداقية الجائزة داخل الأوساط الأكاديمية.

تُمنح جوائز مالية تشجيعية في كل محور وفق الآتي:

- الجائزة الأولى 10,000 :دولار
- الجائزة الثانية 8,000 :دولار
- الجائزة الثالثة 6,000 :دولار

وتمثل هذه الجوائز جزءًا من منظومة دعم أشمل تستهدف تحفيز البحث الجاد وتعزيز استدامة الإنتاج المعرفي.، اذ يتجاوز أثر جائزة الحكيم البعد التكريمي ليشمل الإسهام في: بناء رأس المال المعرفي الوطني، دعم التفكير الاستراتيجي طويل الأمد، فتح قنوات تواصل فعّالة بين الباحثين وصنّاع القرار، تعزيز القوة الناعمة للمؤسسات البحثية العراقية من خلال نموذج تفاعلي يربط المعرفة بالسياسات العامة.

ختاما تُعد جائزة الحكيم الدولية تجربة معرفية ذات بعد استراتيجي تسعى إلى إعادة الاعتبار للبحث العلمي بوصفه أداة فاعلة في إدارة التحديات وبناء المستقبل. ومن خلال تركيزها على البحث التطبيقي وربط المعرفة بصناعة القرار، تشكّل الجائزة نموذجًا مؤسسيًا قابلًا للتطوير والتعميم في البيئات التي تواجه تحديات مركّبة، بما يعزز دور المعرفة في دعم الاستقرار والتنمية

A semi-annual scientific journal published by the Enki Foundation for Studies and Research and the Enki Scientific Society.
Chief Editor: Asst. Prof. Ahab Bdaiwi
Managing Editor: Dr. Dhakaa Al-Rubaie

Editorial Board:

Prof. Hassan Abbas – Professor of International Relations at the American Defense University

Prof. Qasim Mohammed Abdul Ali – University of Al-Nahrain, College of Political Science, Department of International Politics.

Prof. Oliver Scharbrodt – School of Oriental and African Studies (SOAS), University of London.

Prof. Sajjad Rizvi – Professor of the History of Islamic Thought, Institute of Arab and Islamic Studies; Director of Area Studies and Globalization, College of Humanities, Arts and Social Sciences, University of Exeter, United Kingdom.

Prof. Firas Abdul Karim Mohammed Ali – University of Al-Nahrain, College of Political Science, Department of Political Systems and Public Policy.

Prof. Suhad Ismail Khalil – University of Al-Nahrain, College of Political Science, Department of Strategy.

Prof. Muntasir Majid Hameed – University of Baghdad, College of Political Science, Department of Political Systems.

Prof. Abbas Kadhim – Director, Iraq Initiative, Atlantic Council, Washington, D.C.

Prof. Sabrin Zaghloul El-Sayed Shehata – Ain Shams University, Faculty of Women, Egypt.

Prof. Thuraya Ben Mousmiya – University of Ez-Zitouna.

Asst. Prof. Musaddiq Adel Talib – University of Baghdad, College of Law, Department of Public Law.

Asst. Prof. Adel Badiwi – Dean, College of Political Science, University of Baghdad.

Asst. Prof. Hassan Ahmadian – University of Tehran; Research Fellow, Project on Shi'ism and Academic Affairs, Harvard University.

Asst. Prof. Ali Issa Al-Yaqubi – University of Al-Nahrain, College of Law, Department of Public Law.